

**الفقه والتصوف
والمسائل الشرعية في الخلافة**

عنوان الكتاب : الفقه والتصوف
والمسائل الشرعية في الخلافة
اسم المؤلف : عبد الحميد الزهراوي
1288-1334هـ/1871-1916م
دراسة وتقديم : محمد راتب الحلاق
اختيار : مالك صقور

سلسلة الكتاب الشهري (كتاب الجيب) رقم 75/أب

الناشر : اتحاد الكتاب العرب

الإخراج الفني : وفاء الساطي

الحقوق محفوظة

لاتحاد الكتاب العرب

البريد الإلكتروني: E-mail: aru@net.sy

موقع اتحاد الكتاب العرب على شبكة الإنترنت

<http://www.awu.sy>

الفقه والتصوف والمسائل الشرعية في الخلافة

عبد الحميد الزهراوي
1334-1288هـ/1871-1916م

دراسة وتقديم
محمد راتب الحلاق
اختيار: مالك صقور

مقدمة

مما يلفت الانتباه حقاً: أن يكون الشهيد (عبد الحميد الزهراوي) غير معروف - عند مثقفي الأمة فضلاً عن عامتها - إلا باعتباره أحد شهداء السادس من أيار عام 1916، الذين دفع بهم (أحمد جمال باشا/ جمال باشا السفاح) إلى المشانق، في لحظة حقد عنصرية، لا لجريرة ارتكبوها، سوى حبهم لوطنهم ولأمتهم، ودفاعهم عن حريتها وكرامتها. مع أن (الزهراوي) كان طرازاً خاصاً من الرجال، تزدان به المجالس، وتزدهي به المنابر، لما يملكه من صفات شخصية فذة، ولما أوتي من صدق مع الذات، ومع المبدأ، ومع الناس. في كلامه لهجة الصدق، وفي كتاباته نبهة الحق والعدل. فهو - بكل المقاييس - واحد من رواد النهضة، وأحد أهم أساطين الفكر العربي الحديث. والذي أتيج له أن يقرأ كتابات

(الزهرراوي) - وهي كثيرة ومتنوعة الأغراض - فسيشعر بالمتعة والمفاجأة معاً، لما فيها من الغنى والتنوع، ولأن القارئ كلما ازداد غوصاً في فكر هذا الرجل، ألقى نفسه أمام مفكر فذ، يبحث الأمور بعقلانية وورصانة علمية مدهشة.

وإنني إذا أقدم اليوم أحد آثار هذا الرجل، أشعر بأنني أعيد له بعض حقه علينا، لعلني أغري الباحثين بارتياح هذه القمة الشامخة التي لم تستكشف بعد حق الاستكشاف. خاصة أن موضوع الكتاب الذي تقدمه ما زال يحمل أفكاراً فاعلة، تساهم مساهمة فعالة في الحوار الدائر على الساحة الفكرية العربية حول العقل، والاجتهاد، والأصالة والمعاصرة، ومجمل مقولات الخطاب الذي ينتجه ما بات يعرف بالإسلام السياسي.

ولعل الفكرة الأساس في هذا الكتاب، اعتبار الفقه - لاسيما المعاملات - قوانين مدنية، ابتكرها علماء مختصون، بما يناسب زمانهم ومكانهم وشروط حياتهم - حسب ما يقتضيه السياق التاريخي - فهو بذلك ليس من علوم الدين، بل من علوم العقل. "بشرط أن لا تكون فيه مادة تتألف بظواهرها ومعناها ظاهر الدين ومعناه".

وقد رأيت أن أضيف إلى (الفقه والتصوف) نصاً آخر
للزهرراوي بعنوان: (أجوبة عن المسائل الشرعية في الخلافة)
كان نشره في جريدة المقطم (العدد 3799، تاريخ
1901/9/11م - 11 جمادى الثانية 1319هـ) نظراً للارتباط
العضوي بين النصين من جهة، ولما يحمله من أفكار جريئة ما
زالت تحتفظ بجديتها وأهميتها وفعاليتها من جهة ثانية. وهذا
النص يسبق ما جاء به علي عبد الرازق بأكثر من عقدين من
الزمان.

ولا يسعني إلا أن أشكر كل من ساهم في إخراج هذا
الكتاب إلى النور في خضم تفشي الخطاب الذي يحاول أن
يصادر عقول الأمة لصالح قراءة - للدين والتراث - أقل ما يقال
عنها أنها غير تاريخية وغير علمية.

وأرجو أن يكون هذا الكتاب فاتحة علاقة جديدة مع
فكر هذا المناضل بعد أن ظلّ بعيداً عن دائرة الضوء إلى الآن.

محمد راتب الحلاق

حمص - أيار 2011م

عبد الحميد الزهراوي
1334.1288هـ / 1916.1871م

في الثلث الأخير من القرن الماضي، والبلاد ما زالت تلملم جراحات الأحداث الأليمة، التي عصفت هنا وهناك من أنحاء سورية؛ وحيث الأطماع الأوروبية لا تكاد تخفي أهدافها، ورغبتها الجامعة في السيطرة على الوطن العربي، واقتسام ما كانوا يسمونه (تركيا الآسيوية)، وفي عام 1288هـ – 1871م، ولد في مدينة حمص، للسيد محمد شاكر بن إبراهيم الزهراوي ولد ذكر، هو الرابع بين إخوته الذكور، سماه عبد الحميد.

وأسرة الزهراوي ينتهي نسبها إلى الإمام الحسين بن علي، ابن السيدة الطاهرة فاطمة الزهراء. وأغلب الظن أن نسبة

(الزهرراوي) مشتقة من اسمها (الزهراء) عليها رضوان الله تعالى ورحمته.

وعندما بلغ عبد الحميد السادسة من عمره، وضعه والده في كتاب (الشيخ ترك)، حيث تعلم القراءة والكتابة والحساب واللغة التركية على يد الشيخ (مصطفى الترك) صاحب الكتاب. وبعد ذلك نقله أبوه إلى المكتب الرشدي "فأتقن وبرع في دروسه حتى أتمها، ففاق أقرانه، وتقدم رفاقه وأترابه. وكان في خلال تحصيله موضع الإعجاب بتؤدته وترويه وحسن خلقه وتحصيله" (1).

وبعد أن حصل على شهادة التحصيل من المكتب الرشدي، بدأ يدرس العلوم المختلفة على رجال العلم في حمص. فقرأ العربية وعلومها وفنونها المختلفة على ثلة من شيوخ بلده. وتلقى الفقه الحنفي على يد الشيخ "حسن الخوجة". وتلقى الحديث والتفسير والعقائد على يد مُحدِّث زمانه الشهير "عبد الساتر أفتدي الأتاسي"، وقد أجازته شيخه بقراءة الحديث وروايته. وقرأ الأصول والكلام والمعقول على الشيخ "عبد الباقي الأفغاني".

وكان عبد الحميد الزهرراوي معروفاً بالاجتهاد والدأب على المطالعة والدرس حتى وصل شأواً قصراً عنه أقرانه وزملاؤه.

وفي أوائل العقد الثالث من عمره (1308هـ - 1890م) سافر إلى الأستانة بقصد السياحة، فأقام فيها مدة وجيزة، سافر منها إلى مصر، حيث نزل ضيفاً على نقيب الأشراف (السيد توفيق البكري) - بحكم انتسابه إلى العترة الشريفة - وهناك أتيح له الاتصال بكثير من الأدباء والفضلاء والعلماء - من رواد دارة البكري - فكان موضوع إعجابهم وتقديرهم وتشجيعهم.

وكان لرحلته هذه، وما تخللها من مشاهدات ولقاءات، أثر بالغ في توجهاته على الصعيد المختلفة. فقد لمس حاجة البلاد إلى الإصلاح، وأتيح له فرصة الاتصال بدعاته، لاسيما جمعية - حزب - الاتحاد والترقي وكانت تسمى جمعية الشورى العثمانية*، فتبنى أفكارها، وأيد توجهاتها. بدليل أنه ما إن عاد إلى مسقط رأسه حتى بدأ يصدر جريدة (المنير): "التي كان ينشر في كل عدد منها مقالات في الإمامة وشروطها، وينتقد أعمال الحكومة الجائرة، منبهاً لها على سوء العاقبة إن دام هذا الجور والعسف" (2)، وكان يطبع جريدته على مادة غروية (الجلاتين) متكبداً نفقات إصدارها وإرسالها إلى

* وكان من أعضائها: عبد الحميد الزهراوي ورفيق العظم وحقي العظم ورشيد رضا ومحج الدين الخطيب.

البلدان المختلفة بواسطة البريد. وقد حاربتها السلطات العثمانية ومنعت تداولها.

وفي عام (1313هـ) سافر مجدداً إلى الأستانة بقصد التجارة هذه المرة، واتخذ لنفسه متجراً في منطقة (سلطان أوطه لر).

ولأن استعداده لا يلائم التجارة، ثقلت عليه أعباؤها، فهجرها وانصرف إلى البحث والتحصيل والاطلاع، وصار من زوار المكتبات العمومية الدائمين، حيث عكف على قراءة أغلب كتبها، لاسيما الكتب المترجمة، التي تبحث في الاجتماع والسياسة والتربية.

وقد بدت آثار هذه المطالعات فيما كتبه بعد ذلك. ونرجح أنه قد قرأ (مونتسكيو) لاسيما (روح القوانين). و(جان جاك روسو).

وأنه قد اطلع على ما ترجمه وكتبه كل من (خير الدين التونسي ورفاعة الطهطاوي)، لأن روح هؤلاء وأفكارهم، ماثلة في كتاباته وخطاباته - وإن كان من عادة كتاب ذلك الزمان عدم الإشارة إلى المصادر التي استفادوا منها - ولعل هذا ما يفسر التشابه الكبير في آراء معظمهم، نظراً لوحدة المصادر التي أخذوا عنها. وبذلك يكون (عبد الحميد

الزهرراوي) قد أضاف إلى ما كان قد تلقاه في بلده - حمص -
علوماً ذات نكهة أخرى مختلفة.

وفي أثناء وجوده في الأستانة، اتصل به صاحب جريدة
(معلومات) وكلفه بتحرير القسم العربي من الجريدة، وبذلك
أتاحت له فرصة ذهبية للعمل حيث يجب. إذ إنه كان قد تعلق
بالسياسة والصحافة والإصلاح. فبدأ يحرق المقالات في الأدب
والسياسة والإصلاح. وأهم ما ميز كتاباته - كعادته دائماً -
الجرأة والصراحة وتغليب العقل والمنطق.

ثم حدث أن غضبت الحكومة عليه، ولم تعد تحتمل
انتقاداته فاستغلت حادثة معينة، فأوقفته، ثم حاولت استمالته
بتعيينه قاضياً لأحد الألوية فلم يقبل. وبعد أن قضى حوالي
الأربعة أشهر في التوقيف، أرسلته السلطة مأمور إقامة إلى
دمشق*. وأثناء وجوده في الإقامة الجبرية في دمشق الشام كتب
رسالة في الإمامة وبيّن شروطها ونشرها في (المقطم). ورسالة
في الفقه والتصوف نشرها في المنار، ثم جمعها في كتاب
مستقل** وقد دعا فيه إلى الاجتهاد ومحاربة التقليد معتبراً أن
الفقه ليس من علوم الدين، وإنما هو قوانين تصلح لزمانها

* مأمور إقامة: تعني باصطلاح زماننا "التوقيف السياسي والإقامة الجبرية".

** ما سيجده القارئ في هذا الكتاب الذي بين يديه.

ومكانها، وأن لكل قوم أن يوجدوا من القوانين ما يناسب
زمانهم ومكانهم، وأنه ليس لهذه القوانين أية قداسة، وإنما
هي من عمل الإنسان، وضعها لتناسب مصالحه ورقية.. وهاجم
الصوفية، وبيّن خطرهما على الدين والوطن، بأسلوب حاد،
ملؤه التهكم والثورة والجرأة. "ولا شك أن حرارة اللهجة والنقد
التي نلمسها في أقوال الزهراوي، كانت شديدة الوقع على
فقهاء الشام ومتصوفته، ممن انتشروا انتشاراً واسعاً، وكان
لهم تأثير قوي في الجماهير. وهي وإن كانت لا تخلو من بعض
الحدة، إلا أن هذه الحدة نفسها هي التي كان ينبغي أن
يتسلح بها رجل يقوده مصيره نحو العمل والفعل" (3)... "وقد
كتب الزهراوي رسائله الإصلاحية الثلاث - في الفقه
والتصوف - وهو في دمشق الشام تحت المراقبة السياسية... وقد
كانت هذه الرسائل أشد مما نكتبه في موضوعها نقداً، على
سعة الحرية هنا (مصر)، وشدة الضغط هنالك، فهاجت عليه
حملة العمائم في دمشق. وأشد ما أنكروا عليه فيها القول
بالاجتهاد، وبطلان التقليد" (4). فقد هاجت هذه الرسالة
الجامدين والحشوية وكادوا أن يوقعوا بالزهراوي ويفتكوا به
حيث أغروا العامة به، وأثاروهم عليه، في خطب أحد أيام
الجمعة في شهر رمضان. ولم ينقذه منهم إلا التصرف السريع
الذي قام به الوالي (ناظم باشا) حيث سارع فجلب الزهراوي،

وأوقفه - حبسه حبساً سياسياً - ثم عقد مناظرة بينه وبين من اتهموه بدينه وإيمانه، كانت حجته هي الظاهرة والدامغة. ولما لم تفلح دعوى اتهامه بالزندقة والارتداد، والمروق من الدين، أثاروا عليه تهماً سياسية، وتوجهوا بدعاوهم إلى العاصمة مباشرة؛ لإحراج (ناظم باشا) وكان رجال السلطنة وزبائيتها وراء هذه الاتهامات. فأُرسل إلى الآستانة. ولم يكن سبب ذلك التشديد عليه، غير من الحكومة على الدين، وعلى الفقهاء والصوفية، ولا إرضاء لعصبية الحشوية الجامدين في الشام، وإنما سببه الباطن أنه كان نشرياً في (المقطم) مقالة عن الخلافة - سبق وأشرنا إليها - وهذا ما أشار إليه الإمام (محمد عبده) بقوله: "ألم يُسمع بأن رجلاً فلي بلاد إسلامية، غير البلاد المصرية، كتب مقالاً في الاجتهاد والتقليد، وذهب فيه إلى ما ذهب إليه أئمة المسلمين كافة. ومقالاً بين فيه رأيه في مذهب الصوفية، وقال إنه ليس مما انتفع به الإسلام، بل قد يكون مما رزئ به، أو ما يقرب من هذا. وهو قول قال به جمهور أهل السنة من قبله، فلما طبع مقاله في مصر، تحت اسمه، هاج عليه حملة العمائم وسكنة الأثواب العباغب. وقالوا إنه مرق من الدين، أو جاء بالإفك المبين.. مع أنه لم يقل إلا ما يتفق مع أصول الدين. ولا ينكره القارئ أو الكاتب، ولا الأكل والشارب" (5).

وبعد أن وُضع في الإقامة الجبرية عدّة أشهر، كان خلالها تحت مراقبة جواسيس السلطة، أُرسِل (مأمور إقامة) إلى بلدة حمص، عن طريق (الاسكندرونة - حلب - حماه - حمص) وخصص له راتب شهري قدره (500) قرش بعملة ذلك الزمان. ولم يستطع (الزهرابي) الصبر طويلاً على هذه الحال، وأبت نفسه التواقة إلى الحرية، أن تظل رهينة جواسيس أفضاظ جهلة. ففر هارباً إلى مصر عن طريق طرابلس الشام عام (1902م)، لعله يجد هنالك متنفساً لأفكاره وطموحه، رغم نصيحة الإمام (محمد عبده) له بعدم المجيء إلى مصر، والبقاء في سورية كما يتبين من نص الرسالة التالية التي أرسلها الإمام الزهرابي، والتي يتبين منها وجود مراسلات بينهما: "ولدنا الفاضل: تمنيت لو تمتعت بقربك، كما قدر لي المتاع بأديك، ولكن أحمد الله الذي يرينا ما نختار، في غير ما يقع عليه الاختيار. فأنت حيث أنت أنفع ما تكون لقومك، تجعل لهم حظاً من عمل يومك، تزحزح عن أبصارهم حجب الغفلة، وتعظهم بما أوتيت من الحكمة، وتهيئ نفوسهم لقبول الحق إذا أقبل، وتعدّها لمدافعة الباطل إذا أظل. وأسأل الله أن يشد أزرك، ويحفظ من ذلك وزرك، ويرفع بعملك قدرك. وأما صلتنا فصلة آمال وأعمال، وهي خير صلة وأوقفها عند

الرجال. بارك الله لك في أيامك، ورزقك الخير والسعادة في أعوامك. والسلام" (6).

وفي مصر أُتيحت له فرصة الاتصال برجالات النهضة والإصلاح، من المصريين، وممن هاجر إلى مصر من أقطار العروبة، هرباً من ظلم وتعسف الدولة العثمانية. ومن بينهم أصدقاء للزهرابي ورفاق كفاح سبق واشترك معهم في مواطن كثيرة مثل حلقة الشيخ طاهر الجزائري*.

وفي مصر اتصل به (الشيخ علي يوسف) وكلفه أن يكون محرراً في (المؤيد) فنشر المقالات ذات المواضيع المختلفة. إلى أن تأسس (حزب الأمة)، فانتقل للعمل مع أستاذ الجيل (أحمد لطفي السيد)، محرراً ومصححاً في (الجريدة) حيث تابع نشر المقالات ذات الاهتمامات المختلفة، والهادفة أصلاً للإصلاح. وبقي في مصر عالماً من أعلام الفكر والإصلاح حتى عام (1909م) حيث أعلن الدستور "فطلبه إخوانه بحمص

* كان من الرجال الأول في هذه الحلقة علماء مصلحون ومؤلفون معروفون مثل: جمال الدين القاسمي - عبد الرزاق البيطار - سليم البخاري... ثم التحق بهم عدد كبير ممن كانوا دونهم في السن مثل: رفيق العظم - محمد كرد علي - فارس الخوري - عبد الحميد الزهراوي - شكري العسلي - عبد الوهاب المليحي - عبد الرحمن الشهبندر - سليم الجزائري...".

ليكون مندوباً عنهم في مجلس المبعوثان* . فأجابهم حياً بخدمة الأمة والوطن، فانتُخب هو (وخالد الأفندي البرازي) مبعوثين عن لواء حماة. فذهب إلى الآستانة، فكان صوته في المجلس من أعلى الأصوات وأقواها في إقامة الحجة" (7). وهكذا تبدأ صفحة جديدة في حياة الزهراوي وتنطوي صفحة. وإن كان ما يميزه دائماً الثبات على المبدأ، ومقاومة كل أشكال الظلم أياً كان مصدرها. وفي المجلس كانت له مواقف مشهورة، تدل على كفاءته ووعيه وصدقه وشجاعته.

وبعد أن بدا للعيان نكوص (جمعية الاتحاد والترقي) عن المبادئ التي كانت تبشر بها حين كانت في المعارضة، واستثارتها بكل السلطات، ومصادرتها كل الآراء، واستبدالها بالأمر من دون الآخرين، وتأسيسها الجرائد، لتكون أبواقاً لها. لم يجد الزهراوي، وهو المتمرس بالكفاح من أجل الحرية والعدالة، بداً من معارضتها، والتصدي لها، ومناقشتها الحساب. فأسس مع أحد أصدقائه (شاكِر الحنبلي) جريدة الحضارة الأسبوعية، ثم لم يلبث أن استقل بها وحده. وشارك في تأسيس (حزب الحرية والائتلاف)، الذي

* سمي المجلس النيابي العثماني بهذا الاسم لأن كل لواء (محافظة) كان ينتخب مبعوثين اثنين إلى المجلس.

كانت يشغل فيه منصب وكيل الرئيس. وقد كان الزهراوي بحق بطل دور الحرية (مرحلة ما بعد الدستور): "ولقد يذهب بنا الاعتقاد إلى أن (الروح العربية) الحديثة قد تجسدت في وعي هذا الرجل، وأن التوتر الأقصى لحركة الفكر العربي الإسلامي الحديث، قد وجدت فيه أقوى حامل، وأصدق عامل، لقد كان حياة متحفزة متوثبة، وطاقة واعية متدفقة، وطموحاً لا يعرف الحدود ولا الكلل، وأملاً يداعب النفس والعقل، ويتحرق لإدراك الطلبة الكبرى، التي سقطت عندها حيث سقطت، ولكن بعظمة ومجد" (8).

وكان في مقالاته في جريدة الحضارة، وفي خطبه في المجلس، وفي المهرجانات والمناسبات المختلفة، يعتمد على النقاش الهادئ والمنطق الرصين، والتعقل الذي كان يسميه اعتدالاً، وكان زملائه يلومونه أحياناً على اعتداله وترويه، في حين كان الاتحاديون يعجبون من اعتداله. مع معرفتهم بأنه من أشد معارضيهم وأثبتهم. ولعل ما ذكره (مكسيم رودنسون) في إحدى المناسبات ينطبق تمام الانطباق على الزهراوي: "فليأخذ على المؤلف بروده الظاهري أولئك الذين لا يعرفون أن البرود المقصود هو الدرجة القصوى لوجدان عارم الحماسة، من أجل بلوغ هدفه" (9).

وفي مدة عضويته في مجلس (المبعوثان)، حدث الهجوم الإيطالي على ليبيا، وسقطت (طرابلس الغرب) بيد الإيطاليين، فوقف الزهراوي على منبر المجلس، وألقى خطبة رائعة: "فهيج الخواطر، وحرك السواكن، ثم أجهش بالبكاء، فقال له بعض الحاضرين من المبعوثين لا تبك فإننا سنستردها، فقال: أنا لا أبكي على طرابلس الغرب ولكنني أبكي على الروملي، وسورية، والحجاز، والعراق" (10) مما يدل على شفافية تفكيره، وصدق حدسه، وتفهمه لمنطق الأحداث، التي كان الاتحاديون يوجهونها بتعصبهم ورعونتهم وغفلتهم وتقاعسهم عما كان يدبره الأوروبيون وربما بالتآمر معهم. ومما يدل على تفهمه لمنطق الأحداث ما جاء في رسالة له إلى صديقه (الإمام محمد رشيد رضا) حيث يقول: "لقد كشفت أوروبا آخر ستار من ستر السياسة في المسألة العثمانية وقررت التداخل في سائر شؤونها، وإنما لا يزالون مختلفين بعض الاختلاف في كيفية هذا التداخل وكميته، وصورة توزيعه فيما بينهم.." (11) والمحلل للفكر السياسي عند الزهراوي يفاجأ بذلك المدى من الوعي الذي وصل إليه، والذي كان يرغب أن يرتفع إليه كل أبناء وطنه.

وعندما تم حل مجلس المبعوثان، إثر خلاف شديد حول المادة 35/ * من القانون الأساسي (الدستور) عاد الزهراوي إلى بلده حمص استعداداً للانتخابات القادمة، ولكن الحكومة كانت قد أوصت بعدم إعادة انتخابه. وجرت الانتخابات في ظروف سيئة، دفعت بالكثيرين إلى عدم الإدلاء بأصواتهم، ولم ينجح الزهراوي بطبيعة الحال فعاد** إلى الأستانة لمتابعة عمله في جريدته. ولما رأى شدة اعتماد الاتحاديين على مجلس (المبعوثان) أراد أن يحاربهم بأسلوبهم فشكل حزبه ائتلافاً مع (حزب الأهالي) واستطاعوا أن يضموا إليهم عدداً من النواب والضباط، وأن يظفروا بالحكومة ويجبروها على الاستقالة. وتشكلت حكومة (مختار باشا) ثم وزارة (كامل باشا) وكانتا وزارتين، وإن كانتا من غير الاتحاديين، إلا أنهما ليستا من الائتلافيين كذلك، مع أنه كان بإمكانهم تشكيل الحكومة من حزبهم وحزب الأهالي - وربما يكون هذا أحد أخطائهم - ولكن الاتحاديين ما كانوا ليرضوا عن إبعادهم عن السلطة

* وهي مادة تتعلق بتنظيم العلاقة بين مجلس النواب (المبعوثان) ومجلس الوزراء (النظار) وكيفية حل الأمور في حال وقوع اختلاف بينهما..
** نجح منافسه وصفي الأتاسي.

بسهولة، وكانوا على استعداد لفعل أي شيء في سبيل الرجوع إلى الحكم، وكان كل شيء يدل على أنهم يدبرون أمراً ما ضد الوزارة الائتلافية، وهذا ما قاله أصدقاء الزهراوي له عندما زارهم بالقاهرة، وقد أثبتت الأيام صدق ما ذهبوا إليه إذ تبين أن حرب البلقان وهزيمة الدولة فيها كان من فعل الاتحاديين لإحراج الحكومة وإسقاطها، ومن ثم العودة إلى الحكم.

ولكن الزهراوي اعتقد أن الأمة لن ترضى عن أي تصرف من قبل الاتحاديين، وأنها ستسقط أي تحرك من قبلهم، ولم ينزل على رأي أصدقائه بالبقاء في القاهرة ريثما تمر العاصفة إلا بدافع الصداقة..(12).

ولولا ذلك لبطش به الاتحاديون كما فعلوا بناظر الحربية حين أسقطوا حكومة (كامل باشا) مستغلين حرب البلقان التي نشبت أيام وزارة (مختار باشا) والهزيمة التي لحقت بالدولة خلالها.

وأثناء حرب البلقان، تشكل في القاهرة (حزب اللامركزية) ولم يدخل (عبد الحميد الزهراوي) في هذا الحزب - رغم أن المشهور غير ذلك - وسبب عدم انتسابه أنه كان لا ينوي الإقامة في القاهرة - إنما رشحه حزب

اللامركزية لرئاسة المؤتمر العربي الأول في باريس لمكانته العلمية والاجتماعية وموافقته للحزب في مقاصده الإصلاحية(13).

وبعد صدور مقررات مؤتمر باريس، حاولت الحكومة العثمانية الالتفاف على هذه المقررات، فأرسلت مندوبين من قبلها إلى باريس، ولكنهما عادا خائبين. ثم عاد مرة أخرى إلى باريس حاملين وعوداً بتنفيذ الإصلاحات وتعيين الزهراوي عضواً في مجلس الأعيان* وهو الأمر الذي أثار عليه الرأي العام. مع أنه لم يقبل المنصب إلا إيماناً منه بأنه سيكون أقدر على متابعة تنفيذ القرارات من جهة، وإلا بعد أن تأكد من النوايا الأوروبية عامة، والفرنسية خاصة، تجاه بلده، وإلا بعد أن خبر دخيلة كثير من أعضاء المؤتمر (لاسيما بعض أعضاء وفد بيروت** ولم يكن الزهراوي "من أهل الأهواء، الذين يجعلون مصلحة الدولة والأمة تبعاً للأغراض، وعرضة

* لم يكن عبد الحميد الزهراوي الوحيد من رجال الإصلاح الذي عين في مجلس الأعيان بعد مؤتمر باريس كما قد يتبادر إلى الذهن إضافة إلى أنه لم يقبل المنصب إلا بعد أن حصل على موافقة حزب اللامركزية.
** انظر: محمد راتب الحلاق: الشهيد عبد الحميد الزهراوي - دراسة في فكره السياسي والاجتماعي (دمشق اتحاد الكتاب العرب، 1995).

للعواصف والأحقاد. بل كان يحب العمل المبني على القواعد المعقولة، والرغائب المأمولة" (14) وقد كتب إلى صديقه "الإمام محمد رشيد رضا" وإلى مكتب (حزب اللامركزية) في القاهرة مبرراً سبب القبول بالمنصب فأقره: "لأن غرض الحزب الإصلاح لا المشاغبة ولا عداوة الدولة" (15) وقد أدى قبوله منصب الأعيان إلى بلبلة في الرأي العام سببها ظن بعض قصيري النظر، وبعض المغرضين، وبعض الانتهازيين* أن الزهراوي سار وراء منافع الشخصية، وباع القضية العربية لجلاوزة الاتحاديين: "وكثر القول بأنه تحول عن سيرته التي كان عليها طول عمره، فأثر منفعه الشخصية على مصلحة أمته العربية، فتحول ذلك الجمهور الذي كان ينوه به ويصفق له إلى الخوض فيه. ولو كان عقل الجمهور يدرك كنه تلك الفضائل التي (وصفناه بها) بحق، لما صدق أن مثله يتحول بعد هذه السن إلى ضد ما ثبت عليه أول نشأته. وما الذنب على العامة في ذلك، وإنما الذنب ذنب خواص الأذكفاء والمتعلمين، الذين سارعوا إلى الخوض فيه فتبعتهم العامة... فإن أول نتائج الطعن في مثله - وقل أن يوجد مثله في طهارة سيرته الشخصية والسياسية - هي زوال ثقة الأمة من زعمائها، بقياس أنزه

* من أمثال حقي العظم.

الصادقين على أخس المنافقين. وما أولئك الطاعنون إلا حاسد يذم من الزهراوي ما يتمنى مثله لنفسه، أو نفعي ساء ظنه لسوء نيته وفعله، أو غيور شديد العصبية قليل الروية، يبادر إلى إرضاء حميته ولا يحسب حساباً لعاقبة قوله وعمله" (16) "ولو كان الزهراوي من طلاب المنافع الشخصية لأمكنه أن ينال منها في عهد (عبد الحميد) ما ناله من كانوا دونه من أرباب الأفكار، وحملة الأقلام، الذين استمالهم السلطان وأعوانه، وغمروهم بالأموال والرتب وأوسمة الشرف. ولم يكن جهاده القانوني (الدستوري) للاستبداد الذي انقلبت إليه (جمعية الاتحاد والترقي) بعد الدستور بأضعف من جهاده للاستبداد الحميدي - مع الجمعية في إبان صلاحها - ومع غير الجمعية أيضاً... ولو كان من طلاب المنافع الشخصية لنال بمسايرة (الجمعية) منها ما كان يعلم أنه لا ينالها بمعارضتها. وجملة القول: إنه بدأ حياته بخدمة الأمة والدولة، وثبت على ذلك طول حياته، وإنّ جل عمله كان مع (جمعية الاتحاد والترقي)، فهو بعد تلك المعارضة في زمن المبعوثية أعتقد أن الدولة صارت بيد (الجمعية)، وأنه لا يوجد في الأمة حزب يرجى أن ينتزعها منها، فلم يبق طريق لخدمة الدولة والأمة إلا طريقها. وهذا الاعتقاد هو الذي حملته على قبول منصب الأعيان" (17).

وقد كان (الزهرراوي) على وعي تام بذلك طول حياته، فقد كتب يرد على من يتهم المعارضة - وقد كتب عليه أن يكون دائماً فيها - بأن معارضتهم ليست إلا وسيلة لنيل المناصب، فقال: "نقول لهؤلاء إن المناصب والمساند إلى هذه الساعة إنما تلتبس بمماشاة آباء المملكة لا بمعارضة أفكارهم، ومقاومة رجالهم ومحاسبيهم" (18)، بل إنه ليسخر من أدعياء الإصلاح، الذين يربطون بين الإصلاح وبين المناصب فإذا جاءت المناصب جاء الإصلاح. ولا يعقل أن يكون من كتب ذلك، أثناء وجوده في باريس، أو بعيد ذلك، هو نفسه ضحية له، خاصة وأن سيرته السياسية تكذب مثل هذا التوجه. ثم إن من أهم وأكثر الذين أثاروا الشغب حول قبوله منصب الأعيان كان (حقي العظم) وقد أثبتت الأيام سبب شغبه، إذ كان يعد نفسه ليحسن استقبال الفرنسيين في بلاد الشام وقد كافأه الفرنسيون على خدماته لهم. وقد نشرت (مجلة المنار) رسالة سرية من (الزهرراوي) إلى (محمد رشيد رضا) فيها الكثير من المعلومات وفيها يحاول أن يبرهن على جدوى قبول المنصب من دوافع نضالية - حسب اجتهاده - ويعلق الإمام (محمد رشيد رضا) على ذلك فيقول: "من هذا الكتاب وكتب أخرى يُعلم رأي الرجل الذي بنى عليه اجتهاده، ومنه أنه مؤمن بحسن نية الاتحاديين، وتمنيهم الانساق مع العرب،

وبهذا كان يحاول إقناعنا، ولم يكن يخفى هذا على الاتحاديين، ولذلك نجزم بأنهم قتلوه لأنه من أنجب نجباء العرب لا لذنب آخر" (19).

وقد اقتنع (الزهرابي) أثناء وجوده في باريس، خلال عقد المؤتمر العربي، بما لا يقبل الشك، أن البعض يعمل باسم الإصلاح، وبتوجيه مباشر من الأوروبيين، على تفكيك الدولة العثمانية، وفتح سورية أمام المخططات الفرنسية.. "إن الدسائس الأجنبية، رقيقة ناعمة، تتفد في كل منفذ وتسري في كل مسرى. فهي قد تدخل تحت طيات لباس الحق، وضمن ترقرقات شراب الصدق، حتى إذا استحكمت في مواقعها، وتمكنت من نفث سمها، فعلت فعلها، وأنتجت نتيبتها" (20).

لذلك آمن أن أفضل الطرق للوقوف في مواجهة هذه المخططات يكمن في إعادة اللحمة بين شعوب الدولة العثمانية، لاسيما بين الترك والعرب، على أساس من الإصلاح والعدالة واللامركزية. وقد ظن أن الاتحاديين سيتخلون عن غطرستهم وتعصبهم، بعد أن بدأت تتكشف المؤامرات الأوروبية، وتعلن عن أهدافها بوضوح. ولكن (الزهرابي) أخطأ بحسن ظنه بهؤلاء الاتحاديين، الذين أصروا على تقديم مصلحة حزبهم وجنسهم على كل مصلحة أخرى بما في ذلك مصلحة الدولة نفسها، وكان المفروض أن يعي (الزهرابي)

الدرس - وهو السياسي المجرب والمحزنك - خاصة وأن هذا الدرس تكرر أكثر من مرة ليس آخرها حرب البلقان.

وفي خضم الحرب العالمية الأولى، أُرسِل واحد من أشرس رجال (جمعية الاتحاد والترقي) وأكثرهم تعصباً وحقداً على العرب، ليكون قائداً للجيش الرابع، والذي مقره دمشق. هذا القائد هو وزير الحربية (أحمد جمال باشا)، الذي عرف فيما بعد باسم (جمال باشا السفاح). وبما أن أمور الحرب لم تسر على ما يرام بالنسبة لجيوش الدولة العثمانية عامة وللجيش الرابع خاصة، لاسيما ما يتعلق بفشل حملة السويس (سفر برلك). جن جنون (أحمد جمال باشا)، وراح يبحث عن ضحية يُحمّلها أعباء الهزائم المرة التي مني بها، ولم يجد أمامه إلا العرب بطبيعة الحال. فعاد إلى (دقائره القديمة)، وجدد قضية ما كان قد تم اكتشافه عَرَضاً من منشورات ورسائل في مبنى القنصلية الفرنسية بدمشق. حيث أضمّرها في نفسه يومها، وادّخرها ليوم موعود. ولما جاء هذا اليوم، نصب (المجلس العربي في عاليه)، وقدم إليه رجالات العرب، ليواجهوا محكمة صورية، الحكم معروف فيها سلفاً. وحكم هذا المجلس السوري على العديد من رجالات الإصلاح بالإعدام.

أما بالنسبة (للزهاوي) فقد جُلِب من العاصمة ليواجه مصيره المحتوم، وليس له من جريرة إلا حبه لأُمَّته العربية،

وإخلاصه للدولة ، وحلمه بأن يصبح للعرب وغيرهم من شعوبها حقوق متساوية ، وهذا أمر لم يكن ليرضى به عتاة العنصريين الأتراك. فشنق صبيحة السادس من أيار عام (1916م) مع شهداء القافلة الثانية في دمشق، بعد أن ألحق اسمه إلحاقاً بهذه القائمة، دون أن يقدم للمحاكمة. علماً أن ما يتعلق بالزهرراوي من وثائق القنصلية الفرنسية التي أخذت حجة لإعدام رجالات الإصلاح العرب، عبارة عن وثيقتين إحداهما نص البرقية التي أرسلها له (حزب اللامركزية) في القاهرة، يُقره فيها على قبول منصب الأعيان وهذا نصها: "قرر حزبا باتفاق الآراء قبولكم لعضوية الأعيان، واعتمد الحزب عليكم بأن تكونوا واسطته لدى الحكومة لأجل المطالب العربية" ، والبرقية موقعة من (رفيق العظم).

والوثيقة الثانية كتاب توصية ورد من الإمام (يحيى حميد الدين) من أجل مساعدة أحد موظفي الترك الذي نقل من اليمن إلى العاصمة. وليس في الوثيقتين المذكورتين ما يسيء للزهرراوي) من قريب أو بعيد.

وبذلك يكون شهيدنا قد ختم نضاله بتقديم روحه الطاهرة على مذبح الحرية والكرامة. وقد كان في شنقه عبء لكل من يعتبر، فلم يغن عنه اعتداله ، ولم يغن عنه أن كفاحه كان بالمنطق والرأي والعقل والحجة ، لأن شانقيه ،

شأنهم شأن كل طاع ومستبد ، لم يتحملوا النقد ولم يرضوا به. وإن كان (الزهرراوي) قد اتبع طريق العقل والمنطق، فعن إيمان وثقة بعدالة القضية التي يدافع عنها، وليس عن ضعف أو تراجع.

وقد عرفت الجماهير العربية قيمة الرجل مرة أخرى، وكان لإعدامه أثر بالغ في النفوس. فإذا كان الإمام (محمد رشيد رضا) يواسي النفس لفقده بأن الكثير من أتباعه قد ضحوا معه، فإن العرب في المهاجر، قد أقاموا حفلات التأبين للإشادة بمآثره وفضله وفكره وإخلاصه. ولعل من الغريب والطريف أن نذكر هنا أن السيد (راشد نداف) المهاجر الحمصي والذي اشتهر باسم (جورج أطلس) وزوجته الخطيبة الأدبية (سلوى سلامة) وكانا متيني الصلة بالشهيد الفقيد، عرفاه عن كثب، وقبسا من جذوة أفكاره الثائرة، قد أصدرنا بمؤازرة كبار الجالية السورية في (سان باولو) جريدة أسبوعية باسم (الزهرراوي) أوقفها على نشر مختارات من خطب الزهرراوي الشهيد، ومقالاته وآثاره وسواها، وتراجع رفاقه في الاستشهاد إلى جانب مجموعة من آراء الأدباء والسياسيين في شهيد العروبة الكبير. وقد عاشت هذه الجريدة عمراً مساوياً لجريدة الحضارة⁽²¹⁾ ولا نعرف حفل تأبين امتد على مساحة سنوات، مثلما أبّنت (مجلة الزهرراوي) شهيدنا (الزهرراوي)

وظلت سيرة الرجل، وصورته، حية في أذهان (الحمامصة) المغتربين. وعندما تأسس النادي الحمصي في (سان باولو) عام (1921م) كانت صورة الشهيد العظيم، وإلى جانبها صورة تلميذه ورفيق كفاحه (رفيق رزق سلوم) تملآن بهو الاستقبال في مبنى النادي.

وإذا كان هناك ما يميز حياة هذا الرجل، فهو الثبات على المبدأ، والصدق مع الذات ومع الآخرين: "إذا كان بعض الناس يكتب للكسب أو للشهرة أو للتملق، أو لمجرد تسجيل الوقائع، فقد كان الزهراوي صاحب رسالة جليلة، وهدف بيّن. وكانت شخصية الزعيم المصلح فيه تطالع القارئ قوية ظاهرة، خلال الصفحات والسطور... (22) وعندما صعد (الزهراوي) إلى منصة الإعدام نظر نظرة إصرار وتحدي إلى وجوه ظالميه وقال: "إن العناية ترعى وطننا الحبيب، وإننا سوف نصل إلى الحصول على استقلالنا كاملاً، بعد أن ننتقم من الخونة الأتراك" (23) وكانت هذه الكلمات المؤمنة الهادئة آخر عهده بالدنيا.

* * *

الهوامش:

- 1 - أحمد النبهان، "ترجمة عبد الحميد بن السيد محمد شاكر بن السيد إبراهيم الزهراوي مجلة المنار"، الجزء الثالث الملزمة 21، (1916م)؛ ص150.
- 2 - المصدر السابق، ص151.
- 3 - د. فهمي جدعان، أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979م)، ط1، ص310.
- 4 - محمد رشيد رضا، "عبد الحميد الزهراوي"، مجلة المنار، ج3، م19، (1916م)، ص170.
- 5 - انظر: محمد عبده، الإسلام بين العلم والمدنية (القاهرة، كتاب الهلال، 1960م).
- 6 - انظر: د. محمد عمارة، الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده، الكتابات الاجتماعية، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1972م)، ط1.
- 7 - أحمد النبهان، مصدر سابق، ص153.

- 8 - د. فهمي جدعان، مصدر سابق، ص303.
- 9 - مكسيم رودنسون، مقدمة كتاب (الأيدولوجية العربية المعاصرة) لمؤلفه عبد الله العروي، ترجمة محمد عياني، (بيروت، دار الحقيقة، 1981م)، ص5.
- 10 - أحمد النبهان، مصدر سابق، ج4، ص208.
- 11 - انظر: مجلة المنار، ج3، م19، 1916.
- 12 - محمد رشيد رضا، مصدر سابق، ص173.
- 13 - محمد رشيد رضا، مصدر سابق، ص173.
- 14 - محمد رشيد رضا، مصدر سابق، ص172.
- 15 - محمد رشيد رضا، مصدر سابق، ص175.
- 16 - محمد رشيد رضا، مصدر سابق، ص172.
- 17 - محمد رشيد رضا، مصدر سابق، ص171.
- 18 - عبد الحميد الزهراوي، "النظار، الوزارة الجديدة لماذا مكثت أكثر من غيرها"، جريدة الحضارة، السنة الثانية، العدد 70، 8 آب أغسطس 1911.
- 19 - محمد رشيد رضا، مصدر سابق، ص181.
- 20 - عبد الحميد الزهراوي، "لا خوف اليوم"، جريدة الحضارة، السنة الثالثة، العدد 121، آب (أغسطس) 1912.

21 - نظير زيتون، "الشهيدان الزهراوي وسلوم" كلمة ألقاها في مهرجان الفكر والعقيدة المنعقد في حمص عام 1961 وقد نشرت فعاليات المهرجان في كتاب "مهرجان الفكر والعقيدة لتكريم ذكرى عبد الحميد الزهراوي، رفيق رزق سلوم، الدكتور عزة الجندي". (دمشق، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، 1963م)، ص146.

22 - د. نجاح العطار، "الزهراوي في كتابه خديجة أم المؤمنين"، كتاب مهرجان الفكر والعقيدة... مصدر سابق، ص43.

23 - د. جهاد مجيد محي الدين، "المقاومة العربية في بلاد الشام وجمال باشا (1915 - 1916)", بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، (دمشق، وزارة التعليم العالي، 1979م)، ج2، ص386.

* * *

فكر عبد الحميد الزهراوي

إن من قُدِّرَ له أن يعيش في إسطار حكم مستبد ، يعدّ على الناس حركاتهم وسكناتهم ، ويحصي عليهم كلماتهم وخطواتهم ، إما أن يستكين ويلين ، وكأن الظلم قدر لا مفر منه ، وما عليه إلا ترويض النفس على الذل والهوان ، ومن يفعل ذلك لا يعتد به بين البشر - برأي الزهراوي - لأنه أقرب إلى (العجماوات) المربوطة إلى الرحى أو العريبات ، لا تتجاوز حياته المأكل والمشرب وإشباع الغرائز. وإما أن يستغل الظرف ، ويركب الموجة ، فيتلاءم مع القوة المستبدة ، ويجعل من نفسه سوطاً من أسواطها ، ولعنة من لعناتها ، وأولئك هم المتملقون ، والانتهازيون ، والأزلام والزبانية. وإما أن يضع روحه على كفه ، ويبدل وسعه لإخراج نفسه ، وإخراج الوطن والمواطنين ، من خضم الفساد والإفساد. وأولئك هم القادة والمصلحون ،

الذين تحسسوا آلام الناس، فعادوا إليهم ليأخذوا بأيديهم إلى معارج الحرية والعدالة، وليعيدوا إليهم الثقة بأنفسهم وبإنسانيتهم، وليزيلوا من قلوبهم الخشية من أولئك الذين جعلوا من أنفسهم آلهة من دون الله. يقول الزهراوي: "ماذا تكون عاقبة الأقسام إذا ألهوا الحكام وتعبدوا بدم الحسام؟ ألا يستجير الضعاف ويجارون؟ ألا يسرون بطلب المناص ويجهرون؟" (1). ولقد اختار (الزهراوي) أن يكون في صف هؤلاء الزعماء والمصلحين الذين يرشدون الأقوياء إلى العدل "الذي ينفعهم أنفسهم وغيرهم"، ويرشدون الضعاف إلى أسباب القوة التي يدفعون بها ظلم الظالمين.

هذه القوة (الكامنة في النفوس) تحتاج لمن يدل عليها ويساعد في إطلاقها من عقالها، لأنها التعبير عن حقيقة الإنسان - بما هو كذلك - "وإن شئت أن تعرف مبغضي ذواتهم، فأولئك مخالفو الفطرة، التي فطرت عليها النفوس، وأذعنت لحكمتها العقول، والذين لا يعملون في سبيل أن يكونوا أقوياء" (2).

"عن قوة النفوس أسألكم لا عن قوة أبدان لن تساوا الفيلة والسباع مهما بلغت فيها. فإن كنتم تجدون هذه القوة، فنعم الأحياء أنتم، وحبذا ما ترزقونه بسبب هذه الحياة من

عزة وبقاء. وإن رأيتم أنفسكم يعيدين عنها فتساءلوا لماذا هذا الموت؟ وأنتم أهل ذلك الكتاب؟" (3).

فتكوين المواطن القوي، الذي يبادر إلى مقاومة الظلم والاستبداد، كان أحد أهداف (الزهرابي): "لقد تواترت النذر من القوارع، وتلاحقت الموقظات من الصوارع، وما نحن بملفتين، ولا عن الكوارث صادفين، كأن قد استحكم الوقر في آذاننا... أو استحوذت الغشاوة على أبصارنا، أو كأن قد أخذنا النُوم، أو ابتلينا بين هذه المزعجات بالهيام. ولست أدري، وقد تألبت الحوادث، وتظاهرت الخطوب، متى يكون التذکر؟ إلى الله المشتكى من عقول ونفوس تحسبها متضامنة على صد عوادي الأيام، وهي متشاكسة، بعضها على بعض ألد الخصام، فهي للعوادي مظهرة لا عليها، وعن أبواب التضامن مصروفة لا إليها، قد استنذلتها الأندال فضلاً عن الأقوياء، واستنذلتها الأذلاء فكيف الأجلاء؟ وهي مع ذلك تفيض في التفاخر، وتبدي وتعيد في التعاضم، فمتى يا ترى صحوها؟" (4).

وفي سبيل ذلك (تكوين المواطن القوي) تصدى (الزهرابي) لأهم أسئلة عصر النهضة، ولأهم الموضوعات التي جرى تداولها: التربية السياسية – العقل والنقل – العرب والإسلام – نحن والآخر الأوروبي...

وإذا كان الكتاب الذي نحن بصدد التقديم له قد تناول أساساً (العقل والنقل) فلا بد أن نلقي الضوء على مجمل فكر (عبد الحميد الزهراوي) من قضايا عصر النهضة.

- التريية السياسية:

إذا كان الإمام (محمد عبده) قد تضجّر من السياسة، معتبراً إياها أس مصائب الشرق: "فإن شئت أن تقول أن السياسة تضطهد الفكر أو الدين أو العلم فأنا معك من الشاهدين. أعوذ بالله من السياسة، ولفظ السياسة... ومن كل أرض تذكر فيها السياسة، ومن كل شخص يتكلم أو يتعلم أو يجن أو يعقل في السياسة.."(5)، فإن (الزهراوي) ينحو منحى مختلفاً تماماً فهو يرى "أن النوع الإنساني لم يتيسر له قطع المراحل في التكمّل إلا على يد السياسة، وإن المبتلين بعشق الإصلاح لا بدّ لهم من مددها"(6) ولعل من الطريف أن نذكر هنا أن رأي (محمد عبده) ذلك كان تعليقاً منه على حادث سجن (عبد الحميد الزهراوي)، والأذى الذي ناله بعد نشره كتاب "الفقه والتصوف" وجاء في ذلك التعليق كذلك: "أما ما نسمعه حولنا، من سجن من قال بقول السلف (الاجتهاد)، فليس الحامل عليه التمسك بالدين، فإن حملة العمائم إنما حركهم الجسد لا الغيرة. وأما صدور الأمر

بالسجن. فهو من مقتضيات السياسة، والخوف من خروج فكر واحد من حبس التقليد، فتنتشر عدواه، فينتبه غافل آخر ويتبعه ثالث، ثم ربما تسري العدوى من الدين إلى غير الدين، إلى آخر ما يكون من حرية الفكر" (7).

وحرية الفكر هذه كانت الهاجس الذي لازم (الزهرراوي) طول عمره، وكان يعي تماماً بأنه وغيره من الذين يعملون على نشر الوعي السياسي والاجتماعي، وبذر بذور الإصلاح، في ذلك الديجور المظلم، الذي تردت إليه الأحوال، إنما يؤدون رسالة مقدسة: "بريكم قولوا لنا إذا استثنينا من هذا النوع (الإنسان) أولي الأبواب من الأنبياء، وذوي الأفكار من الحكماء والمخترعين والمعلمين، فأية مزية تبقى في الباقيين؟ وأي شرف لهم؟ أولئك مفاتيح أبواب الخير، ومصادر الشرف لهذا النوع.." (8).

و(الزهرراوي) رجل مسكون بالسياسة، حتى لقد أبعده ذلك عن مجالات العمل الفكري الاجتماعي والفلسفي، والذي كان ينتظر منه الكثير، على ما لاحظ (الإمام محمد رشيد رضا) والدكتور فهمي جدعان. وهو يطمح إلى دفع كل مواطن إلى لجة العمل السياسي، ليصبح مناضلاً. فالسياسة كما فهمها وعي ونضال، وثبات على المبدأ، واستعداد دائم للتضحية، وبحث عن الروابط والوسائل التي تؤدي إلى تلاحم

أفراد المجتمع، وليست تلاعباً بالألفاظ، ورفعاً للشعارات، وتصدرًا للمجالس، وتسناً للمناصب، فالسياسي: "وهو الباحث عن كل روابط الاجتماع، لا أستكثر منه أن يحمل أوزار الوغى إن استطاع في رد كيد المستبدين، الذين وضعوا أعمالهم في كفة السيئة من حب التميز، وبئس ما اكتسبوا لأنفسهم من البغضاء. وللمذعنون لهم شرٌّ مكاناً، وأضل في سبيل الحياة النوعية، وأقرب إلى الهوان من الأنعام، وفي هذا بلاغ لعلمهم يتذكرون"(9).

لمثل هذا المواطن المناضل، الذي يخرج لمقاومة الطغاة والمستبدين، وروحه على كفه، دون أن يبأس أو يستسلم، كانت دعوة (الزهرابي) إلى ما سماه (التربية السياسية)، لأن المقاومة هي طريق التحرر: "تالله لو ظلت الأمم طول دهرها حليفة الشكوى مع عدم روح المقاومة، لما زال عن رأسها المتغلبون، الذين يحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا، ويكرهون أن يناقشوا بما يعملون"(10)... "أما الأمم الميته، المستسلمة للمتغلب، فإنها جديرة إذا لم تر العدل أن تقول كما يقول العبد المظلوم المهان: لم يشبعني سيدي، لم يكسني، لم يرحني، لم يخفف عني التعب.. ولكن ماذا تقيد العبد الشكوى إذا كان لا يملك حيلة سواها؟ وما أشنعها من مهانة إذا ابتليت بها أمة من الأمم"(11).

وإلى جانب اكتشاف القوة الكامنة في النفوس، والبحث عن روابط الاجتماع، والانطلاق إلى مقاومة الاستبداد والظلم، يعمل (الزهرراوي) على توطين النفوس على الخلاف في الرأي، والحوار حول المصالح، لأن الحقيقة ليست حكراً لفرد بعينه، أو حزب بذاته: "لو كان الحق شيئاً محسوساً، لما كان للأفراد ولا للأقوام مناص من الاختلاف في رؤيته، لتعدد المجالي التي يتجلى فيها، واختلاف درجات أبصارهم، وتباين مواقع أشخاصهم بالنسبة إلى موقع ظهوره، فكيف والحق شيء غير محسوس؟ وإنما تحوم حوله المدارك، مستعينة بالتجارب، واستقراء النتائج التي تؤدي إليها الأحوال، واختلاف المدارك، ودرجات الاستقراء أمر واقع، ما له من دافع، فالاختلاف أمر طبيعي، لا يحسن بنا أن نشمئز منه، بل علينا أن نسلك فيه أحسن السبل..."(12). وكذلك يود (الزهرراوي) أن يعرف المواطن أن له دوراً فعالاً في صنع القرار في بلده، وفي (نصب) الحكومة. "كان من أعظم ما أهملناه مسألة نصب الحكومة، تلك المسألة التي اعتنى السلف بها كثيراً، ووضعوا أصولها بالسيف والقلم أحسن وضع، فخلف من بعدهم خلف أضاعوا كل مقومات الأمة، حتى صاروا خولاً وعبيداً..."(13)، ومتى كانت الحكومة منصوبة من قبل الأمة، تكون مقيدة بدستور محدد، مما يسد منافذ

الاستبداد، ويصبح كل شخص مهما علا شأنه خاضعاً للمحاسبة والمساءلة: "فالوقوف أمام منافذ الاستبداد أعظم الأعمال، وتأييد الذين يقفون هذا الموقف أكرم خلال.." (14).

ومن أساليب مساءلة الحكومة، ومن نتائج التربية السياسية، حرية الرأي، وحرية الفكر، وحرية الانتقاد. لأن الانتقاد يحول دون تفشي الخطأ، ويعمل على الوصول إلى الأحسن: "إن الطموح إلى الأحسن هو اللائق بالحي، والأحسن لا يأتي إذا بطل الانتقاد، والانتقاد لا يتيسر إذا صادف من يقدر على الاستبداد" (15).

ويشير (الزهرابي) إلى ذلك الجهاز الرهيب للقمع والاستعباد، الذي كانت تعتمد عليه الدولة العثمانية، وكيف "أن الناس يخافون من الجدران أن تنم عليهم، فراحوا يتسابقون في الرياء، والسعي عند نفسه من رأى أنه أجهر الناس وأفصحهم وأبلغهم في مدح ذلك الحاكم المطلق" (16).

ومع ذلك فقد وقف أمام ذلك الجهاز الرهيب، في وقت كانت فيه الكلمة ربما كلفت صاحبها حياته، ونبه أبناء قومه إلى مكان القوة التي يمتلكونها، محذراً إياهم من أن تخدعهم مظاهر القوة والأبهة التي يحاول بعض أزلام السلطة

في الأقاليم الظهور بها، لأن القوة الحقيقية، والعزة الحقيقية، هي الشعور بها وممارستها: "أما أولئك الذين كانوا يظهرون أمام الناس بمظهر الأعمى، كانوا في الحقيقة يتحسرون على العزة أحياناً كثيرة، وإن علت لهم القصور والشرفات، لأنهم كانوا لا يأمنون على النعيم الذي فتنوا به، حتى ينتموا إلى عظيم من آلات الاستعباد" (17).

وبعد أن جيّر الاتحاديون الانقلاب العثماني لمصلحة حزبهم وعنصرهم التركي، أعلن (الزهرابي) أن الدستور يبقى حبراً على ورق ما لم يحرسه المواطنون: "يغلط من يظنون أن الدستور وحده يرفع كل صنوف الاستبداد، وإن لم يوجد للحق وللحرية المشروعة أنصار يقولون ويعملون، يجادلون وينازعون، كلاب لا غنى للشعوب، في وقت من الأوقات، عن أشخاص يقفون أمام منافذ الاستبداد وما القوانين الأساسية إلا مساعدة لهم.." (18) ولما كان (الزهرابي) من هؤلاء الذين يقولون ويعملون، فقد تصدى بجرأة مدهشة لكل أنواع الظلم، فكان (ريحاً عاتية)، كما لاحظ ذلك "د. فهمي جدعان"، تحاول اقتلاع كل الأخطاء. وقد كانت مقالاته الأسبوعية، التي كان ينتظرها المواطنون بشوق، تقوده بخطى حثيثة نحو حتفه: "إن الذين كانوا يُعلّمون عبد الحميد (السلطان) دروس الاستبداد، والذين كانوا يعملون بأمره كل

شيء مما جاز ومما لم يجز، والذين كانوا من عبيده الصغار، ومن عبيد عبيده، والذين كانوا السعاة والوشاة له بحق الأبرياء، والذين كانوا يتمنون أن يكونوا من مقبلي أعتابه، وخدام أبوابه، كل هؤلاء رأيناهم يتسنمون مقامات عالية متنوعة في هذا العهد أيضاً. رأينا الذين كانوا معروفين بالرشوة لا يزالون في مراكزهم، والموصوفين بالجهل ما فتئوا في مواقعهم، أما العدد القليل الذين طردوا إذ ذاك، فقد تبين فيما بعد أنهم لم يطردوا لأنهم جهلاء أو مرتشون، بل كان ذلك انتقاماً منهم لبعض الأشخاص... كان الناس قد سئموا من موظفين مغرورين منفوخين بمن ينتمون إليه من بعض كبار الرجال في العاصمة، وقد رأينا عدد هؤلاء المنتمين زاد أضعافاً مضاعفة، إذ فتح لهم باب جديد، أوسع من الأبواب السابقة، وهو باب الجمعية (حزب الاتحاد والترقي حزب السلطة آنذاك).."(19).

لذلك دعا إلى قيام الأحزاب المعارضة، إذ بوجودها ينتفي الاستئثار بالحكم "لا بدّ من الوقوف أمام منافذ الاستبداد، ومظان الاعوجاج، وإنه إذا لم يقم بذلك بعض الأحزاب السياسية، لسبب من الأسباب، في زمن من الأزمان، مست الحاجة إلى غيره. فإنه إذا ثبت أنه يوجد في الأمة من يريدون التغلب على كل أحد، من غير أن يعترض عليهم أحد، وكان

لا يوجد إلا حزب واحد موافق، كان هناك إما الانفاق التام على عصمة أولئك المتغلبين عن الخطأ، والرضاء العام باستبدالهم، وإما موت أوجب سكوت الأكثرين أمام تغلب الأقلين.. ولا ينفي علائم الموت إلا شهادة عيانية بقيام حزب معترض..."(20).

ودعوته لقيام الأحزاب (الجمعيات بمصطلح ذلك العنصر) نابعة من إيمانه بالعمل المنظم، لأن العمل الفردي مهما كان يظل أبطر، ولأن المصلحة العامة مقدمة دائماً على المصالح الفردية: "أما الأمم فلا تتلاشى ما دام فيها الصالحون الذين يخدمونها، فمن كانت نفسه حبيبة إليه، وأحب بقاءها، فليطلب بقاءها في غير شخصه الذي يمحوه ذلك اليوم (الموت). ليطلب بقاءها في أعمال يعملها، وخدمة يقدمها لأمته، قبل حلول تلك الساعة. فيبقى حينئذٍ ببقاء أمته، ويرتفع إلى الحق (جلّ وعلا) طيب من نيته، وصورة جميلة من عبودته له"(21).

وقبل أن تغادر هذه الفقرة (التربية السياسية)، لا بدّ من الإشارة إلى موقف الزهراوي من مقولة الخلافة – ونظام الحكم الإسلامي – إلى آخر ما هنالك مما يتم تداوله في خطاب ما بات يعرف بالإسلام السياسي. فقد تصدى لها منذ وقت مبكر، من خلال موقفه الرافض للجامعة الإسلامية، (الأمة الإسلامية) التي اعتبرها وسيلة من وسائل

تحكم الأتراك بالشعوب الأخرى المنضوية في إطار الدولة العثمانية باسم الدين... ومن خلال محاولته نزع القداسة المدعاة باسم الدين عن الخليفة العثماني، وعن الحكومة العثمانية... فليس ثمة حكومة شرعية، إسلامية، وما الخليفة إلا حاكم أو سلطان فرض نفسه - عبر التاريخ - بقوة السيف، أو بقوة العادة: "وكم من صبي صار إماماً (خليفة/ حاكماً) بالإرث لا بالصفات التي يجب وجودها في الإمام؟ وكم من دولة تأسست وشيدت أركانها بالسيف لا بالقلم الذي يخط الأسفار وينقل الآثار". وعنده أن الحكومة تنشأ من ضرورات تاريخية: "ومن المعلوم أن كل أمة من الأمم لا بد لها من هيئة حكومة، بها يدفع عن الضعيف كيد القوي، وبها ترد هجمات العدو البعيد، ووثبات القريب الناقم. والمسلمون أمة من الأمم تلزمهم هذه الحاجة، ويطالبهم لسان الحال بتحصيلها".

فالحكومة - إذاً - نتاج اجتماعي تفرزه الحاجات التاريخية: "لذا ذهب كثير من كبار العلماء إلى أن نصب الإمام واجب بالعقل لا بالسمع. وإن كان نصبه واجباً بالعقل، فالقانون في نصبه يجب أن يكون عقلياً، بشرط ألا تكون فيه مادة تتألف بظاهرها ومعناها ظاهر الدين ومعناه" فالعلاقة بين الحكومة والمواطنين علاقة مدنية، بكل معنى الكلمة. وشكل الحكومة، وترتيباتها، وهياكلها، ومؤسساتها

المختلفة، إنما هي أمور مدنية كذلك. وما إطلاق أسماء توحى
بغير ذلك: كالحكومة الإسلامية... أو الخلافة الشرعية.. إلا
نتيجة لأحد أمرين: الأول بسبب العادة حيث اعتاد الناس أن
ينسبوا كل ما جاء في التراث إلى الدين، كما اعتادوا أن
يجعلوا كل أحوالهم داخلية تحت الشرع على زعمهم، والشرع
كما لا يخفى واحد، فتعدد مسالكهم مع توحيد الحقيقة
كافية في الدلالة على أنهم يخترعون ما يخترعون ويسمونهم
شرعاً... والأمر الثاني بسبب رغبة بعض الحكام في التدليس
على العامة، وترتيب حقوق، وانتزاع قداسة، بالادعاء بأنهم
خلفاء مع العلم بأن "الخلافة عند المسلمين هي الوظيفة التي
قام بها أبو بكر بعد النبي (ﷺ) وهي: إقامة شعائر الدين،
وإعلاء كلمة الموحدين، فسموه خليفة رسول الله، وتحولت
هذه الخلافة بعد الخليفة الرابع إلى ملك عضوض "زعم ورأته
أنه نسخة منها" أما ما يدعونه بالخلافة الشرعية فاسم بلا
مسمى: "فلم تذكر في القرآن حتى تعرف، ولا في كلام
الرسول حتى توصف. بل غاية ما يستند إليه الناس في نشأتها
قصص استخلاف أبي بكر وعمر وعثمان وعلي، وكلمات
سمعت من الرسول ﷺ توصي من صار راعياً باستعمال العدل
والرفق بالرعية، ومن صاروا رعية بالطاعة والصبر على
الراعين...".

فليس ثمة شكل إسلامي ثابت ومحدد للحكومة ومؤسساتها. إنما ينشأ ذلك في السياق التاريخي، وبما يتجاوب مع المصالح العامة، ومع المستجدات الاجتماعية والاقتصادية... بما لا يخرج عن تعاليم الدين، وكيّاته، التي تدعو إلى العدل والتكافل والشورى...

هذا وسيجد القارئ رأي الزهراوي في هذه القضية في النص الذي نشره في جريدة (المقطم) (العدد 3799 تاريخ 1901/9/11م) - 11 جمادى الثانية 1319هـ) تحت عنوان: (أجوبة عن المسائل الشرعية في الخلافة)، والذي نضعه بين يدي القارئ في هذا الكتاب - بعد الفقه والتصوف.

- العقل والنقل

إن (عبد الحميد الزهراوي) مفكر تقدمي، لأنه يجعل أهدافه أمامه دائماً، رافضاً أن يعود إلى الوراء ليستمد من ثمة الشرعية لما يدعو إليه: "العناية بالمستقبل والعمل له صفة من صفات الإنسان الراسخة، وأخلاقه الثابتة، بهذه الغريزة بلغ الإنسان ما بلغ من الرقي المادي والمعنوي. بها حدثت المزاومة في الأعمال، والمنافسة في العروج إلى الكمال. وبها ارتقت علوم البشر، وتفرعت معارفهم، وتقدمت الصناعات والفنون" (22). لذلك كان دائم التهكم على الذين يجترون مقولة العودة إلى

الماضي الذهبي للأمة، بقصد تحطيمها، وانتزاع هالة القداسة عنها، لأن تقديس الأزمنة بقدمها يحمل في طياته سوء فهم لحقيقة ما حدث في التاريخ. وهو حين يعمل على تحطيم هذه المقولة التي تكبل العقول، فلأنه أدرك أن هذا هو المقدمة الطبيعية والحقيقية للتحرر من طواغيت الأستانة وزبانياتهم، الذين قالوا بالتقليد. وبرأيه أن تحرير العقل من القيود التي تكبله، يشكل الخطوة الأولى نحو بناء نهضة شاملة. وهذا ما كان يهدف إليه أساساً من كتابه (الفقه والتصوف) الذي تقدمه للقراء اليوم: "برج الخفاء، وأن للحقائق أن ينبج نورها، فقد مزقت عزائم المصلحين حجب الأوهام، وأزالت غشاوة الأبصار... إن لم يكن في كلماتي هذه براعة استهلال لمقصدي، وفاتني النصيب الذي يحرص عليه كتابنا القدماء ومقلدوهم في محامد خطبهم، (تقديمهم لكتبهم)، فإن فيها من قوة العزم في المقصد الإجمالي، ما يعرب عنه بأجمع عبارة، وأجمل إشارة.."^{*}(23).

بهذه الكلمات المتجهة إلى هدفها المحدد، بثقة ووضوح، يبدأ (الزهرراوي) كتابه العام، والذي أزعم أنه من أهم ما

^{*} لن نحيل ما بين الأقواس فكل النصوص مأخوذة من كتاب الفقه والتصوف.

كتب في بابه إلى الآن، والذي كان بمثابة (بيان من أجل العقل) وتحريره من كل الأوثان.

والفكرة الأساس في الكتاب تقوم على نزع القداسة عن الفقه، وعن آراء الفقهاء، وعن كتبهم، ووضع ذلك كله في السياق التاريخي، باعتباره قوانين استدعتها ظروف وشروط تاريخية معينة، اعتماداً على مبادئ كلية عامة (القرآن الكريم وما صح من سنة الرسول الأعظم ﷺ). ويرأيه أن من حقنا نحن أن تكون لنا قوانيننا، التي تتناسب مع المستجدات. وهو يعد أن ينتقد انتقاداً لاذعاً تمحل بعض الفقهاء، وافتراضاتهم، واختلافاتهم، وتضريعاتهم، لا ينكر أن ما كتبوه في الحقوق وسموه (المعاملات) كان جيداً بحسب أزمئتهم وأمكنتهم، وإنما ينكر:

- 1 - أنه يكفي لزماننا ويغنينا عن غيره.
- 2 - أنهم استفادوا كل ما كتبوه من الدين ولا دخل لعقولهم فيه.
- 3 - وأنه لا يغني عنه غيره.
- 4 - وأنه لم يكن آلة بيد القضاة والمفتين ومن في حكمهم يعبثون فيه كما شاؤوا.
- 5 - وأنه ليس من المضر تقديسه، الذي جعلنا ينادب بعضنا

بعضاً من أجله. وتقديس المحاكم المنسوبة إليه، التي كانت وما زالت بقاياها ميداناً تتجلى فيه الغرائب. هذا كله هو الذي أنكره إنكاراً مقروناً بالدليل القاطع لمن شاء أن أذكره وليس بخاف:

1 - أن أزمّنتهم غير زماننا الذي تغيرت فيه التجارة وأبوابها وفروعها تغييراً مهماً.

2 - وأن الرسول (ﷺ) بتصريحه لمعاذ بن جبل وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما، أن يعملا برأيهما إذا لم يجدا نصاً، كفانا مؤونة السلاسل التي ربطت الناس بها أقوامٌ كتبوا الكتب بأيديهم ثم قالوا هذه من عند الله.

3 - وأن هذه الأمم التي ليس عندها هذه الكتب، قد أغناها الله بفضل عقولها، في تدبير التجارة والبيوع، وعقد الشركات، وإمضاء المعاهدات، وإدارة المنافع العامة، وترتيب العقوبات، وجباية الأموال، وتنظيم الجيوش، وإعداد ما يحفظ المجد، ويعلي الشأن في السلم والحروب.

4 - وأن هذه الأقوال المتضاربة المتعارضة ليس لأكثرها سبب إلا منافع القضاة ومن في حكمهم.

5 - وأن اعتناء كل طائفة بمذهب واحد، على ما فيه من تعدد المرجحين، قد فرق كلمة المسلمين منذ زمن

بعيد ، حتى أوصلهم إلى هذه الحالة (وهل منكر لها؟)
بمقتضى السنة الإلهية.

6 - فهو يعتقد أن ما جاء به الإسلام قواعد كلية ،
والإحاطة بالجزئيات موكولة إلى أفهام رجال العلم
والعقل ، مع إرجاعها إلى تلك القواعد. والاختلافات
إنما نشأت من الأفهام.

والفقه برأيه ليس من علوم الدين ، والفقهاء بالنسبة
للمسلمين كغيرهم من علماء الأمم الأخرى بالنسبة لأممهم:
"علمائنا إنما هم كالذين خلوا ، فلئن قلنا إنهم سدوا حاجة
زمانهم ، فما نحن بملومين إذا قلنا أن ما نقده اليوم هي
مجموع كتاباتهم ، التي اقتضتها عصورهم ، وطابقت عقول
معاصريهم من الحكومات والرعايا ، كيف كان الحال. أما
كونهم برعوا بذكر الجزئيات ، فلاتخاذ الكثيرين هذه
الصناعة ديدناً في كل عصر ومصر ، ووقع هذا لكل أمة
متحضرة. ولست أدري هل أغنتهم براعتهم تلك عن ذلك
الاختلاف المشوش ، أم كان نصيبهم منها نصيب من كان
قبلهم ممن أوتوا الجدل وحرموا العمل؟ نصيب أولئك الذين
كانوا يتجادلون بالمذهب في القسطنطينية والفاتح على
أسوارها.

و(الزهرراوي) يرفض أن يكون الإجماع أحد مصادر التشريع (المسلمون ليسوا شعباً واحداً، وليسوا على سنن واحد في النحلة والعادات) فهم شيع في الآراء السياسية، وشيع بالآراء العلمية والمذاهب الدينية، وشيع في القوميات، وهذا الأمر موجود منذ القرن الأول للإسلام، بل منذ الثلث الأول من ذلك القرن ويعدد الخلافات والاختلافات التي حدثت.. ثم يقول: "أفليس هذا أمرنا في ذلك القرن الأول؟! الذي عليه مدار فخرنا، وإليه يرد أصل مجدنا، وفيه اتسع سلطان حكمنا، وعلا منار ديننا. دع عنك زمن الخليفتين وقل لي: متى كان الإجماع. وكيف يجمع قوم حالهم ما ذكرناه آنفاً".

ويشير إلى ما ترتب عن ذلك من مذاهب: "فجاءت المذاهب على كثرتها وتعارضها مضاهية لأديان مختلفة، حتى ألغى أكثرها الزمان، الذي جاء في حكومات أخذت ما دونه قوم وأعرضت عن الآخرين. فالحكومات هي بالفعل حصرت الميدان، وأغلقت الأبواب. والمتمذهبون اتبعوا فعل الحكومات بالقول بأن باب الاجتهاد مسدود". فالسلطات هي التي اختارت ما يناسبها، وأعلنت بأن باب الاجتهاد قد سد لفساد الزمان، وبهذا تكون قد لعبت على وتر ولوع بعض الناس بالقديم، ونسبة البركة والتقديس للأقدم فالأقدم، "هذه هي المسألة التي أضلت الأمة وأنزلتها عن معارج الارتقاء، ولولا هذه المسألة

لما كان علينا من سبيل إذا قلنا الحق في شيء يظهر فيه كذب بعض، وخطأ بعض، من الذين خلوا من قبلنا.

ويسخر من تسليم الناس للقدمات، لا لشيء إلا لأنهم قدمات، ويقول بشيء من الحدة: "أما وقد فعلوا بعقولهم ما فعلوا من تقييدها وإسقامها، فقد أصبحوا لا يرضون عنا إلا أن نفع بعقولنا كعقولهم أو أشد. وأصبحنا نحن بين ثلاث: إما شهادة أن لا عقول إلا عقول الأقدمين، ولا فضل إلا فضلهم. وإما السكوت أمام الذين يقولون ونحن صاغرون، وإما الجدل وقول الحق في ما نعلم، هذه الثالثة هي التي يصعب الإقدام عليها، والإحجام عنها، لأن الإقدام عليها يصوب على صاحبه سهام الملام، وربما لامك أيها الإنسان أعز صديق لديك، وأفضل محب لك، ومحبوب عندك، وهذا هو الذي تخضع إليه النفس، دون لوم البعداء، ولو زلزلوا الجو برعودهم. أما الإحجام عنها: فمهما راودنا النفس أن تجنح إليه نرى حب الحقيقة يجمع بها عن الإصغاء. فما نحن بمعذورين، كيف ونحن نرى بلاداً أزهرت فيها العلوم، فأثمرت لأهلها انتشار العدل، وشيوع الأمن، وتيسر الأسباب. وبلاداً أقفرت من العلوم، فكثرت فيها الظلم، وشاع فيها الخوف، وتقطعت فيها الأسباب..".

وهو حين ينحاز للمصلحين، يهاجم أولئك الداعين إلى التقليد والجمود، "المدافعين عن أشياء كثيرٌ منها مفترى، إما لتقديس أفاضلها، وإما للتمسك بمآلها، غير حاسبين للنتيجة حساباً".

وحين يحاوره صديقه، طالباً منه تخفيف اللهجة، وعدم الدعوة إلى تحطيم القوانين، حتى لا نصبح بلا قيد، يجيبه: "ولكن إذا تذكرت أن الذي تغار عليه قوي. وأن القوي يبقى ولا يؤثر فيه شيء. وأنه لا خير فيما تقوم عليه الحجة، وتزحزحه عن مواضعه. ولا أسف على ما يطير بنفخة روح الحق، ترى يومئذٍ أنه لا بأس عليه من كلامي هذا. وكلام كل المتكلمين. على أن الذي تغار عليه هو الذي غرس في نفوسنا حب الحقائق، وقوى عزائمنا على قول الحق، وهو الذي نهانا أن نتخذ المشهورين أرباباً، بمعنى أن نسلم لهم كل ما يشرعون مما لم ينزل به الله سلطاناً. وهو الذي عرفنا قيمة العقل، وهدانا إلى نقد النقل. وهو الذي حذرنا من التمويه والمموهين، وقص علينا النفاق والمنافقين، وبين لنا الذين يكتبون الكتب بأيديهم، ثم يقولون هذا حكم الله، ألا إن الله بريء ممن لا يصلحون" إن آراء الزهراوي النفيسة هذه، جرّت عليه المتاعب في حياته، وكادت أن تودي به في وقت مبكر - وإن أودت به بعد ذلك - وجرّت عليه كذلك النكران

بعد مماته لأنها - فيما أزع - لا تصلح لأية سلطة مهما كانت مشاريعها وانتماءاتها.

وجدير بالذكر أن (الزهرراوي) حين دعا إلى فتح باب الاجتهاد، الذي سدته السلطات والحكومات، المتضررة حتماً من آراء المصلحين والمجددين. فإنه لم يترك أمر هذا الاجتهاد للأفراد، كلّ يشرع حسب فهمه، بل أقترح أنا يناط ذلك بلجنة من علماء المسلمين من كافة الأقطار، تجتمع بشكل دوري في - كنف الأزهر الشريف - وتتنظر في الأمور المحالة إليها، وتناقش المستجدات على الصعد كافة.

العروبة والإسلام

إذا كان كتاب (الفقه والتصوف) بياناً من أجل العقل، فإن كتاب (خديجة أم المؤمنين) بيان من أجل العروبة، استعرض فيه أيام العرب، وتاريخهم، وعاداتهم. وقد دل الكتاب على أن (الزهرراوي) على وعي تام بمكانة العرب الحضارية التي أهلتهم لحمل الرسالة (الإسلام): "كانت هذه البلدة المشرفة (مكة) تضم بين تلك الجبال المهيبة، أمة صالحة الاستعداد للرقى، متى أريت طريقه، كما تضم الصدفه جوهرة لا يظهر بهاؤها ورواؤها، حتى تعالج بعض المعالجة، وتزول عنها القشور" (24).

وهو يرفض أن يكون العرب قبل الإسلام كماً مهملاً:
"نقول لصاحب هذا القول إن العرب لم يكونوا مجهولين، ولا
مجهولة أخبارهم، فإذا قلنا أنهم لم يكونوا أهل كتابة
وتاريخ، فأشعارهم المحفوظة المنقولة هي ديوان سيرهم. وإذا لم
نشق بنقل أشعارهم، استطعنا أن نعرفهم من تاريخ الأمم
المجاورة لهم. فالفرس قد سبروهم، لأن من العرب ملوكاً
كانوا لهم خاضعين... والروم قد خبروهم، لأن في مملكتهم
ملوكاً وقواداً وولاة من العرب. والديانة المجوسية تعرفهم، لأن
منهم من كان على دين ملوك فارس. والكنائس تعرفت بهم،
لأن منهم نصارى بل قسيسين ورهباناً. وبيع اليهود ما جهلتهم،
والفلسفة ما أنكرتهم، والحضارة قد ألت بمساكنهم: اليمن
والعراق والشام" ومخالطة الأمم أخذوا بقسط منها، وأخذت
بقسط منهم. فكيف يكون هذا الجيل مجهولاً بعد كل هذا؟
إن العرب كانوا معروفين، ومما عرفوا واشتهروا به الحرص
على وحدتهم القومية، فكانوا أمام الغريب أمة واحدة، لها
وحدة باللغة، وبالنسب، وباتصال الديار، والعصبية عند
التناصر... وقد غلط من ظنوا أن العرب لم يكن لهم من
حضارة ولم يكونوا على شيء مما عليه الأمم من الروابط،
كلا بل كانت لهم حضارات. وملوكهم التبابعة في اليمن
معروف أمرهم عند المشتغلين بالتاريخ. وملوك الحيرة في العراق

مشهورون، من عرف تاريخ الفرس عرفهم وإن جهل تاريخ العرب. والملوك الغسانيون في الشام مشهورون أيضاً، لا يجلهم من عرف تاريخ الرومان، إذا جهل تاريخ العرب. ومن ملوك العرب ملوك كندة، الذين من سلالتهم (امرؤ القيس)... فبالله كيف تكون مجهولة الأمة التي فيها الملوك والأقيال، وقد وقفت أمام الأمم والأجيال؟ سنين من الدهر لا يعرف لها حصراً؟ لعمرك إن القول بأن هؤلاء القوم كانوا مجهولين، وأنهم كانوا مشتتين من غير ملك جامع، ولا شرع وازع، هو قول يرسله صاحبه من غير أن يكلف نفسه بحثاً، وهو لما يحط به خبيراً... وإذا صرفنا نظراً عن تلوث عقولهم بنزعات الوثنية، لا نجد بعدها هذه العقول مظلمة، وهي التي أضاعت لهم فعرفوا الأخلاق الصالحة والفاسدة. ولم يكن يعوزهم إلا أن يقوم فيهم مرشد يهديهم للتي هي أقوم... ولولا أن للقوم عقولاً صافية لما رجي لمجيء المرشد من فائدة، لأنه لا يظهر نور الإرشاد إلا في اللوح النقي..." (25) والله أعلم حيث يضع رسالته.

يعتبر (الزهرابي) من السابقين إلى القول بوحدة الأمة العربية مشرقاً ومغرباً، ونزعم أنه الوحيد في تلك الحقبة الذي استطاع أن يضع حدود الوطن العربي كما نعرفها اليوم: "فالعرب اليوم هم أهل هذه الأوطان الجميلة، المتوسطة في

الأرض، المتاخمة للأوقيانوس، ولبحر الهند، ولبحر المتوسط. وهم أهل هذه العقول الذكية، التي توارثوها أكثر من سبعة آلاف سنة، عن أسلاف عرفوا بإقامة الحضارات" (26) ومن الفقرة الأخيرة نلمس كيف أن (الزهرراوي) من السابقين إلى القول بأن الحضارات التي قامت في الوطن العربي حضارات عربية.

العلاقة مع الآخر الأوروبي:

(عبد الحميد الزهرراوي) نموذج فذ للمفكر العربي المسلم، المتوازن والمتصالح مع نفسه وتراث أمته، والمنفتح على مستجدات العصر، ومنجزات الحضارات الأخرى. ونستطيع أن نلمس في أفكاره خصوصية الفكر العربي الإسلامي التقدمي المستتير، الذي يأبى الانكماش على الذات، والتقوقع ضمن ما أنتجه الأسلاف، ويقوى على مقاومة إغراءات الخطاب الحضاري المنافس - أو بالأحرى الطاغوي - وهو مستعد دائماً للحوار معه، متخففاً من العقد، ومركبات النقص، ومتحرراً من كل الضغوط - الداخلية والخارجية ..

والجدير بالذكر أن العلاقة مع أوروبا سؤال ما فتئ يطرح نفسه بإلحاح على المفكرين العرب، الذين وقعوا إزاءه في أزمة حادة، وأخفقوا في صياغة خطاب نهضوي لنهضة عربية

شاملة، تحافظ على خصوصية الأمة وتستلهم إنجازها الحضاري، وتتفاعل مع إنجازات الأمم الأخرى.

وقد أرجع (الزهرابي) هذا الإخفاق إلى اختلاف المصادر، وتضارب المنطلقات: "فإن منا من أساتذتهم الإنكليز، ومنا من ياتمون بالألمان، ومنا من يستضيئون بنور الفرنسيين، ومنا من يرون للأسلاف نظراً بعيداً، فلا يهملون كل ما أتى عنهم، ومنا من يهملون تراث الأسلاف كله، ومنا من يلتمسون الحكمة أنى وجدوها. وطبيعي أنه بين هذه المآخذ شيء من التباين، وبسبب ذلك أصبحنا نجد الذين يعدون في الأمة مفكرين، لا يرى بعضهم بعضاً شيئاً مذكوراً.." (27).

واضح أن (الزهرابي) يعلن الرفض الحاسم للالتحاق بالمشروع الغربي للحضارة، أيأ كانت الطبعة التي يقدم نفسه من خلالها. كما يعلن الرفض الصريح لما أسماه في مكان آخر (الكز على آثار الأسلاف) ويعتبر نفسه من الذين يلتمسون الحكمة أنى وجدوها. وهو إذ يدعو للاستفادة من علوم الأوروبيين، ومنجزاتهم المادية والصناعية، يرفض أن يكون ثمن ذلك الاستلاب والتبعية: "نعم للأجانب فضل عظيم في حياتنا العلمية وكل شيء فهو يتبع العلم، ولكن إذا كان ثمن التفضل التجريد من كل إرادة واختيار، أفلا يكون الموت خيراً من الحياة معه؟" (28) إن أفكاره مازالت تحتفظ

بوهجها، وتآلقها، وجدتها. فهو إذ يرفض مقاطعة الحضارات المغايرة باسم الدين أو الوطنية "لا ينفعنا الجمود، ومعاداة كل أشياء الأجنبي باسم الوطن، فليس حب الوطن الكز على عادات الأسلاف، أو الحرص على اللبث في مساقط الرؤوس". فإنه يحذر من تقليد الأجانب (على العمياء) باسم المدنية "فإنه لا عصمة لأمة من الخطأ ولا يستحق أحد أن يقلد تقليداً محضاً..." (29) وهو يفسر الحروب التي شنتها وتشنها أوروبا على الشرق تفسيراً علمانياً، رافضاً أن يكون سببها الخلاف الديني معتبراً أن: "هجوم الغرب على الشرق هجوم قوة على ضعف، وعلم على جهل، وبرأيه: "أن القوة إذا وجدت أمامها قوة اضطرت أن تقف وتؤدي الاحترام، وأما إذا وجدت أمامها عدماً، فإنها تدوس، وحق لها أن تدوس. لأن من أسقط نفسه من حظ الوجود، لا ينبغي أن يلوم غيره على المرور فوقه..". لذلك فهو يدعو إلى محاولة امتلاك القوة الموازنة: "لأن حصول التوازن هو أعظم أساس لحصول التفاهم..".

وبعد: فإن المرء ليعجب كيف أن شخصية نضالية مرموقة، على هذه الدرجة من الفاعلية والكفاءة، تظل مبعدة عن دائرة الضوء، التي اتسعت لتشمل شخصيات أقل فاعلية وكفاءة؟ وحين يحاول أن يبحث عن سبب مقنع لذلك، لا يكاد يجد سبباً سوى أن أفكار الزهراوي المعارضة دائماً،

عن حجة وبينة، لا تصلح لأصحاب السلطة أياً كانوا. لأن فيها قيساً من جذوة المقاومة، وإنهاضاً لقوى الرفض، وتشجيعاً للمستضعفين، وغرساً للأمل في نفوسهم، حين يؤكد أن العقوبة لهم. وتحذيراً للظالمين، من الطواغيت والمستبدين والمستغلين، بأن الدائرة ستدور عليهم لا محالة، مهما بلغ من جبروتهم: "إي والله إلى الذلّة والبوار ينقلب المجتمع الذي لا عدل فيه.. ومتى علم - الإنسان - أن العزة والبقاء يرافقان العدل، والذلّة والبوار يصحبان الظلم، كان أحب شيء إليه العدل، وأبغض شيء إليه الظلم... من أحب ذاته حق المحبة هيهات أن يظلمها، ومن أراد أن لا يظلم نفسه فليحارب من لا يظلمون غيرهم، وليحارب من يظلمون، فلا جناح علينا، أن نبيع الحياة - وهي أغلى شيء - في جهاد الذين يظلمون غيرهم. لعلنا نحيا، لا نظلم ولا نُظلم، أو يحيا أبناؤنا من بعدنا على هذه الشاكلة. لعلنا نحيا، عاملين أن ذوات غيرنا كذاقتنا، فنأخذ مالنا، وندع لهم مالهم. لعلنا نحيا متعاونين، فنحن كلنا أخوة، سواء في الحياة أو الممات" (30).

"..إذا كان من الكتاب في بعض الأحيان، من يترك رأياً ويأخذ رأياً، كما يخلع ثوباً ويلبس ثوباً، على حسب الظروف، وتقلب المصالح والأذياء، فإننا نجد في (الزهرراوي)

الكاتب الذي ترتبط أفكاره به ارتباطاً عضوياً، والمصلح
الذي يقدم الرأي ويقدم بجانبه الروح، ألا ما أوجنا إلى
الكتاب الأحرار..."(31).

* * *

الهوامش

- (1) عبد الحميد الزهراوي، "نظام الحب والبغض، رسالة في علم النفس وفلسفة الأخلاق"، مجلة المنار، المجلد السادس، ص 866.
- (2) عبد الحميد الزهراوي، "اتقوا الله في أوطانكم - 1"، جريدة الحضارة، السنة الثالثة، العدد 123، 15 أغسطس (آب) 1912.
- (3) المصدر السابق.
- (4) عبد الحميد الزهراوي، "خواطر السياحة"، جريدة الحضارة، السنة الثانية، العدد 79، 12 تشرين أول 1911.
- (5) محمد عبده، الإسلام بين العلم والمدنية، (القاهرة، كتاب الهلال، 1960)، ص 165.
- (6) عبد الحميد الزهراوي، "تربيتنا السياسية - 9"، جريدة الحضارة، السنة الثانية، العدد 63، 22 حزيران 1911.
- (7) محمد عبده، مصدر سابق، ص 165.

- (8) عبد الحميد الزهراوي، "تربيتنا السياسية - 2"، جريدة الحضارة، السنة الثانية، العدد 54، 20 نيسان 1911.
- (9) عبد الحميد الزهراوي، "نظام الحب والبغض"، مصدر سابق.
- (10) عبد الحميد الزهراوي، "خواطر السياحة"، مصدر سابق.
- (11) عبد الحميد الزهراوي، "اتقوا الله في أوطانكم - 1 -"، مصدر سابق.
- (12) عبد الحميد الزهراوي، "نظام الحب والبغض.."، مصدر سابق، ص 799.
- (13) عبد الحميد الزهراوي، "تربيتنا السياسية - 2"، مصدر سابق.
- (14) عبد الحميد الزهراوي، "النظار"، جريدة الحضارة، السنة الثانية، العدد 68، 27 تموز 1911.
- (15) المصدر السابق.
- (16) عبد الحميد الزهراوي، "تربيتنا السياسية - 1"، جريدة الحضارة، السنة الثانية، العدد 53، 12 نيسان 1911.
- (17) المصدر السابق.
- (18) عبد الحميد الزهراوي، "النظار"، مصدر سابق.

- (19) عبد الحميد الزهراوي، "حروينا الداخلية"، جريدة الحضارة، السنة الثالثة، العدد 118، 11 تموز 1912.
- (20) عبد الحميد الزهراوي، "تربيتنا السياسية - 8"، جريدة الحضارة، السنة الثانية، العدد 62، 15 حزيران 1911.
- (21) عبد الحميد الزهراوي، "جريدة الحضارة، السنة الأولى، العدد 14، 14 تموز 1910.
- (22) عبد الحميد الزهراوي، "ثلاث رسائل في الفقه والتصوف" (القاهرة، المطبعة العمومية، 1901). وهو الكتاب الذي نشره هنا.
- (23) المصدر السابق.
- (24) عبد الحميد الزهراوي، خديجة أم المؤمنين، (القاهرة، مطبعة المنار، 1328هـ).
- (25) المصدر السابق، ص 14 - 15.
- (26) عبد الحميد الزهراوي، "من هم العرب - تاريخ آداب اللغة العربية -"، جريدة الحضارة، السنة الثانية، العدد 60، 1 حزيران 1911.
- (27) عبد الحميد الزهراوي، "المفكرون المتتبعون"، جريدة الحضارة، السنة الثانية، العدد 72، 24 أغسطس آب 1911.

- (28) عبد الحميد الزهراوي، "خواطر السياحة - نحن والأجانب"، جريدة الحضارة، السنة الثانية، العدد 74، 7 أيلول 1911.
- (29) عبد الحميد الزهراوي، "نظام الحب والبغض"، مصدر سابق، مجلد 6 ص 775 ومجلد 7 ص 187.
- (30) عبد الحميد الزهراوي، "اتقوا الله في أوطانكم"، مصدر سابق.
- (31) د. نجاح العطار، "الزهراوي في كتابه خديجة أم المؤمنين"، مهرجان الفكر والعقيدة، (دمشق، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، 1963م)، ص 43.

* * *

الفقه والتصوف

وهي ثلاث رسائل

**كتبها في حقيقة هذين الفنين وما طرأ عليهما
(حضرة العالم المفتن)**

**السيد عبد الحميد أفندي الزهراوي
نزىل دمشق الشام جواباً على كلام بعض أصدقاء له**

المطبعة العمومية في القاهرة 1901

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

المقالة الأولى

لائحة الفقه الإسلامي

برح الخفاء، وأن للحقائق أن ينبج نورها، فقد مرّقت
عزائم المصلحين حجب الأوهام، وأزالت غشاوة الأبصار،
وللأطوار أدوار، وللأدوار أسرار، فسبحان الظاهر الباطن.
إن لم يكن في كلماتي هذه براعة استهلال لمقصدي،
وفاتني منها النصيب الذي يحرص عليه كتابنا القدماء
ومقلدوهم في معامد خطبهم، فإن فيها من قوة العزم في
المقصد الإجمالي، ما يعرب عنه بأجمع عبارة، وأجمل إشارة.
كلامي الآن في "الفقه الإسلامي"، حملني عليه سبب
شريف، ذلك أنني كتبت إلى صديق لي فاضل مشرف على

مطالع أنوار المعارف، مكتوباً مطولاً، عرضت له فيه خلاصة نبذة من أفكاري، فإننا أخوان سعي في سبيل إصلاح، يهتم له الشعاعون بالأحوال، وينكره الواقفون، الذين تتجاذبهم الأهواء، ويتجاذبون الأدواء. والمكتوب جاء فيه إنكار الكثير من العلوم التي يعتبرها المسلمون من العلوم النافعة لهم في دينهم وديناهم، وأعتبرها أنا بالعكس، بما قام عندي من البرهان. فاختر أن يحاورني في قسم من أقسام المكتوب، فكتب إلي جواباً أفاض فيه من معارفه الغزيرة ما تروى به الصدور.

ونشر (المنار) الزاهر هذا الجواب، لما احتوى من حقائق العلم، وآيات الإشراف والإشراق. وإذا كان لي من الكلام في هذا الموضوع ما لم يسعه مكتوبي الأول، ومن الجواب على رده ما يزيد المسألة وضوحاً، أحببت أن أكتب هذه الرسالة لصديقي، نفع الله الأمة بفضله وعلو همته، على أن يكتبني إن شاء بمطالعتها، أو ينشرها في (المنار) أدام الله إشراقه، إن شاء صاحبه العلامة. "نشرت هذه الرسالة في عدد 11/ - 12/ من منار السنة الرابعة".

كلامي في الفقه:

الفقه الإسلامي يشتمل على قسمي العبادات والمعاملات كما يقولون. أما العبادات فليس يخفى على أحد أنها أعمال

خاصة أمرنا أن نفعّلها كما كان يفعلها النبي وأصحابه الذين تعلموا منه. فهل التعاليم مختلفة بقدر ما اختلف هؤلاء الفقهاء؟ أم أراد هؤلاء أن يوهّموا الملاء بما وسعته صدورهم من العلوم فتوسعوا بالتفصيلات القولية، والاصطلاحات المذهبية، حتى كتبوا ألوفاً من الأوراق على الصلاة مثلاً. ولئن سألتهم ليقولن إنها عماد الدين، وإن الاهتمام بها وبتحرير علومها ضروري. قل إن القرآن المجيد، الذي فرضها لم يجئ فيه بشأنها أكثر من قوله: ﴿وأقيموا الصلاة﴾ ﴿واركعوا مع الراكعين﴾* . ﴿واسجدوا لله﴾** . ولم يجئ بشأن الطهارة التي هي من أجلها، أكثر من الأمر بغسل الوجه واليدين والرجلين ومسح الرأس إذا أخرج الإنسان فضلاته، والتيمم إذا لم يجد الماء. وبالتطهر من الجنابة. وإن النبي (ص) كان يعلم الصلاة للواحد من أصحابه في ساعة واحدة. لأنها أعمال محدودة، كالوقوف إلى جهة معينة، وقراءة كلمات سهلة، وحنى الظهر، ووضع الجبهة على الأرض. أعمال يتعلمها الصبي في ساعة. ويا عجب

* سورة البقرة الآية (43). ونص الآية كاملاً: 7 وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين.6.

** سورة فصلت، الآية (37)، ونصها: 7 لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن...6.

للذين اختلفوا ، واستشهد كل منهم بالأقوال: ألم يروا أنها حركات بدنية؟ واستحضارات قلبية؟ شوهدت من النبي (ص) يفعلها خمس مرات كل يوم في نحو عشرين عاماً. ثم شاهدها من أصحابه من لم يشهدها منه، وهلمّ جراً. ألم تكن في مشاهدة الفعل يتكرر آلافاً من المرات غنية عن الأقوال؟ أم أراد بهم ربك اختلافاً؟ فلم يزد الناس بيانهم إلا إغماضاً وإعضالاً.

اتلُّ من أمثلة اختلافاتهم هذا المثال: "في فتح القدير (8 ص 154): وأول وقت المغرب إذا غربت الشمس، وآخر وقتها ما لم يغب الشفق". وقال الشافعي رحمه الله: مقدار ما يصلى فيه ثلاث ركعات، لأن جبريل عليه السلام أمّ في اليومين في وقتٍ واحدٍ. ولنا قوله عليه السلام: أول وقت المغرب حين تغرب الشمس، وآخر وقتها حين يغب الشفق. وما رواه كان للتحرز عن الكراهة. "ثم الشفق هو البياض الذي في الأفق بعد الحمرة عند أبي حنيفة رحمه الله، وقال هو الحمرة، "وهو رواية عن أبي حنيفة. وهو قول الشافعي رحمه الله لقوله عليه السلام: "الشفق الحمرة". ولأبي حنيفة قوله عليه السلام: "آخر وقت المغرب إذا اسودّ الأفق".

وما رواه موقوف على ابن عمرو رضي الله عنهما، ذكره مالك رحمه الله في الموطأ، وفيه اختلاف الصحابة" أ.هـ.

تراهم اختلفوا في تعيين الشفق، ورووا عن أبي حنيفة روايتين متباينتين، وأنت خبيراً أن هذا التفريق بين البياض والحمرة دقيق جداً إذا كان الجو صافياً، ولا يمكن البتة إذا كان داجناً. ثم ماذا جوابهم إذا سألهم أهل أرض تحجب فيها الغيوم الشمس أكثر من نصف السنة عن أول وقت المغرب الذي عيّنوه بغروبها، وعن آخره الذي عيّنوه بذلك البياض وتلك الحمرة؟ فيقولون: يقدر الوقت تقديراً. فكيف يقدر الوقت وبماذا؟ أبعده الركعات كما قال الشافعي؟ فكم معدّل الركعات في النهار واللييلة حتى تقدر أجزاءهما بعدد الركعات؟ ومن ذلك الذي يعمل هذا المعدل؟ وإليكم هذا أيضاً. يقولون في باب الصوم:

"لا عبرة باختلاف المطالع، فيلزم أهل المشرق برؤية أهل المغرب وعليه الفتوى".

انظر معي في هذا القول الذي اتفقوا عليه، وأفتوا به، إلا أصحاب الشافعي. فاسأل الذين يقرؤونه فيعتبرونه ديناً: من ذلكم الذي يوصل خبر المغرب إلى المشرق في أقل من ليلة حتى يلزمهم الصوم بيوم واحد؟ ثم كيف يصوم أهل المغرب مثلاً برؤية أهل المشرق وبينهما اختلاف عظيم في الزمان؟ فقد يكون ليل ناس نهار آخرين.

سامحني أيها الصديق بما تصديت له من حال أقوالهم في قسم العبادات. فقد دعت إلى هذه الإشارة ضرورة الكلام على كل ما سموه فقهاً. وسامحني أيضاً أن أذكر شيئاً عما كتبوه في المناكحات، التي عدوها في المعاملات، تلك المناكحات التي يتعجب الإنسان من الأبواب التي فتحت فيها، كحلف الإنسان بأنه يحرم فرج امرأته على فرجه إذا كان الأمر كذا، مما لا علاقة للزوجة به، وكإفنائهم وقضائهم بأن هذا الفرج المحلوف عليه يحرم إذا حث الحالف، وإن لم يكن ثمة إرادة الفراق. وإليكم من عباراتهم في هذا الباب شيئاً من أشياء:

"لو قال لها: أنت طالق ثلاثة أنصاف تطليقتين فهي طالق ثلاثاً لأن نصف التطليقتين تطليقة، فإذا جمع بين ثلاثة أنصاف تكون ثلاث تطليقات ضرورة. ولو قال أنت طالق ثلاثة أنصاف تطليقة، قيل يقع تطليقتان لأنها تطليقة ونصف فيتكامل، وقيل يقع ثلاث تطليقات لأن كل نصف يتكامل في نفسه فتصير ثلاثاً".

هذا وأمّا ما كتبوه في الحقوق، وسموا مجموعته بالمعاملات فلا أنكر أنهم أجادوا في بعضه بحسب أزمنتهم وأمكنتهم وإنما الذي أنكره هو:

- 1 - أنه يكفي لزماننا ويغنينا عن غيره.
 - 2 - وأنهم استفادوا كل ما كتبوه من الدين، ولا دخل لعقولهم فيه.
 - 3 - وأنه لا يعني عنه غيره.
 - 4 - وأنه لم يكن آلة بيد القضاة و المفتين ومن في حكمهم يعيئون فيه كما شاؤوا.
 - 5 - وأنه ليس من المضر تقديسه الذي جعلنا ينادب بعضنا بعضاً من أجله. وتقديس المحاكم المنسوبة إليه، التي كانت وما زالت بقاياها ميداناً تتجلى فيه الغرائب.
- هذا كله هو الذي أنكره إنكاراً مقروناً بالدليل القاطع لمن شاء أن أذكره وليس بخافٍ:

- 1 - أن أزمنتهم غير زماننا الذي تغيرت فيه التجارة وأبوابها وفروعها تغيراً مهماً.
- 2 - وأن الرسول (ص) بتصريحه لمعاذ بن جبل وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما أن يعملأ برأيهما* إذا لم

* انظر حديث معاذ بن جبل بإسناده في (طبقات ابن سعد)، الجزء الثاني، القسم الثاني من ص 107 والجزء الثالث القسم الثاني 121. وانظر حديث علي بن أبي طالب في (طبقات ابن سعد)، الجزء الثاني، القسم الثاني ص 100.

يجدا نصاً، كفانا مؤونة السلاسل التي ربط الناس بها أقوامٌ كتبوا الكتب بأيديهم ثم قالوا هذه من عند الله.

3 - وأن هذه الأمم التي ليس عندها هذه الكتب قد أغناها الله بفضل عقولها، في تدبير التجارة والبيوع، وعقد الشركات، وإمضاء المعاهدات، وإدارة المنافع العامة، وترتيب العقوبات، وجباية الأموال، وتنظيم الجيوش، وإعداد ما يحفظ المجد ويعلي الشأن في السلم والحروب.

4 - وأن هذه الأقوال المتضاربة المتعارضة ليس لأكثرها سبب إلا منافع القضاة ومن في حكمهم.

5 - وأن اعتناء كل طائفة بمذهب واحد، على ما فيه من تعدد المرجّحين، قد فرق كلمة المسلمين منذ زمن بعيد، حتى أوصلهم إلى هذه الحالة (وهل منكر لها) بمقتضى السنة الإلهية.

هذا ما قلت زبدته، وأعدته اليوم مع شيء من التفصيل. وإن الأخ حفظه الله ليعلم أن هذا الموضوع لا يوفيه حقه من البيان إلا مئات من الأوراق، وفي ذكائه وإمعانه، وإمعان الأذكياء غنية وكفاية.

كلام صديقي

يحتاج الجواب عن كلام صديقي إلى أفراد مندرجاته فهو ينحصر في هذه المسائل:

- 1 - لا بد لكل أمة متمدنة من قانون جامع لجزئيات الحوادث.
- 2 - الإسلام جاء بأسمى ما تتطلبه الحاجة المدنية، إلا أن ما جاء به قواعد كليّة.
- 3 - الإحاطة بالجزئيات موكولة إلى أفهام رجال العلم والعقل، مع إرجاعها إلى تلك القواعد.
- 4 - علماؤنا فعلوا ما يجب عليهم من هذا القبيل، و أحاطوا بكثير من الجزئيات التي دعت إليها حاجة كل عصر، إلا ما فاتهم من تحديد بعض العقوبات، وترتيب المحاكمات، والتفريق بين الحقوق العمومية والحقوق الشخصية تفريقاً يتعين معه الاختصاص بالدعاوى العمومية التي كان القضاة فيها خصماً وحكماً في آن واحد.
- 5 - علماؤنا برعوا في علم الحقوق إلى حد جعل هذا العلم عند المسلمين يكاد لا يترك صغيرة ولا كبيرة من الجزئيات إلا أحصاها. إلا أنه مشوش بكثرة ما اختلفوا فيه حتى في المسألة الواحدة.

6 - سبب هذا الاختلاف انفراد الأحاد بالتشريع (أي التفريع) بحيث يجوز الواحد منهم ما يمنعه الآخر وبالعكس.

7 - سبب هذا الانفراد التساهل من المسلمين في ترك سلطة التشريع فوضى، يتناولها من شاء، ومن ليس بمعصوم من الأفراد. وذلك لم تفعله أمة متمدنة من قبل؟

8 - لو فهم المسلمون منذ استفحل أمرهم، واشتدت للقوانين الجامعة حاجتهم، معنى ما يسمى عند علمائهم الإجماع، لاستفادوا منه إلى الآن فوائد كثيرة. ولما تركوا أمر القوانين فوضى، لا يعتمد فيه إلا على قال فلان، وأفتى بخلافه فلان. ولكانوا عهدوا بتفريع الأحكام واستتباطها إلى جماعات من أهل الفضل والاجتهاد، ينوبون عنهم، عند مسيس الحاجة في تطبيق الأحكام على الحوادث، في كل زمان ومكان.

9 - لما لم يفهم المسلمون هذه القاعدة، وأغفلوا العناية والنظر بأمر القوانين، كان وضع الأئمة والعلماء لعلم الفروع، الذي قلت عنه أنه مجموع قوانين لازماً.

10 - تسليم سلطة التشريع لجمع لا لأحاد ليس فيه من حرج أو مانع يمنعه من الدين. والذي سوغ للفرد أن يضع أو يستتبط ما شاء من الأحكام تمس إليها الحاجة، يسوغ للجمع كذلك، وهو الأحوط أيضاً في الدين والدنيا.

11 - اعترف، حفظه الله، بأن هذا الخلاف الذي شوش نظام المعاملات بين الأمة، يكاد يجعل علم الفروع في المرتبة التي ذكرت.

12 - وأنكر قولي أنه ليس من علوم الدين، وإنما هو مجموع قوانين وضعها المتقدمون. قال: بل رأيي إنه من علوم الدين، باعتبار أنه مستندٌ إلى أصول عامة في الدين، وأنه قانون باعتبار أنه داخل تحت حكم الرأي والقياس والاجتهاد، أو هو نتيجة تطبيق الأحكام على حوادث حدثت بعد للمسلمين وروعت في وضعها أصول الدين.

13 - سوغ الاجتهاد فهو ميسر لكل عالم من علماء الشريعة بلغ مرتبة الكفاءة، غير محظور عليهم في عصر من العصور.

14 - العلماء بين أمرين: إما أن يعتبروا أن كل ما حرره الأئمة وقرروه هو من الدين، فيلزمهم في هذه الحال

التسليم بما حرره جميعهم من الأحكام، ويلزم من هذا جواز انتقاء الأحكام الموافقة لحالة العصر من كتب المذاهب، وتدوينها في كتاب خاص، ليس فيه أدنى شائبة من مشاركات الخلاف، أشبه بقانونٍ عامٍ شامل لسائر حاجات الاجتماع، يعمل به المسلمون على اختلاف مذاهبهم. وإما ألا يعتبروا ما حرره الأئمة من الدين بل يعتبرونه رأياً، أداهم إليه الاجتهاد، وإن هذا هو علّة اختلافهم في الأحكام منعاً وإيجاباً، بحيث يجوز الواحد ما يمنعه الآخر. وفي هذه الحال يجوز لهم (العلماء) الاجتهاد، كما جاز لغيرهم. فيتفق جميعهم على جعل علم الفروع علماً نافعاً في هذا العصر، مراعى فيه جانب الحاجة، مضافاً إليه ما فات المتقدمين من التوسع في مناحي أخرى، أصبح التوسع فيها الآن من ضروريات الحياة الاجتماعية.

جوابي

الذي يراني متصدياً للجواب يظن أنني أقصد رداً على صديقي الفاضل، وليس كذلك، بل ليس في مقدماته ما يرد. غير أن النتيجة الحسنة التي أشار إليها، لا نحصل عليها وعلم الفروع الحاضر، هذا حاله من التشويش الذي اعترف به. وهذا

حال كل فريق منا من تقديس ما ينتسب إليه، واعتبار كل ما جاء تحت اسمه من عند الله عز وجل. على أن الجواب على الأفراد يزيد المسألة وضوحاً، وإن لم يقصد به ردُّ، وهذا هو:

- ج (1 - 2 - 3): ما جاء في هذه الأرقام مسلم، ما أنكرته ولا أنكره. أما كون كل أمةٍ متمدنة لا بد لها من قانون جامع لجزئيات الحوادث، فيكاد أن يكون من العلوم الضرورية. بل الأمم البدوية أيضاً لا تستغني عن قانون يجمع لها جزئيات الحوادث بحسب حاجتها. وإنا لنعلم بالاختبار أن هؤلاء الأعراب الضارين في مهامه الشام والعراق، لهم قضاة يدعون واحدهم بالعارفة، يقضي بينهم بأحكام يتداولونها، ويسمون معلوماتهم في الأفضية - بشرع العرب - ولم يفترهم النصيب من عقولهم وذواكرهم، لما عدموا النصيب من الكتابة والتدوين.

وجزئيات الحوادث في كل أمة تكون بحسبها من المعيشة والعادة والعقيدة. ومهما كانت الأمم من الجاهلية لا تلبث متى رمت بالقدم الأولى في ميدان المدنية، أن تصطلح على قانون يوحدتها. مثل لهذا بأمة الرومان، ثم أصول الأمم الأوروبية الموجودة. ثم مثل بالعرب بعد أن كثرت فتوحاتهم، واشتدت لوسائل العمران حاجاتهم، ودخل في حوزتهم أمم شتى، كانوا ذوي صناعات وزراعاتٍ وتجاراتٍ، ولهم قوانين قديمة، وعادات راسخة. وبالجملة إن التشريع في الأمم

ضروري، ولكن الناس يتفاضلون فيه، فمنه الصالح والأصلح
وَضدَّهُما.

وأما كون الإسلام جاء بأسمى ما تتطلبه الحاجة المدنية
فهو من أجزاء معتقدنا، وتمامات إيماننا. ما جاء به الإسلام
قواعد كلية، والإحاطة بالجزئيات موكولة إلى أفهام رجال
العلم والعقل، مع إرجاعها إلى تلك القواعد؛ والاختلافات إنما
نشأت من الأفهام، وهي اختلافاتٌ عظيمة.

فإذا فرضنا مئة قول في مسألة ما (وهو فرض له تحقق)،
فالمصيب منها واحد، والمخطئ تسع وتسعون حرماً من العقائد
الكلية، التي يرجع إليها كل واحد بما قال، كما حرم
أصحاب المذاهب في العقائد الإسلامية من القواعد التي هي
أصول. ثم هل نستطيع أن نبرهن أمام مناظر أجنبي على أن
العقل الإنساني السليم لا يمكن أن يحيط خبراً بتلك القواعد
المعدودة إلا أن يسمعها؟.

- ج (4 - 5): مما تقدم يعلم الجواب عما جاء في (4 - 5)،
فإننا قبلنا أن التشريع ضروري للأمم، و كل أمة قد خلت لها
حديث في الآخرين، يتلونه مستبصرين. وعلمائنا الذين أشار
إليهم، إنما هم كالذين خلوا.

فلئن قلنا إنهم سدوا حاجة زمانهم، فما نحن بملومين إذا قلنا إن ما نقده اليوم هي مجموع كتاباتهم، التي اقتضتها عصورهم، وطابقت عقول معاصريهم، من الحكومات والرعايا، كيف كان الحال. أما كونهم برعوا بذكر الجزئيات، فلاتخاذ الكثيرين هذه الصناعة ديدناً في كل عصر ومصر، ووقع مثل هذا لكل أمة متحضرة. وإن أدري هل أغنتهم براعتهم تلك عن ذلك الاختلاف المشوش؟ أم كان نصيبهم منها نصيب من كان قبلهم ممن أوتوا الجدل وحرموا العمل؟ نصيب أولئك الذين كانوا يتجادلون بالمذهب في القسطنطينية والفاتح على أسوارها.

- ج (6 - 7 - 8): قال حفظه الله إن سبب هذا الاختلاف انفراد الأحاد بالتشريع، وسبب هذا الانفراد تساهل المسلمين في ترك سلطة التشريع فوضى يتناولها من شاء. وأقول: إن القوم يزعمون أن كل ما كتبوه هو من عند الله يجب التسليم به، والاعتماد عليه، وإن هؤلاء الكتاب لم يحدثوا شيئاً من عند أنفسهم والمسلمون الذين عُزي إليهم التساهل لم يكن لهم شيء من الأمر في العلم حتى يكون لهم صوت في التشريع. وهأنذا أذكر للصديق - أعزه الله - سبب ذلك الانفراد، أو سبب تساهل المسلمين:

المسلمون ليسوا شعباً واحداً، وليسوا على سنن واحدٍ في
النحلة والعادات. المسلمون بما تحيزوا للدول صاروا شيعياً في
الآراء السياسية؛ ثم بما تحيزوا للرؤساء في الدين صاروا شيعياً
في الآراء العلمية والمذاهب الدينية؛ ثم بما تحيزوا للجنس
(القومية) صاروا شيعياً في المشارب والمعاش. لم يمض الثلث من
القرن الأول على المسلمين، حتى كفر بعضهم بعضاً،
فتحاربوا وتحازبوا وتخاذلوا، إلى أن انقسموا إلى ثلاث: فئتان
تشايح كل منهما رئيساً كبيراً، وأخرى خارجة عن
دائرتيهما، ناقمة عليهما حاليهما. ولم يمض الثلث الثاني حتى
انقلبت دعوتهم إلى الدين وتهذيب النفوس دعوةً إلى الملك
والاستئثار، وتوسيع أبهته، وجعله منحصراً في أسرة، يحدث
أفرادها ما شاؤوا أن يحدثوا. ولم يمض الثلث الثالث حتى
تكاملت أصول الشيع، وتلاحقت فروعها، وأينعت ثمراتها،
وأحدث في الدين من أحدث، واخترع من اخترع. فاختلفوا في
القراءات، فتعددت أشكالها. وتعارضوا في الروايات،
فتناقضت أحكامها. وتباينوا بالفهم من النصوص، فضاعت
ثمراتها. وتجادلوا في الفهوم، فذهبت غاياتها. عقائد متباينة،
وعبادات مختلفة، وأقضية مضطربة، وضمائر متباغضة،
فأين الإجماع؟

أي أخي: أفليس هذا هو أمرنا في ذلك القرن الأول الذي عليه مدار فخرنا، وإليه يرد أصل مجدنا، وفيه اتسع سلطان حكمنا، وعلا منار ديننا؟ دع عنك زمن الخليفين وقل لي متى كان الإجماع؟ وكيف يجمع قوم حالهم ما ذكرناه آنفاً؟ وأي المسلمين مطالبون أن يفهموا معنى الإجماع؟ أأعرابهم الضاريون في بطون الأودية وظهور الجبال؟ أم أمصارهم المؤلفة من أبناء الروم والفرس والقبط وقليل من أبناء الأجناد؟

من المطالب منهم بالتشريع؟ أولاة أمورهم؟ وهم من علمت بين لاه فرح بالنعمة الجديدة التي ورثوها، وبين نشيط حازم مشتغل بتسكين تلك الفتن المعهودة. أم الرواة؟ الذين لم يكن أكثرهم يعلم أكثر من النقل والحكاية.

هذا ما ترك أمر التشريع فوضى. فبدؤوا في ابتداء القرن الثاني يكتب كل واحد ما ألقى إليه أستاذه، وكثرت فنون الاختلاف، وضروب التعارض، واستعملت التقيية. فجاءت المذاهب على كثرتها وتعارضها، مضاهية لأديان مختلفة. حتى ألغى أكثرها الزمان الذي جاء فيه حكومات أخذت ما دونه قوم وأعرضت عن الآخرين. فالحكومات هي بالفعل حصرت الميدان وأغلقت الأبواب. والتمذهبون اتبعوا فعل الحكومات بالقول بأن باب الاجتهاد مسدود. على أنهم نزعوا إلى نقب السدود التي أقيمت، فاستعملوا معاول الاصطلاحات،

والفرض والتقدير. كفضهم إذا تترس قومٌ بنبي "مع اعتقادهم واعتقادنا أن لا نبيَّ بعد محمد (ص)" فنقلوا بالمذهب الواحد رواياتٍ متعددة، عن أئمة، في المسألة الواحدة، حتى أعادوا المذهب الواحد مذاهب. فأوصلوها إلينا كما هي أمام عين الناقد البصير.

هذا هو الحال إجمالاً، وكل مطالع في تاريخ الإسلام، يعلم أن كل طائفةٍ من بلادهم، شاع فيها المذهب الذي هويته نفوس حكامهم الأول. فهل يرجى بعد تحكّم تلك المذاهب في كل ناحية لفت الناس عنها؟ وإن كان لا يرجى فهل يقال إن بقاء هذا الحال غير مخلٍ بالفائدة ومضراً؟

- ج (9): يعلم الجواب عما جاء في (9) من الجواب على (4) - (5).

- ج (10 - 11 - 12 - 13 - 14): أوافق في كل ما جاء في هذه الأرقام صديقي الفاضل، وأضُمُّ صوتي إلى صوته. ولكن هل يساعد علم الفروع، المدوّن الحاضر، على القول بهذه الأقوال؟ وإن لم يساعد فمن المخاطب أن يقوم للمسلمين بهذه الخدمة الجليلة؟ وإلى متى نقول بلا عمل؟ ها نحن أولاء بهذه المناسبة نقترح على (المنار) الأنور أن يفتح باباً لهذا الموضوع الجليل، يقبل فيه اللوائح التي ترد إليه في كل بابٍ من أبواب

الفروع، بعد عرضها على جمعية علمية، تتعقد في القاهرة لهذه الغاية، بهمة الأساتذة. وامتى انعقدت هذه الجمعية، التي يكون لتصديقها على اللوائح المنشورة، وقع في قلوب الأمة، لأنه شبيهة بالإجماع، يكثُر بيننا النبهاء، الذين يوجهون أنظارهم نحو هذه الغاية.

وبعد: فقد طالت الرسالة، ووجب الاكتفاء، واللّهُ المسؤول أن يلهم المسلمين الصواب، ويحرك منهم دواعي الجِد، في حفظ بقايا المجد.

* * *

المقالة الثانية الحقيقة والفقہ الإسلامي

هذان مطلبان، الأول منهما تمهيدٌ للثاني، وهو جوابٌ لكلمة أخ كريمٍ. والثاني تقوية لمتن ما نذهب إليه بشأن الفقه. إن الذين قرؤوا "المنار" الزاهر يعلمون أنني نشرت هناك حقيقة مهمة، كانت قد طوتها يد السيطرة قروناً من الدهر، تلك هي حقيقة الفقه الإسلامي، بما كان عليه، وما آل إليه. واليوم قد جاءني كتاب كريم، يقول فيه الأخ: "مقالة الفقه الإسلامي راقية ناساً من الأفاضل. وعلى كل فالأمل معقود نواصيه أن تخفف الوطأة بعدها، ولا تفرط في الحملة على كسر كل القيود، مخافة أن نصبح بلا قيدٍ، هذا كلامه، وهي وصية حكيم متبصر بالمقدمات والنتائج. ولكن رأيت أن

أعرض لنظره كل المقدمات والنتائج في هذا الباب، ليتبصر بها ثانياً. وقد جرت إجابته العودة إلى الموضوع الأول، فتألفت منهما هذه الرسالة:

"من ع. ز (في دمشق) إلى م. ك* (في مصر)"

في ساعة كنتُ أتمنى فيها انشراح خاطر، وانجلاء الناظر، أتم الله بغيتي بورود كتابك الكريم (المؤرخ في 30 جمادى الثانية 1319): فصافحته يد لمصافحتكم مترقبة، وطالعتة عين لقراءة الكمال في مظهركم مستشرفة، ووعته مدركة بصور فضائلكم متزينة. فحمدت واهب النعم على سلامتك، وبشرت بها عصاة الفضل جمهور الأخوان.

ورد كتابك من البلاد** التي دالت لها المحاسن اليوم، حيث العلم مفتحة أبوابه، مكرمة أربابه. تلك البلاد التي حشرت إليها الرجال، فأتسع لهم صدرها، فجزوها بما رحبت لهم تنويراً. وهذا كتابي إليك من البلاد*** التي تعلمها، ولا

* أغلب الظن أنه الأستاذ محمد كرد علي كما يظهر من مقدمة الرسالة. وإن لم يكن هو فمن المؤكد أنه أحد المفكرين السوريين المهاجرين إلى القاهرة حينها.

** قصد بها مصر، وقصد بالرجال المهاجرين من الشاميين.

*** قصد بها البلدان الواقعة تحت نير الحكم العثماني.

أزيدك، حيث هجر العلم الرجال، فلم يرقهم سوقها، فجزوها
بما بخستهم نفوراً وتنفيراً.

هذا لكي لا تنسى نصيبنا مع نصيبك من ثمرات ما
هنالك، ولتذكر أنك تركتنا. ونحن أشوق إليك هنا منك إلينا
ثمة. فلقد تركتنا قليلين، وكنا بك وبالرفيق*** من قبل
كثيرين.

قلت لي في كتابك أن مقالة الفقه الإسلامي راقية ناساً
من الأفاضل، وذكرت لي رغبتك بأن لا أفرط في الحملة على
كسر كل القيود، مخافة أن نصبح بلا قيد. وللإجابة عنه
ألفت هذا الكلام تحت عنوان: "الحقيقة"، فاقراه موقفاً يا
عزيزي.

الحقيقة

من الناس مغرمون بالصدق وقول الحق، حتى لو أن
أحدهم فعل فعلة في ليلٍ دامسٍ، بحيث أمن أن يراه راءٍ، أو
يدل عليه دال، ثم اضطره بالاتفاق مستنطق للإجابة بإثبات أو
نفي، لما كان له في خلقه ذلك من سبيل إلى نفي الواقع، حذر
الوقوع في الكذب الصراح. وربما حمله الشغف بالصدق أن

*** المقصود هنا هو (رفيق العظم).

يقول الحق، ويقع في واقعة، ليس لها كاشفة، بعداً عن الكذب، الذي يعده أشأم شيء. وقليل هؤلاء، والأكثر هم الذين يحبون الكذب، ويموهون الباطل، ويثبتون المعدوم، ويكبرون الصغير، ويصغرون الكبير. وقد يكون شيء فتسأل الواحد عنه فتراه يضم إليه أشياء. أو تكون أشياء فتسأله فيجعلها كأن لم تكن شيئاً موجوداً.

والصدق حسنٌ في ذاته، لأنه من التناسب المحبوب، وحسنٌ لأنه نافع. والكذب، الذي هو ضده، قبيحٌ في ذاته، وقبيحٌ لأنه ضار. ولكن قد تحدث أمور يكون الصدق فيها ضاراً للقائل نفسه أو لغيره. فهناك تبيح الضرورة الكذب. قرر هذا العلماء كافةً، والشارعون عامةً.

فاتباع الحكمة، والنظر للعاقبة، وتطبيق المقال على مقتضى النجاة من الضرر، هو الحد الوسط بين مذهب القليلين الذين هم مغرمون بالصدق غراماً لا ينظر معه إلى العواقب، وبين مذهب الأكثرين الذين يحبون الكذب، ويألفونه إلى أن يصيروا ينطقون به من غير شعور.

هذا الكلام منطبق على حالة القصد والتعمد. وما من خلاف فيه إلا في تعيين القدر في الوسطية. وقد يكون الكذب تقليداً، إما عن حسن ظنٍ بصدق الراوي، وإما عن

ضعف إدراكٍ وفقدان تمييزٍ بين الجائز أن يكون وغير الجائز. وهذا النوع من حسن الظن وضعف الإدراك وفقدان التمييز لا نؤاخذ الصادر عنهم شيء منه، ولا نسميهم كذابين، لأنهم لم يتعمدوا الاختلاق. ولكننا لا نشك في أن ضرره أعظم ضرر. ولا نكع أن نسميه سقوياً أو خطأً. وحسن الظن قد يرجى لصاحبه علاجٌ إذا كان يعقل البراهين، وأما ضعف الإدراك فهيات هيات كم تفد في أهله الحيل؟. ويبطل العمل؟ ويخيب الأمل؟.

أما تعمد الكذب لجرّ منفعةٍ صالحة للناس، فالأكثر على منعه وجوزه بعضهم، واخترعوا فيه كثيراً من مآثور الكلام.

فمنهم من رأى أموراً لا يجتنبها الصبيان ومن في حكمهم من النساء والرجال، إلا باختراع المرهبات، فوضع لهم مثلاً أن كذا وكذا وكذا تورث النسيان، أو تقصر الأجال، أو تذهب الأموال، أو توجب الأسقام، مما لا علاقة فيها بين بعضها. وقد رأيناهم يعللون كثيراً من الأحكام بما مآله التمويه على الخواص والعوام، كاحتجاج بعضهم لوضع الستور على قبور الصالحين بأن ذلك جائز، بل لازم، لأجل أن يعظمهم الناس وليت شعري هل يترتب على تعظيم الناس لهم فائدة في الدين أو في الدنيا؟

دع عنك هذا، فربما عدّه الأكثرون هيناً، وانظر إلى المصيبة العظمى التي ابتليت بها هذه الأمة، وهي تعمد الكذب على رسولها الأكرم (ص)، لأجل الترغيب والترهيب. فإن هذا مذهب قد اختاره بعض المنتميين إلى الصلاح، ووضعوا فيه ما شاؤوا أن يضعوا.

خل الذي وضعه الزنادقة والمنافقون، والمتعصبون لمذهب من المذاهب. وأنا أنقل لك في هذا المقام كلام العلماء لكي لا تخال كلامي جزافاً.

قال (العيني) شارح البخاري (1 - 155).

السادس مما يتعلق بهذا الباب، بيان أصناف الواضعين: الأول: قوم زنادقة كالمغيرة بن سعيد الكوفي ومحمد بن سعيد المصلوب. أرادوا إيقاع الشك في قلوب الناس، فرووا: "أنا خاتم النبيين لا نبي بعدي إلا أن يشاء الله".

الثاني: قوم متعصبون منهم من تعصب لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، فوضعوا فيه أحاديث. وقوم تعصبوا لمعاوية ورووا له أشياء. وقوم تعصبوا لأبي حنيفة رضي الله عنه. وقال ابن حبان: وضع الحسن بن علي بن زكريا العدوي الرازي حديث: "النظر إلى وجه علي عبادة". وحدث عن الثقات لعلي بما يزيد عن ألف حديث سوى المقلوبات. وقال الخطيب في

الكفاية بسنده إلى المهدي قال: أقر عندي رجل من الزنادقة أنه وضع أربعمئة حديث، فهي تجول بين الناس. وقومٌ وضعوا أحاديث في الترغيب والترهيب. وعن ابن الصلاح قال: رويت أن أبي عصمة نوح بن أبي مريم أنه قيل له: من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة؟ فقال: إني رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن، واشتغلوا بفقهِ أبي حنيفة، ومغازي ابن إسحق، فوضعت هذا الحديث. وقال: "نوح هذا ليس بشيء ولا يكتب حديثه". وقال مسلم وأبو حاتم والدارقطني متروك.

السابع يعرف الموضوع بإقرار واضعه، أو ما يتنزل منزلة إقراره، أو قرينة في حال الراوي أو المروي، أو ركافة لفظه، أو لروايته ممن لم يدركه. ولا يخفى ذلك على أهل هذا الشأن. وقيل لعبد الله بن المبارك:

"هذه الأحاديث الموضوعة (كأنه يقول ما الحيلة فيها). فقال: يعيش لها الجهابذة (كأنه يقول يعرفها وينقدها الجهابذة)".

وأما جهات الوضع فربما يكون من كلام نفسه، أو يأخذ كلاماً من مقالات بعض الحكماء، أو كلام بعض الصحابة فيرفعه.

كما روي عن أحمد بن إسماعيل السهمي عن مالك عن وهب بن كيسان عن جابر أن النبي (ص) قال: "كل صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج إلا الإمام"* وهو في الموطأ: عن وهب عن جابر من قوله: وربما أخذوا كلاماً للتابعين فزادوا فيه رجلاً فرفعوه.

فتأمل أيها الأخ ملياً، وقدر في نظرك مقدار هذه البلية التي أصابت الملة. ولا تصدق أن الكلام يمكن أن يفرق بين بعضه، متى كان معرباً منمقاً. ولا تنظر للذين قالوا إننا نشم رائحة كلام النبوة، وإن كانت أنوفهم كأنوف الهر. ولقد رأف بنا الرسول (ص) حين علم أننا سنحدث عنه بعده، فأوصانا أن نعرض ما نحدثه عنه على القرآن. ولا تظن أن هنالك كتاباً مما يقص عن النبي خال من الكذب والوضع، لأن المؤلف مهما تحرّى، يلتبس عليه الصادق بالكاذب، لأن ظاهر الصلاح كم يغر ويغش. ولقد سئل يحيى بن سعيد عن مالك بن دينار ومحمد بن واسع وحسان بن أبي سنان قال: "ما رأيت الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث، لأنهم

* نص ما جاء في الموطأ (ص 74) باب ما جاء في أم القرآن: "وحدثني عن مالك عن أبي نعيم وهب بن كيسان، أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأم القرآن، فلم يصل، إلا وراء الإمام".

يكتبون عن كل من يلقون، لا تمييز لهم. وروى الخطيب بسنده عن ربيعة قال: من إخواننا من نرجو بركة دعائه، ولو شهد عندنا بشهادة ما قبلناها. وقال مالك: "أدركت سبعين عند هذه الأساطين وأشار إلى مسجد رسول الله (ص) يقولون قال رسول الله (ص)، فما أخذت عنهم شيئاً. وإن أحدهم ليؤمن على بيت المال، لأنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن، ونزدحم على باب محمد بن مسلم الزهري".

ومن هؤلاء من يضع قصصاً للأجواد والبخلاء، والشجعان والجبّاء، والأعلام والجهلاء، والعادلين والظالمين. ليمدح ويذم، ويقرّط ويثلب، ويشوّق وينفر، ويبارك ويلعن. وقولنا هذا لا ينفي أن تكون بعض القصص واقعة، ولا ينفي أن تكون النية صالحة في وضعه، ولكن الوضع إن نفع قليلاً يضر كثيراً، إنه غالباً غير مستند إلى مقدار، فيسجل تصديقه والاعتماد عليه بضعف الإدراك، وقلّة التمييز، وتشوش الحقائق.

ولم يكن من داعٍ لذكر هذا إلا ما نعلم يا أخي من ولوع الناس بالقديم، ونسبة البركة والتقدير إلى الأقدم فالأقدم. هذه هي المسألة التي أضلت الأمة، وأنزلتها عن معارج الارتقاء. ولولا هذه المسألة لما كان علينا من سبيلٍ إذا قلنا الحق في

شيء يظهر فيه كذب بعض وخطأ بعض من الذين خلوا من قبلنا.

أما وقد فعلوا بعقولهم ما فعلوا من تقييدها وإسقامها، فقد أصبحوا لا يرضون عنا إلا أن نفعل بعقولنا كفعلهم أو أشد. وأصبحنا نحن بين ثلاث: إما شهادة أن لا عقول إلا عقول الأقدمين، ولا فضل إلا فضلهم. وإما السكوت أمام الذين يقولون ونحن صاغرون. وإما الجدل وقول الحق في ما نعلم. هذه الثالثة هي التي يصعب الإقدام عليها، والإحجام عنها. لأن الإقدام عليها يصوب على صاحبه سهام الملام. وربما لامك أيها الإنسان أعز صديق لديك، وأفضل محب لك، ومحبوب عندك، وهذا هو الذي تخضع إليه النفس، دون لوم البعداء، ولو زلزلوا الجو برعودهم. وأما الإحجام عنها فمهما راودنا النفس أن تجنح إليه، نرى حب الحقيقة يجمع بها عن الإصغاء، فما نحن بمعذورين.

كيف ونحن نرى بلاداً أزهرت فيها العلوم، فأثمرت لأهلها انتشار العدل، وشيوع الأمن، وتيسر الأسباب. وبلاداً أقفرت من العلوم، فكثرت فيها الظلم وشاع فيها الخوف، وتقطعت فيها الأسباب. فنتمنى (والإنسان بالطبع محب لنفسه وجنسه وبلاده) أن يكون لهذه البلاد نصيب مما لتلك. فنرى

كلما رام أحدٌ أن يأخذ عن أولئك شيئاً من العلوم نافعاً، سخر
الملا من قومنا بعقله وعلمه. بل قالوا كافرٌ أو مفتون. وإذا
أردنا أن يعطوه شيئاً من علومهم قالوا له بادئ بدء: اعلم وتعلم
أن المياه التي يجوز التطهر بها سبعة مياه. ثم عددها: ماء
السماء، وماء البحر، وماء النهر، وماء العين، وماء البئر، وما
ذاب من الثلج والبرد. وأشغلوه أياماً بتفقيه أفاضها ومعانيها
وأحكامها، وإنما هي ماءٌ واحدٌ.

وها نحن نرى اليوم نزاعاً بالفعل قائماً في القلوب والألسنة
والأوراق بين فئتين ممن ننتمي إليهم، فئة تهاجم في سبيل
الإصلاح، وأخرى مدافعة عن أشياء كثيرٍ منها مفتري، إما
لتقديس أفاضها، وإما للتمسك بمآلها، غير حاسبين للنتيجة
حساباً. فماذا من الرأي لا مرئٍ ابتلي في مجتمعٍ هذا حاله؟
أينحازُ إلى زاوية بيته؟ وهي خلةٌ لا يبيحها علم الاجتماع، خلٌّ
عنك أنها لا تتيسر. أم يتصامم عن دعاوى الفئتين؟ ويرمي بعقله
بين أقدام الفريقين؟ وحاشا لإمرئٍ أوتي ذرةً من فهم الحكم
في الوجود أن يسمح بإهمال استعدادٍ لم يمنحه الله للعباد
سدى. ولم يكن الله ليرضى عن عبده يرى الحق ويستطيع أن
ينصره فلا ينصره. ويرى الكذب ويستطيع أن يخذله فلا
يخذله. قال في كتابه المجيد: ﴿أحسب الناس أن يتركوا أن

يقولوا آمنا وهم لا يفتنون، ولقد فتنا الذين من قبلهم فليعلمن
الله الذين صدّقوا وليعلمن الكاذبين*.

ونرى أيضاً ناساً يمدحون هذه المحاكم المسماة
بالشرعية، وهي محاكم نعرفها حق اليقين، فما علمناها إلا
ميدان حيل، وحبلة تلفيق، وسوق تزوير. فيها يجوز بيع البلد
بما فيه بفسل واحد، قد جعلوا هذه القاعدة تأسيساً لإضاعة
كثير من الحقوق وتحياً على الربا. وفيها تطلق أزواج مطهرة،
لا ذنب لهنّ إلا أن بعولتهن أقسموا بفروجهن فيما لا دخل لهنّ
فيه، بل لا ذنب لبعولتهن إذ أقسموا إلا تقييد القوم. ذلك في
كتبهم، والناس بما كثر فيهم من الكذب ميالون إلى إقناع
السرائر بلفظ الأيمان. وإن كلمة توجب فراق حبيبة أم بنين
وبنات، لجديرة أن تعتبر أغلظ أيمانهم، وتشيع في كلام البر
والفاجر منهم. وبعد فما لنا لا نرى هذه الأيمان الفاجرة عند
غيرنا من الأمم؟ وما لنا لا نراهم يوجبون الزواج على من قال
علي النكاح أو الحلال كما يوجبون الطلاق على من قال علي
الطلاق أو الحرام؟

* سورة العنكبوت الآية /2/.

كل هذا ما نراه ونسمعه، وعلمك أوسع من أن يحتاج إلى بيانه. وما طوّلت المقال فيه، على أنه حرف من كتاب، إلا لیسمعه غيرك، وتصغي إليه أفئدة، وتطمئن به قلوب.

أما أنت فتخشى أن يتعدى كلامي إلى غيره مما نعتبره جميعاً مباركاً، وهو الذي أشرت إليه بقولك: "فنصبح بلا قيد"، ولكن إذا تذكرت أن الذي تغار عليه قوي، وأن القوي يبقى ولا يؤثر فيه شيء، وأنه لا خير فيما تقوم عليه الحجة، و ترحزه عن مواضعه. ولا أسف على ما يطير بنفخة روح الحق. ترى يومئذ أنه لا بأس عليه من كلامي هذا، وكلام كل المتكلمين. على أن الذي تغار عليه هو الذي غرس في نفوسنا حب الحقائق، وقوى عزائمنا على قول الحق. وهو الذي نهانا أن نتخذ المشهورين أرباباً، بمعنى أن نسلم لهم كل ما يشعرون، بما لم ينزل به الله سلطاناً. وهو الذي عرفنا قيمة العقل، وهدانا إلى نقد النقل، وهو الذي حذرنا من التمويه والمموهين. وقصّ علينا النفاق والمنافقين. وبين لنا الذين يكتبون الكتب بأيدهم، ثم يقولون هذا حكم الله، ألا إن الله بريء ممن لا يصلحون.

ولعلي أوضحت بما قدمت أن الضرورة لا تدعونا إلى إخفاء وجه الحقيقة في الفقه الإسلامي. وقد ذكرني كتاب الأخ حفظه الله أن أعود إلى الموضوع فأقتطف مما يتعلق به

طرفاً، أهديه له لعله يرضاه، ويرضى عنه الفضلاء الذين يحبون الحق، وبه يأْمرون.

الفقه الإسلامي

اليوم نفصل في هذه الرسالة أربعة من المباحث:

- تسمية هذا العلم بالفقه.
- والكلام فيما يسمونه أصول الفقه.
- وفي ما يسمونه بالفروع.
- ونبذة في الاجتهاد.

وقد أيدت كلامي بشيء من النقل، واخترت أن أوجز وأختصر، لئلا يطول المقال جداً.

• التسمية بالفقه

قال بعض الأذكياء: إن المناقشة في الألفاظ ليس من شأن المحصلين. وهو كلام ظاهره وجيه، وقد كنت نود أن نتبعه على ظاهره، لولا ما نعلم من أن شغف القوم بالألفاظ قد أدخل فيهم وسواساً عجيباً، حتى أصبحوا لا يجوزون إطلاق لفظٍ مشتركٍ في الدلالة للفظ به يتمسكون. ولا يسمحون بإطلاق الألفاظ التي يتداولونها على معانٍ مشاركةٍ للمعاني التي يقصدونها. فللمعالجة من هذا الوسواس رأيت أن أتكلم على

هذا اللفظ الذي انتحلوه اسماً لعلمهم. الفقه كما هو معلوم لفظ مرادف للفهم، وكل علم من علوم الدين والدنيا محتاجٌ صاحبه إلى الفهم، ولو سميना علماً من العلوم بالفهم لحسن أن نسميه أيضاً بالإدراك والتعقل، وفي هذا من البعد ما لا يخفى. فلولا أن الاصطلاح لا يناقش فيه في الغالب لاحتاروا إذا سألهم السائل عن وجه التسمية.

والذي حمل القوم على اختيار هذا اللفظ ووروده في قوله تعالى: ﴿فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم﴾* ووروده في قول الرسول (ص) "من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين".

على أن المتأمل يرى أن الدين ليس عبارة عما ذكره من المسائل فقط، بل ليس المراد به من الآية والحديث ما ظنوه، بل المراد أمورٌ هي أعلى من معرفة غسل السبيلين، ومسح الخفين، وأمثال هاتين.

والغزالي من قبلنا قد ناقشهم الحساب على هذه التسمية فقال في بيان ما بدل من ألفاظ العلوم: اعلم أن منشأ التباس العلوم المذمومة بالعلوم الشرعية، تحريف الأسماء المحمودة

* سورة التوبة آية /122/.

وتبديلها ونقلها بالأغراض الفاسدة، إلى معانٍ غير ما أرادته السلف الصالح والقرن الأول. وهي خمسة ألفاظ:

"الفقه" و"العلم" و"التوحيد" و"التذكير" و"الحكمة". فهذه أسماءٌ محمودة، والمتصفون بها أرباب المناصب في الدين. ولكنها نقلت الآن إلى معانٍ مذمومة، فصارت القلوب تنفر عن مذمة من يتصف بمعانيها، لشيوع إطلاق هذه الأسماء عليهم.

واللفظ الأول: "الفقه" فقد تصرفوا فيه بالتخصيص لا بالنقل والتحويل، إذ خصصوه بمعرفة الفروع الغريبة في الفتاوى، والوقوف على دقائق عللها، واستكثار الكلام فيها وحفظ المقالات المتعلقة بها. فمن كان أشد تعمقاً فيها، وأكثر اشتغالاً بها، يقال هو الأفقه. ولقد كان اسم الفقه في العصر الأول مطلقاً على علم طريق الآخرة، ومعرفة دقائق آفات النفوس، ومفسدات الأعمال، وقوة الإحاطة بحقارة الدنيا، وشدة التطلع إلى نعيم الآخرة، واستيلاء الخوف على القلب. ويدل ذلك عليه قوله عز وجل: ﴿لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ﴾ وما يحصل به الإنذار والتخويف هو هذا الفقه دون تفرعات الطلاق والعناق واللعان والسلم والإجارة، فذلك لا يحصل به إنذار ولا تخويف، بل التجرد له على الدوام يقسي القلب، وينزع الخشية منه، كما تشاهدون

الآن من المتجردين له. وقال تعالى: ﴿لهم قلوب لا يفقهون بها﴾^{*}
وأراد به معاني الإيمان دون الفتاوى^{**}.

وقد سرد رحمه الله أمثلة كثيرة من هذا القبيل إلى أن قال: ولست أقول أن اسم الفقه لم يكن متداولاً للفتاوى في الأحكام الظاهرة، ولكن كان بطريق العموم والشمول، أو بطريق الاستتباع، فكان إطلاقهم له على علم الآخرة أكثر. فإن من هذا التخصيص تلبس بعث الناس على التجرد له، والإعراض عن علم الآخرة وأحكام القلوب.

هذا كلام إمام عظيم، يجله المسلمون على اختلاف مذاهبهم، وهو حجة كما ترى دامغة، وآية بيّنة، وبرهان ساطع. فإن كان السامع لا يرضيه كلامي، لأنني جئت متأخراً، فهذا كلام إمام كبير قد جاء متقدماً (ت 505هـ) هذا الكلام ينبئك أن لفظ الفقه انتحله هؤلاء العلماء من بعد إطلاقه على علم أحوال القلوب والآخرة، لما فيه من شرف سابق في نظر العامة والخاصة. وههنا ستعجب منهم إذا أردت أن تطلق على علمهم اسم "نظام"، فإنك لا تجدهم إلا منكرين أشد الإنكار.

^{*} سورة الأعراف، الآية 179.

^{**} نهاية كلام الغزالي.

ولا شك بأن معاصرنا من منتحلي هذا الفقه، قد غاروا وغضبوا من ذلك العالم المسيحي، الذي سمى القانون الروماني بالفقه الروماني، لأجل المشاكلة مع الفقه الإسلامي، في مقالة له، كما يغارون ويغضبون من قولي عنه "العالم"، فإني قد علمتهم يأنفون من تسمية غير فقهم من الشرائع بالفقه، وإن لم يكن في هذا اللفظ مزية ظاهرة، كما يسخطون أن يتعلم علمهم واحد من أمةٍ أخرى. وأن يقال عن رجلٍ من غيرهم أنه عالم. بل هم لا يسمحون أن نمنح الطبيب مثلاً اسم العالم ولو كان منهم.

• أصول الفقه

من يسمع هذا الاسم "أصول الفقه" يخل أنه عبارة من قواعد كلية، متفحة، محكمة، تتفرع عليها الحوادث والنوازل، ويستند إليها في الفتاوى والأقضية، كالقواعد التي أخذوها في أول المجلة، عن كتاب "الأشباه والنظائر".

كلا... ولكنه عبارة عن اصطلاحاتٍ وطرائقٍ للأخذ من القرآن والحديث والإجماع والقياس. وهي المأخذ عندهم.

أما القياس، فليس لنا من ردٍ عليهم في جعله ركناً من أركان التفريع، وليست حجج الذين أنكروه بصحيحة، بل الحجة للذين أثبتوه. وقد بعث النبي (ص) معاذ بن جبل إلى

اليمن، فقال له بم تقضي يا معاذ؟ فقال: بكتاب الله، قال
فإن لم تجد؟ قال: بسنة رسول الله، قال: فإن لم تجد؟ قال:
أجتهد رأيي. فقال (ص) الحمد لله الذي وفق رسول رسوله لما
يرضى به رسوله.

وأنت خبير أن معاذ حين بعث هذه البعثة، لم يكن
القرآن تم نزولاً. ولم يكن معاذ يحفظ كل ما نزل منه لذلك
العهد، ولا كل ما عرف من أقوال النبي وأحواله. فاحفظ هذا
فسيأتي الاستشهاد به في الكلام على الاجتهاد.

وأما الإجماع فالغالب أنه لم يقع، لذلك لا جدوى من
تقريره، أو جعله مأخذاً. وبرهاني: أن الذين يعتدّ بإجماعهم
كانوا بعيد وفاة النبي (ص) متفرقين في البلاد، فمتى رئي
أنهم سئلوا عن المسائل التي زعم الناس فيها الإجماع فأجابوا
بما وافق كلام الجمهور؟ أما خلافة أبي بكر رضي الله عنه
فلا تصلح مثلاً لما نحن فيه، لأنها حادثة منقضية في وقتها،
وليست مما يترتب عليها حكم. وإما إجماع من بعدهم من
التابعين فهيئات هيئات!! ذلك أحزن سبيلاً وأبعد منالاً من
إجماع من قبلهم، وإثباته أصعب من إثبات رمضان، الذي
يمهدون من أجله في المحاكم الشرعية دعوى ويلفقون
تصويرها. ومن زاول التاريخ وأخبار الأمة يؤمن بالذي قلته،

ولا يجحده إلا من أوقفهم التقليد في موقف واحد فهم لا يبرحون!!

ولئن قالوا نحن إنما نخصمه بإجماع المجتهدين، فنحن سائلوهم: متى أحظتم خبراً بكل مجتهد؟ ووقفتم على مذاهب الجميع؟ وهل اكتفاؤكم باتفاق ثلاثة أو أربعة أو خمسة يقوم حجةً في إثبات تلك الدعوى العظيمة؟

وزعمتم أن سكوت البعض يعد إقراراً. لقد شبهتم الرجال بالبنات الذين حكمتم عليهن بذلك. أفلا يجوز السكوت يا أيها الناس لأسباب وأسرار؟ ألم تروا أن عمر شاور الصحابة في مالٍ فضل عنده، فأشار إليه البعض بإمساكه إلى وقت الحاجة وعلي ساكت حتى سأله عمر فقال: أرى أن يقسم بين المسلمين، وروى حديثاً فعمل به. أفتررون لو لم يسأل عمر علياً، واستمرّ علي ساكناً، هل كان مقالهم ذلك إجماعاً؟ أم ترون أن علياً لا يجوز له السكوت وإن كان هناك أسبابٌ تجوز سكوته ولو مؤقتاً؟

ولقد شاورهم مرةً في إسقاط الجنين. وقد كان هو ضرب امرأةً لجناية، فأشاروا بأن لا غرم عليه، وقالوا: إنك مؤدّب، وما أردت إلا الخير، وعلي ساكت، فلما سأله قال:

أرى عليك الغرّة* . وقد قيل لابن عباس: ما منعك أن تُخبرَ عمر
بقولك في العول**؟ فقال: درتُهُ، وأنا لا أصدّق بهذه الرواية
تنزيهاً لهما معاً.

ولكن لا أكذبُ الحسَّ والعقلَ والنقلَ بأن الناسَ قد
يسكتونَ عما يعلمونَ لأعدائهم.

ثم يا عجباً للذين خصّوا الإجماعَ بإجماعِ عترةِ الرسولِ،
أو بإجماعِ أهلِ المدينة. على أن بعضهم لم يجعلِ الإجماعَ من
أصلهِ حُجّةً.

وقد تتبعتُ كثيراً من المسائل التي ادّعى الإجماعَ فيها
بعضُ المؤلفين، وصدّقَ به الناسُ لعظمِ شهرتهم، وحُسنِ الظنِ
بكثرةِ اطلاعهم، فلم أرَ مسألةً مما ادّعوا فيها الإجماعَ متفقاً
عليها كما ظنُّوا.

* روى المطرزي في كتاب المغرب عن أبي عمرو بن العلاء: "لولا أن رسول الله
عليه السلام أراد بالغرة معنى لقال: في الجنين عبداً أو أمة، لكنه عنى
البياض فلا يقبل في دية الجنين إلا غلام أبيض أو جارية بيضاء".
** وهو ما يحدث في بعض حالات قسمة التركة على الوارثين، حين تزيد
السهم على الواحدة الصحيحة فتقسم التركة تقسيماً تناسيبياً أنظر:
النهاية لابن كثير وغريب الحديث للخطابي.

وهكذا رأيتُ العلامةَ، شيخَ الإسلامِ في عصرِهِ، (تقيَ الدين بن تيمية) سبقني إلى هذا القولِ، حيثُ رأيتُ في كتابه (رفعُ الملام) بعد تحرير هذا ما نصه: "هو الإجماعُ المدعى في الغالب، إنما هو عدَمُ المعرفةِ بالمخالف. وقد وجدنا من أعيان العلماء من صاروا إلى القولِ بأشياءٍ متمسكُهم فيها عدم العلمِ بالمخالف، مع أن ظاهرَ الأدلةِ عندهم تقتضي خلافَ ذلك".

والمُصيبةُ في هذا أنهم قد ذهبوا إلى تكفير من يُخالف الإجماعَ. فقد يسمعُ هذه الفتوى بعضُ الحمقى ويُسارعُ إلى تكفير الناسِ من الذين يتفقُ معهم أحياناً، أن يُخالفوا الأقوالَ التي يدعونُ فيها الإجماعَ. فكانَ الكُفرَ عندهم عبارةً عن مخالفةِ هؤلاء الأشخاص الذين ليسوا بمعصومين، وإن كانَ المُخالفُ مؤمناً بالله تعالى وملائكتهِ وكُتبهِ ورسولهِ واليومِ الآخرِ قلباً ولساناً، ومتبعاً للنبي ﷺ علماً وعملاً، يا لله العَجَب!!

وقد شدّد الإمامُ الغزالي رحمه الله على هؤلاء النكيري في كتابه "فَيصَلُ التَّفْرِيقَةَ بَيْنَ الإِسْلَامِ وَالزُّنْدُقَةَ"، وعقدَ للرّدِّ عليهم فصلاً أنقل هذا الشاهدَ منه. قال لله درّه:

"وأما ما يستدُّ إلى الإجماعِ، فدَرَكَ ذلكُ من أغمَضِ الأشياءِ، إذ شرطُهُ أن يجتمعَ أهلُ الحلِّ العقدِ على صعيدِ

واحد، فيتفقون على أمر واحد، اتفاقاً بلفظٍ صريح، ثم يستمرّون عليه، مدةً عند قومٍ، وإلى تمام انقراضِ العصر عند قومٍ أو يكاتبهم إمامٌ في أقطارِ الأرض، فيأخذ فتاويهم في زمانٍ واحدٍ، بحيثُ تتفق أقوالهم اتفاقاً صريحاً، حتى يمتنع الرجوعُ عنه، والخلافُ بعده. ثم النظرُ في أن من خالف بعده هل يكفر أم لا؟ إذ من الناس من قال: إذا جاز في ذلك الوقت أن يختلفوا، فيحمل توافقهم على الاتفاق، ولا يمتنع أن يرجعَ واحدٌ منهم بعد ذلك، وهذا أيضاً غامضٌ..".

وقد حتمّ هذا الفصلَ النفيسَ بقوله قدّس اللهُ سرّه:

"فإذا رأيتَ الفقيه، الذي بضاعته مجردُ الفقه، يخوضُ في التكفير والتضليل، فأعرض عنه، ولا تشغل به قلبك ولسانك، فإن التحدي بالعلوم غريزةٌ في الطبع لا يصبرُ عنه الجهال، ولأجله كثر الخلافُ بين الناس، ولو سكّت من لا يدري، لقلّ الخلافُ بين الخلق".

أعد نظراً في هذا الكلام السامي الذي يجبُ نقشه في لوح الذاكرة، من غير أن يضيع منه حرف، واقتد بهذا الإمام الكبير، إذا اشتهدت اتباعَ عالمٍ متقدّم.

وأما السُّنة، فلا كلامَ لنا على استنادهم إليها، وإنما الكلامُ على محكماتهم*، والسيطرةُ على الناسِ بطرائقهم، مع أنَّ السُّنةَ علمٌ معروفٌ، كُتِبَها مُدونةٌ، وعُلماؤها أعرَفُ بها من الذين ألهاهم الإقبالُ على نوادرِ الفروع، فهي تُؤخذُ عنهم لا عن هؤلاء.

هذا وإن علمَ السُّنةِ أصعبُ العلومِ مراساً، وأعزها منالاً، لما هو معلومٌ مشهورٌ من تفرُّقِ الناسِ شيعاً، وسلوكهم قدداً. ولقد أتت على الأمةِ عصورٌ عمَّتْهم فيها البغضاءُ، وأعمَّتْهم عندها الأهواءُ، وأيدَ كلُّ منهم مذهبَهُ بالنقل، ودعا إلى نحلته كلُّ فاضلٍ ونذلٍ. يعلمُ هذا من سائرِ دفاترِ القرونِ، واستمع إلى ما تأثَّرَ الأيامُ والسُّنون. وناهيك بصُعوبةِ التمييزِ في هذا العلمِ لأنَّك لا تكادُ تجدُ عالماً مُتقدماً ومُتأخراً من كبارِ العلماءِ، ومشاهيرِ الثقاتِ، إلا نقلَ من الأحاديثِ الغثِّ والسَّمينِ، وخفيتَ عليه الشِّمالُ من اليمينِ. ويصعبُ عليَّ إيرادَ كلِّ ما أعرَفُهُ من هذا القبيلِ ولا يحتملُهُ المقامُ. وهذا الإمامُ الغزالي، وهو حجَّةُ المسلمينِ في العلومِ الإلهيةِ، نراه قد أكثرَ

* لعلها مما حكاكهم أو تحكمتهم.

في كتابه "الإحياء" ** من أحاديث انتقدها عليه علماء هذا الشأن. وهذا "البيضاوي"، تراه ختم كل سورة بفضائلها من ذلك الحديث الموضوع المشهور، واقتدى في هذا بمن لخص تفسيره عن تفسيره أعني (الرمخشري). بل هذا (صحيح البخاري)، وهو من هو عند العلماء، من الخاصة والعامه، فيه جماعة جرّحهم بعض المتقدمين (كوكرمه، وإسماعيل بن أبي أويس، وعاصم بن علي، وعمر بن مرزوق... وغيرهم). أما عكرمة فقال ابن عمر رضي الله تعالى عنه لنافع: لا تكذب علي كما كذب عكرمة على ابن عباس. وقال أحمد أنه يرى رأي الخوارج الصفرية. أما إسماعيل بن أبي أويس فإنه أقر على نفسه بالوضع كما حكاه النسائي عن سلمة بن شعيب عنه. وأما عاصم بن علي فقال ابن معين: هو لا شيء، وقال غيره كذاب، وأما عمر بن مرزوق فنسبه أبو الوليد الطيالسي إلى الكذب.

هذا مثال واحد، فارجع إلى كتب هذا العلم ترشاً عجباً!! تجد من يعدله هذا يجرّحه ذلك. حتى تكاد أن لا تجد سالماً من جرّح. ثم قبل أن يتمّ اندهاشك من هذا، تجد

** إحياء علوم الدين.

التعارضُ قائماً، والتَّبَاطُؤُ رَائِجاً. ثم تَأْتِيكَ شُبُهَاتُ النَّسَاحِ، وَمَا شُبُهَاتُ النَّسَاحِ!!؟ كَانُوا لَا يُعْجَمُونَ الْحُرُوفَ، فَتَشْتَبِهُ الْبَاءُ مِثْلًا بِالنَّاءِ وَالثَّاءِ وَالنُّونِ وَالْيَاءِ، وَالجِيمُ بِالْحَاءِ وَالخَاءِ، وَالدَّالُ بِالدَّالِ، وَالرَّاءُ بِالزَّايِ، وَالسَّيْنُ بِالشَّيْنِ، وَالْفَاءُ بِالْقَافِ. وَقَدْ تَشْتَبِهُ السَّيْنُ أَوْ الشَّيْنُ بِثَلَاثِ سَنَاتٍ فَتَحْتَمِلُ كَلِمَةً (يَبِينُ) مِثْلًا (س) وَقَدْ تُطْمَسُ سِنَّةٌ فَيَكْفِي أَنْ تَحْتَمِلَ كَلِمَةً بِسِنَتَيْنِ، وَمِنْهُ آخِرُ مِثَالٍ قَدْ مَرَّ بِي الْآنَ، إِذْ كُنْتُ أَطَالُ قَبْلَ تَحْرِيرِ هَذَا، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي بَرزَةَ الْأَسْلَمِيِّ مِنْ كَلَامِهِ لَهُ: "إِنَّ اللَّهَ يُغْنِيكُمْ بِالْإِسْلَامِ، وَبِمُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ". فَقَدْ اشْتَبَهَتْ (يُغْنِيكُمْ) عَلَى الْمُحَدَّثِ حَتَّى قَالَ: "أَوْنَعَشِكُمْ" وَجَاءَتْ فِي رِوَايَةٍ رَاوٍ آخِرُ "أَنْقَذَكُمْ" وَمَا هِيَ بِبَعِيدَةٍ شَكْلًا فِي النَّسْخِ لِمَنْ تَأَمَّلَ. وَالشُّوَاهِدُ فِي هَذَا الْبَابِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى. وَلَعَلَّ مَا قَدَّمْنَاهُ كَافٍ فِي الْإِحْتِجَاجِ عَلَى أَنْ نَعْلَمَ السُّنَّةَ إِنَّمَا يُؤْخَذُ مِنْ مِثْلَانِهِ، وَأَنَّ الْأَصُولِيَّيْنَ مَا تَصَدَّوْا لَهُ كَمَا يَسْتَحِقُّهُ، فَتَفَكَّرْ طَوِيلًا.

وَأَمَّا الْكِتَابُ الْمَجِيدُ، فَهُوَ الْحُجَّةُ الْعُظْمَى، وَالْعُرْوَةُ الْوُثْقَى، وَالنُّورُ الْمُبِينُ، وَالْحَبْلُ الْمَتِينُ، وَهُوَ كَمَا يَعْلَمُ الْقَارِئُونَ، قَدْ أَنْزَلَ لِلتَّبَيِّنِ، وَيُسِّرُ لِلتَّذْكَيرِ، وَأُنْعِمَ بِهِ لِلْهَدَايَةِ، وَأُكْرِمْنَا فِيهِ لِلْعِنَايَةِ.

كتابٌ عربيٌّ، من عرفَ أساليبَ العربِ يفقههُ، ومن وقفَ على أقوالِ الرَّسُولِ يتبحرَ فيه، لا يختصُّ بفهمه أهلُ عصرٍ ولا أهلُ مصر، لأنَّهُ خوطبَ به الذين آمنوا ممن صحبَ الرَّسُولَ، ومن بعدهم إلى يومنا هذا، وإلى أن يشاءَ اللهُ.

هذا وإنِّي لا أرى ممَّا كتَبُوهُ في هذا البابِ مزيةً زائدةً على ما يعرفُهُ كلُّ من عرفَ أساليبَ البيانِ والخطابِ، فما بالهم يوجبونَ على الناسِ أن يُضاهوهُم ويقلدوهم؟ وما بالُ فريقٍ منهم جعلوا لكُتُبهم من الاعتبارِ أكثرَ مما له؟ إذ قالوا: إن مفاهيمَ الكُتُبِ حُجَّةٌ عندنا دونَ مفهومي القرآنِ، فتأملوا وأبصروا!!!

"علمُ الفروع"

ذلك علمُ الأصول، وأما علمُ الفروع فهو مجموعُ مسائلٍ تزايدَ عددها بتداولِ الأيامِ، بعضها مستندٌ إلى الكتابِ والسنةِ، وكثيرٌ منها مستندٌ إلى الظنِّ والتخمينِ والفرضِ والتقديرِ، بعضها مما يجوزُ وقوعُهُ، وبعضها مما لا يقعُ. وترى في كثيرها من التَّمحُّلاتِ العجيبةِ، والتخيُّلاتِ الغريبةِ، ومُخالفةِ العقلِ والنقلِ ما تَقِفُ معه حائراً مندهشاً الذهنِ. وتراهم أحياناً لا يتحاشونَ من ذكرِ أمورٍ قبيحٍ ذكرها. وقد رأيتُ من الواجبِ أن أُصرِّحَ بشيءٍ من الأمثلةِ، لكي لا يظنُّ بي

ظانٌ أَنِّي أَفتري عَلَيْهِم، وَأُسْنِدُ مَا لَمْ يَقُولُوهُ إِلَيْهِمْ. ولأنظر ماذا يقول الذين غلوا في حُسنِ الظنِّ بعقولٍ من تقدمهم ولو بنزيرٍ من السنين. ذلك الظنُّ هو الذي عَظُمَ شأنُ تلك السيطرة التي قَيَّدت الألباب، وأغَلقت الأبواب، وقَطعت الأسباب، وقَامَ مقامُ سُلطة الأرباب. وفينا راءٍ وسامعٌ، والكلُّ خانعٌ وخاشعٌ. وذلك ما نهى عنه الباري، وحذَّرَ مِنْ مثله الهادي.

إني رأيتُ فيهِم من عدَّ صاحبَ الذِّكْرِ الصغيرِ من جُملة المستحقين أن يقدموا للإمامة. وعلَّل ذلك بأنَّ من كانَ ذَكَرُهُ أصغرَ تكونٍ عرَاقتهُ في الأصلِ أَكثُر. ولستُ أدري كيف يفعلُ القومُ حتى يعرفوا أعضاءَ بعضهم؟ أبالإخبار؟ وهذا لا يتيسرُ لواحدٍ إلا أن يكونَ قد رأى غيره. أم بالكشف؟ وهُم قد مَنَعوه. ولا أدري إلى أي كتابٍ وأيةِ سُنَّةٍ يستبدونَ في هذه المسألة؟ وأي عالمٍ من علماء التشريح والاستقراء أثبتَ لَهُم تلك الفائدة؟ تأملوا وانظروا عقولَ الذين تَزعمونَ أنكم تأخذونَ عنهم دينكم.

ورأيتُ فيهِم من ألحقَ ولداً جاءتْ به مغربيَّةٌ تزوجها بالمكاتبة مثلاً مشرقياً، وبينهُما من المسافة إذا أراد أن يجيء إليها ليُجامعها، أَكثُرُ من مُدة الحملِ عادةً. وعلَّل بعضهم ذلك بوقوع الكرامة للأولياء.

ورأيتُ فيهِم من أجازَ تناكُحَ البشرِ مع الجنِّ، ويلزمُه أن لا يرى بأساً، إذا وجدنا حاملاً لا زوجَ لها من البشرِ، وقالتُ إنما حملتُ من جنِّي.

ورأيتُ فيهِم من فرضَ مسألةً فقال: إذا تترسَّ الأعداءُ بنبيِّ، فكيفَ يكونُ العملُ؟ ثم أجابَ عنها بقوله: قيلَ يسألُ نبيُّ ذلكَ الرِّمانِ. في حين أن الإيمانَ يجعلُ وجودَ نبيِّ آخر مستحيلاً. ونبينا قد انتقلَ ولم يتترسَّ به أحدٌ ولا يرجعُ عصرُه. وقد أرادَ بعضُهُم أن يُصحَّحَ هذا الفرضَ والتقديرَ فقال: ربّما كان ذلكَ النبيِّ عيسى عند نُزولِه، وقد نسيَ أن الذينَ يكونونَ مع عيسى لا يُفرضونَ أعداءَ.

ورأيتُ منهم من حرّمَ بنتاً مسَّ الإنسانُ أمّها بيده. ومنهم من حلّلَ بنتاً تولدت بالزنا من مائه. ومنهم من أجازَ طلاقَ المُكره، وهو لا ذنبَ له!! وطلاقَ السكرانِ وهو لا يعقلُ ما يقول!! ومنهم من قال يُنفذُ القضاءَ بشهادةِ الزورِ ظاهراً وباطناً في العقودِ والفسوخِ، فُتسلّمُ المرأةُ لمن ادعاها، ويحلُّ له وطؤها، وإن كان هو الذي قدّمَ البيّنةَ الزور!! ومنهم من لا يُوجبُ عزلَ القاضي إذا أخذَ الرشوة!! ومنهم من جعلَ للجارِ الشفّعةَ مع أن النبيَّ جعلها فيما لم يُقسمَ فقط، ثم بعد أن أثبتّها حقاً علّمَ الناسَ كيفَ يبطلونَ هذا الحقَّ، فقالَ (البعض) إن اشترى

داراً، فخاف أن يأخذها الجار بالشفعة، فاشتري سهماً من مئة سهم، ثم اشترى الباقي، وكان للجار الشفعة في السهم الأول، ولا شفعة له في باقي الدار.

هذا، وأنا لم أذكر إلا شرارة من تتور، فلو طفقت أسرُدُ الأمثلة، لقال السامع: حسبنا، نعوذ بالله ونسأله الحفظ والولاية، والتبصرة والهداية. ولعل الكثير - إذا أردنا أن نزيد - لا يُغني الذين لا يحسون.

نبذة في الاجتهاد:

هذه المسألة الدينية، ولعلَّ البَحْثَ فيها من أنفعِ المباحثِ في الإصلاحِ الديني. فلقد علم الذين يقرؤون بالحس - وليس بعده برهاناً - وبما ذكرناهم من الأمثلة والشواهد، أن هذا العلم الذي حقيقته نظام للأمة قد شوّهت وجهه الأيام، وأوصلته إلينا كما أريناه للسامعين، وأنه لم يبق منه مع الزمان إلا حروفه في الكتب، وبقية في المحاكم الشرعية. فسيقولون جميعاً: أين ذلك الشرع الحقيقي الذي كان عليه النبي وأصحابه؟ فتبين هذا متوقف على اجتهاد وتتبع صحيح الآثار، واستعمال سليم الفهم.

وسيقول الذين يعرفون الحق بالرجال: هؤلاء علماءنا من قبل، وإنا وجدنا آباءنا لهم متبعين. فمن هذا الذي يزعم أنه عالم بالدين ويجترئ على رد كلام المتقدمين؟ فما نحن بتاركي علمائنا لعلمه، بل نحن بعلمه جاحدون.

قل هذا دين الله خاطب به المؤمنين، وكلف به العاقلين، فمن ذا الذي يحصر فهمه بالمتقدمين؟ ثم يحصره في الأربعة المشهورين؟ سيقولون: هؤلاء الذين من الله عليهم من بيننا في الأولين، وإنا نحن المقلدون، وما لنا من عقول كعقولهم بل هم الفائقون ونحن المحرومون، وإن قلدنا كنا من السالمين، وإن لم نتبع كنا من المبتدعين الضالين.

قل اصنعوا بأنفسكم ما تريدون. أما نحن فمجتهدون، وما إمامنا إلا الكتاب المبين، ثم سنة الرسول الأمين، ثم العقل الذي هو منة رب العالمين، الذي كتبا به مؤمنين، ومن أجله مكلفين.

يا أيها الناس: إن الذي فرض القرآن قد يسره للذكر أفأنتم تصدون أن يتذكر به المتذكرون؟ ها أنتم هؤلاء تقولون: إن نتبع إلا المؤلفين، وإن نحن بمستمعين إلا لأهل مذهبتنا الكاملين، الذين هم بالحق فائزون.

ألم تروا أن الدين أنزله رب السموات، وعلمه الرسول عليه أفضل الصلوات. فهل أتاكم من سلطان مبین في اتباع قوم معينين؟ أتقولون لا يجتهد إلا الأولون؟ هل عندكم من سلطان بهذا إن كنتم صادقين؟ أم تقولون لا بد للمجتهد أن يعرف كذا ألف حديث مع الكتاب المبين؟ قل نعم ولكن هل كان يعرف ذلك المقدمار المجتهدون من الصحابة والتابعين؟ وإن معاذاً لقاضي اليمانيين، فهل عرف هذا المقدمار يا أيها الشارطون؟ أم تقولون إن الاجتهاد انقطع منذ قرون؟ فمن ذلك الذي قطعته يا أيها المصدقون؟ ما قطعته إلا الحاكمون، وما أضل الناس إلا المسيطرون.

ما ضاع الكتاب، ولا ذهب السنة، ولا خلق من غير عقل المتأخرون. إن تتبعون إلا الظن وما تهوى الأنفس، وإن الظن لا يغني عن الحق شيئاً أفلا تتذكرون؟ وما أراهم إلا معرضين، يا أخلاي الأكرمين. فدعوهم حتى يغلب على الوهم اليقين، وسوف يعلمون.

المقالة الثالثة التصوفُ والمتصوفةُ

من العلومِ الدينيَّةِ عندَ المسلمين علمُ يُقالُ له "التصوفُ"
ويقالُ لأربابه (الصوفيَّة) أو (المتصوفة)، أو يُقالُ الأولُ
لصادقِيهم، والثاني للمتشبهين بهم.

قال لي بعضُ الأصدقاء: إنني أرى أكثرَ المتقدِّمين
والمُتأخرين خائعينَ لهذا العلمِ، معظَمينَ مَنْ عظَّمهُ، مزدريينَ
بمَنْ ازدراه. فهلُ عندكُ خبرٌ بحقيقةِ هذا العلمِ وأهليه. فحُرِّرتُ
هذه الرسالة تبصيرةً له، وليُصغي إليها أفئدةُ الذين يُحبونَ
الحقائِق، وجعلتُها مَقَالَتَيْنِ:

(المقالة الأولى: ما هو التصوفُ؟)

لقد كبرُ إشكالاً تعيُّنُ معنى هذا اللفظِ من جهةِ اللُّغةِ
العربيَّةِ، كما كبرُ تعيُّنُهُ من جهةِ الاصطلاح. والأكْبَرُ

منهما تعيين واضعه ومُحدِثه في الملة، وتعيين زَمَنِ حَدُوثه،
وأَكْبَرُ الكِبَرِ تعيين فائِدَتِه.

وقد اخترنا هذا العِلْمَ بفروعه وشُعْبِه كَافَّةً، وسَمِعْنَا
ورأينا فيه أقاويلَ لا تُحصى، إذا سردنا منها شيئاً فإنه لا
يُجديكَ، فنحن نذكرُ لك خلاصة ما رأينا في هذا العِلْمِ، ثم
نُردِفُه لك بنقل واحد، حتى لا تظنَّ كلامنا رجماً بالغيب. أما
الإكثارُ من النُّقولِ فقد لا يُجدي هنا.

"التصوف" لفظٌ يَنْتَحِلُه اسماً لمعارفهم ناسٌ خَلَطُوا إذ
بَحَثُوا في الفِلسَفَةِ الإلهية بين إيرادِ كلامِ الفلاسفةِ الإلهيين من
القدماء، وبين الشواهدِ القرآنيةِ وأمثالها من الكَلِمِ النبويةِ،
واخترعوا اصطلاحاتٍ صرفوا بها الألفاظَ اللغويةَ عمّا وُضِعَتْ
له صرفاً لم يُراعوا فيه العلاقةَ القريبةَ، والقرائنَ الدالةَ. ولا
نقدرُ أن نعيّن أول من كَتَبَ بهذه اللغة على هذا النُّحو. ولكننا
نعلمُ أنه بعد أن دوّنت فيه الكُتُبُ، غلا فيها أهله، وأغرقوا في
التأويل، وصرّف الألفاظَ، فعبثوا في الفلسفةِ والدينِ معاً.

وكذلك يَنْتَحِلُه اسماً لعاداتهم وعباداتهم المخصوصة ناس
آخرون، قد اقتبسوا شيئاً من كلامِ الذين سَلَفَ ذِكْرُهُم،
وشيئاً من كُتُبِ السيرِ والمناقبِ، واخترعوا أشياءً آخرَ،
وأطلقوا هذا اللفظَ على المُلَفَّقِ من الكلِّ. وربما أحبُّ هؤلاء أن

يُطْلِقُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ اسْمَ "الْفُقَرَاءِ"، ثُمَّ أَبَدَلُوا هَذَا الْاسْمَ بِاسْمِ
"دِرَاوَيْشٍ" لِغَلْبَةِ الْعَجْمَةِ عَلَى الْقَوْمِ. هَذَا مَا رَأَيْنَاهُ بِشَأْنِ هَذَا
الْعِلْمِ، مِنْ بَعْدِ كَثْرَةِ الْاِخْتِيَارِ، فَاسْمَعُ مَا قَالَهُ غَيْرُنَا:

بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ السَّهْرُورِيُّ الْمَتَوَيْفِيَّ سَنَةَ (632) هـ سَيَمْتَهُ
وَأَثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ فِي الْبَابِ السَّادِسِ مِنْ كِتَابِ "عَوَارِفِ الْمَعَارِفِ"
(وَهُوَ مِنْ أَجْمَعِ مَا كُتِبَ فِي هَذَا الشَّأْنِ) أَنْ سَبَبَ تَسْمِيَتِهِمْ
بِالصُّوفِيَّةِ لِبَسُّهُمْ الصُّوفَ، أَوْ لِأَنَّهُمْ لَمَّا آثَرُوا مِنَ الْإِنْكَسَارِ
كَانُوا كَالْخِرْقَةِ الْمُلْقَاةِ، وَالصُّوفِيَّةِ الْمَرْمِيَّةِ (تَأْمَلْ)، أَوْ لِأَنَّهُمْ
فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، أَوْ أَنْ الْأَصْلَ فِي اسْمِهِمْ
صَفْوِيٌّ، أَوْ نَسَبَةً إِلَى الصِّفَّةِ. وَبَعْدَ أَنْ ذَكَرَ لِكُلِّ وَجْهِ مِنَ
الْمَذْكُورَاتِ شَوَاهِدَ قَالِ مَا نَصُّهُ:

"وَقِيلَ لَمْ يُعْرَفْ هَذَا الْاسْمُ إِلَى الْمُنْتَهَى مِنَ الْهَجْرَةِ الْعَرَبِيَّةِ
لَأَنَّ فِي زَمَنِ الرَّسُولِ ﷺ كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَسْمُونَ
الرَّجُلَ صَحَابِيًّا لِشَرَفِ صَحْبَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَوْنِ الْإِشَارَةِ
إِلَيْهَا أَوْلَى مِنْ كُلِّ إِشَارَةٍ.

وَبَعْدَ انْقِرَاضِ عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مِنْ أَخَذَ عَنْهُمْ الْعِلْمَ
سُمِّيَ تَابِعِيًّا. ثُمَّ تَقَادَمَ زَمَانُ الرِّسَالَةِ، وَنَأَى عَهْدُ النَّبُوَّةِ، وَانْقَطَعَ
الْوَحْيُ السَّمَاوِيُّ، وَتَوَارَى النُّورُ الْمُصْطَفَاوِيُّ، وَاخْتَلَفَتْ الْأَرْأَاءُ،
وَتَنَوَّعَتْ الْأَنْحَاءُ، وَتَفَرَّدَ كُلُّ ذِي رَأْيٍ بِرَأْيِهِ، وَكَدَّرَ شَرْبَ

العلوم شوب الأهوية، وتزعزعت أبنية المتقين، واضطربت عزائم الزاهدين، وغلبت الجهالات وكثف حجابها، وكثرت العادات وتملكت أربابها، وتزخرفت الدنيا وكثر خطأها. تفرّد طائفة بأعمال صالحة، وأحوال سنية، وصدق في العزيمة، وقوة في الدين، وزهدوا في الدنيا ومحبتوها، واغتموا العزلة والوحدة، واتخذوا لأنفسهم زوايا يجتمعون فيها تارة وينفرون أخرى، أسوة بأهل الصفة. تاركين للأسباب، متبئلين إلى رب الأرباب. فأثمر لهم صالح الأعمال، وتهياً لهم صفاء الفهوم لقبول العلوم، وصار لهم بعد اللسان لسان، وبعد العرفان عرفان، وبعد الإيمان إيمان، كما قال حارثة: أصبحت مؤمناً حقاً حيث كوشفت برتبة من الإيمان غير ما يُعاهدُها. فحرروا لنفوسهم اصطلاحات تُشير إلى معان يعرفونها، وتُعرب عن أحوال يجدونها. فأخذ ذلك الخلف عن السلف، حتى صار ذلك رسماً مُستمرّاً، وخبراً مُستقراً، في كل عصر وزمان. فظهر هذا الاسم، وتسموا به. فالاسم سُمَّتُهُم، والعلم صِفَتُهُم، والعبادة حليتهم، والتقى شِعَارُهُم، وحقائق الحقيقة أسرارُهُم. سكان قباب الغيرة، قطان ديار الحيرة. لهم مع الساعات من إمداد فضل الله مزيد، ولهب شوقهم يتأجج، ويقول هل من مزيد؟"

هاأنذا قد نقلتُ لك بالحرّف الواحد عبارة هذا الرّجل
الذي يُعدُّ من كبارهم، ومن كبار العلماء بهم. هذا الذي
حشى كتابه بأخبارهم، ودوّنه لتعريف بهم، والتسليك على
طُرُقهم، وشرح فيه من اصطلاحاتهم وتعليماتهم على
اختلافهم، ما لم يشرح أحدٌ مثله. إذ جمع هو المفرّق، ورثب
المبدّد، وأنت ترى أنّه قد اضطرب رأيه في سبب تسميتهم، ثم
ترى أنّه قد عدل عن الكلام التّحقيقي بهذا الباب، إلى
الخطابة وما يُشبهه الشّعر. ولا يزدادُ تعجّبي إلا من قوله وقول
غيره: "أسوة بأهل الصّفة" فياليتهم عرفوا أن أهل الصّفة لم
يكونوا مُتعمّدين لحالتهم، وإن أكثرتهم اشتغل فيما بعد بما
ينفعهم، وأنّه لم يكن تركهم للأسباب ديناً به يدينون، بل
لقلة الأسباب، وانغلاق أبواب المعاش، وهم ما كانوا إلا غرباء
فقراء.

الصّفة موضع متقطّع من مسجد النبيّ، مُظللّ عليه،
كان الأوفاض والأخلاق من الفقراء يأوون إليه، وكان أبو
هُريرة من أشهرهم. وقد روى البخاري عنه أنّه قال: "لقد
أدركتُ سبعين من أصحاب الصّفة، ما منهم رجلٌ عليه رداء،
إما إزارٌ وإما كساءٌ. قد ربطوا في أعناقهم، فمنها ما يبلغ
الكعبين، فيجمعه بيده كراهية أن تُرى عورته".

وقال أبو هريرة: "نشأت يتيماً، وهاجرت مسكيناً" أي فقيراً، وكنت أجيراً لبُسرة بنت غزوان خادماً لها، فزوجنيها الله تعالى، فالحمد لله الذي جعل الدين قواماً، وجعل أبا هريرة إماماً".

قال: "وكنت أرعى غنماً، وكانت لي هرة صغيرة أَلعبُ بها فكُنُوني بها". وأبو هريرة هذا هو الذي روى عن النبي ﷺ كما في البخاري أنه قال لهم: "لأن يَحْتَطِبَ أَحَدُكُمْ حُرْمَةً على ظهره خيرٌ من أن يسألَ أحداً فيُعْطيه أو يَمْنَعُهُ". وهو الذي صارَ عاملاً لعمر بن الخطاب على البحرين، بعد أن كان عريفَ أهل الصفة. وهو الذي قال له عمر: إني أستخلفُكَ على البحرين وأنت بلا نعلين، ثم بلغني أنك ابتعت أفراساً بألف دينار، فقال له: كانت لنا أفراسٌ تنتاجت، وعطايا تلاحقت. قال: قد حسبتُ لك رزقك ومؤونتك، وهذا فضلٌ فأدّه. قال ليس لك ذلك، قال: بلى والله أو أوجع ظهرك، ثم قام إليه بالدرّة فضربه حتى أدماه، ثم قال: ائت بها. قال: احتسبْتُها عند الله، قال: ذلك لو أخذتها من حلال وأديتها طائعاً، أجمت من أقصى حجر البحرين، يجبي الناسُ لك لا لله ولا للمسلمين، ما رجعت بك أميمة "يعني أمه" إلا لرعيّة الحمر.

هذا والمعروف من سيرة الصحابة أنهم كانوا مُحترفين، لا مُنقطعين عن الأسباب، ولا مُنتظرين أن يعمل لهم غيرهم.

قالت عائشة: "كان أصحابُ رسولِ الله ﷺ عمال أنفسهم". فما بالُ القومِ اقتدوا بأهلِ الصِّفةِ، ولم يقتدوا من باقي الصَّحابةِ بمُلوكِهِم العادلين، وقضائِهِم الصالحين، وتجارِهِم المُجتهدين، وأغنيائِهِم الشاكرين. وقد روي عن النَّبي ﷺ كما في البخاري أنه قال: "ما أكلَ أحدٌ طعاماً قط خيراً من أن يأكلَ من عملِ يده، وإن نبيَّ الله داود عليه الصلاة والسلامُ كان يأكلُ من عملِ يده".

وما كانتِ إطالتي في هذا المقامِ إلا لما أعلمُ من أن الغايةَ التي يرمي إليها المتصوِّفون. إنما هي البطالةُ، والتعيشُ من مالِ الناسِ، ولأنِّي رأيتهُم يُكثرونَ الاستشهادَ بحالةِ أهلِ الصِّفةِ. ومن بياننا هذا يظهرُ للملأ أن هذا الاحتجاجَ ليس إلا ضرباً من السفسطة والتَّمويه.

دع الآنَ هذا، وارجعْ إلى قولِ السَّهروردي في فصله ذلك: "فظهرَ هذا الاسمُ.. أفلا تعجبُ من قوله هذا بدونِ توطئةٍ لسببِ هذا الظُّهورِ؟ إلا ما ذكره من انتشارِ الفتنِ، وتجنُّبِ هذه الطائفةِ في زواياهم. وهو سببٌ لظهورِهِم، لا لظهورِ اسمِهِم كما ترى. وهذا يدلُّ على أنه لم يقدر أن يُعيَّن سببُ التسمية، كما لم نُقدر نحنُ.

ثم إذا لاح لك شيء في ذلك الكلام يبتدئ معه الصدر فاصبر نفسك معه، وإن لم يلح لك شيء فاعلم أن المخترعات عمي علينا كثير من تاريخها، وموه لنا كثير من زيوفها، فاعزب بنفسك عن مواقف التقليد، والتمس لك مخرجاً من مضايق التلفيق.

هذا أقل ما يقال في التصوف، وهو سيكفي العقلاء المنتبهين. والأغبياء لا يُغنيهم هذا ولا غيره، فسلام على أهل النهى.

المقالة الثانية: كيف نميز الصادقين من الكاذبين؟

من الناس من يقول: حسينا ما حررت فقد عرفنا الحقيقة. ومنهم من يقول: إن الذي حررته صحيح ولكن لا تقدر أن تُنكر وجود الصادقين في التصوف، فإن تبيين الفرق بينهم وبين الموهين الذين قد لا يظهر تمويههم يكن أعظم فائدة وأجمل وقعا.

يا هؤلاء: اقرؤوا شيئاً من تاريخ الأمم عامّة، ثم تاريخ هذه الأمة المحمديّة خاصّة، يظهر لكم أن كل أمة قام منها أفراد قليلون صادقون بالتسك على ما تعلّموا في دينهم. وتُعظّمهم العامّة لتخليهم عن دنياهم. ثم قلدهم جماعات كثيرة في الرّي والاصطلاح، ابتغاء رضوان العامّة ورجاء ثوابهم لديهم. وأقرب

شاهدٍ لديكم رُهبانُ النَّصارى المتبتّلونَ في الصوامعِ، ففيهمِ الصادقُ في نُسكِهِ، النظيفُ قلبُهُ. وفيهمِ المائِنُ المحتالُ، الملوَّثُ قلبُهُ. وكذلك رُهبانُ مجوسِ الهندِ والصينِ. ويظهِرُ لكم أن هذه الحال لا يخلو عنها زمنٌ من الأزمنة، ولا أمةٌ من الأمم. وإنَّ هذه الأمةَ المُحمّدية طراً عليها ما طراً على غيرها في كل شيء.

ويا من يُريدُ الميزانَ، ليعلِّمَ به الراجحَ من الشائِلِ، افرضني ونفسك في نُقطةِ السداجةِ، ثم انظر أمامك إلى الخطوطِ المسكوكَةِ المطروقةِ. هذه التي أماننا طرائقُ قُدِّ، والغايةُ محجوبةٌ بعيدةٌ. ها أنت ذا في هذه النُقطةِ وأنا معك، والناسُ كلُّ منهمُ سالكٌ خطأً، وأنت تريدُ أيضاً خطأً، فهل أنت مُصدّقِي إذا قلتُ لك هذا هو الطريقُ الأقومُ؟ والمسلكُ الأقربُ؟. إنك إن تُصدّقني، فما أنا براضٍ تصديقك هذا، لأنه جزافٌ، لم يكن للدليلِ ذكرُهُ لك. إني لَنظيرُكَ في هذا الموقفِ، ونحنُ سواءٌ في الحاجةِ إلى المعرّفِ والمُرشدِ، وكلُّ منا إذا وجدَ المعرّفِ يستهدي به. ثم هل نَقنعُ أن نلتَمِسَ معرّفاً ومُرشداً من هؤلاءِ الناسِ الذينَ سلكَ كلُّ منهمُ طريقاً يهواه؟ أو اقتفى به أمةٌ وأباه؟ إذن نحارُ في ترجيحِ جماعةٍ على أخرى إذا لم يكن لنا معرّفٌ آخرٌ من غيرهم. فكيف يليقُ بنا أن

نُصَدِّقُ قَوْمًا وَنُكْذِبُ آخَرِينَ بِدُونِ سَبَبٍ لِلتَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ؟
تَأَمَّلْ!! أَنْعَمِ النَّظَرَ!! أَرْجِعِ الْبَصَرَ!!.

يا رفيقي. إني أرى كلَّ أهلِ هذه الخطوطِ المطروقةِ
مُتَفَقِّينَ عَلَى أَنَّ النَّهْجَ الْمُسْتَقِيمَ هُوَ الطَّرِيقُ الَّذِي جَاءَ وَصَفَهُ فِي
الْكِتَابِ الَّذِي نَزِمْنَا بِهِ، وَمَا أَجْدُهُمْ اخْتَلَفُوا فِي صِحَّتِهِ،
وَلَكِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا بِالْفَهْمِ، كَاخْتِلَافِ نَفُوسِهِمْ فِي الْأَغْرَاضِ
وَالْمَذَاهِبِ.

والرسولُ الذي جَاءَ بِهِ، أَوْلَى النَّاسِ فَهْمًا لِمَا نَزَلَ عَلَيْهِ،
وَأَجْدَرُهُمْ تَمَسُّكًا بِهِ. وَسِيرَتُهُ بِالْإِجْمَالِ مَعْرُوفَةٌ، فَلَتَكُنْ
سِيرَتُهُ هِيَ الْمِيزَانَ لِمَنْ يَدْعُونَ التَّنَسُّكَ وَالتَّعَبُّدَ.

والمشهورُ من سِيرَتِهِ أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ الرَّهْبَانِيَّةَ، وَقَدْ تَزَوَّجَ
بِابْنَةِ عَشْرٍ امْرَأَةً. وَهَؤُلَاءِ ابْتَدَعُوا الرَّهْبَانِيَّةَ، وَهِيَ شِعَارُ
الكَثِيرِ مِنْهُمْ.

وَكَانَ الرَّسُولُ يَتَّخِذُ الْأَسْبَابَ وَلَا يُهْمِلُهَا - قَبْلَ النُّبُوَّةِ
وَبَعْدَهَا -، فَتَاجِرٌ طَلِبًا لِلرِّزْقِ، وَهَاجِرٌ مِنَ أذى الْعَدُوِّ، وَحَارِبٌ
الْأَوْسَ وَالخَزْرَجَ لِلانْتِصَارِ بِهِمْ، وَحَارِبٌ قُرَيْشًا لِلانْتِصَارِ
عَلَيْهِمْ، وَأَلْفَ قُلُوبَ الَّذِينَ بَدَلُوا لَهُ الْوِثَامَ، وَانْتَقَمَ مِنْ أَعْدَائِهِ
أَشَدَّ انْتِقَامٍ.

وقد اتَّخَذَ ﷺ في السلم والحروب كُلَّ ما يَلِزُمُ من الأسباب. ولما هَجَمَ الأحزابُ على مدينته أمرَ بحفر الخندقِ حين أشارَ به عليه سلمانُ الفارسي وعمِلَ فيه بنفسه. وقد ساقَ الجيوشَ، وقادَ الجُمُوعَ، تارةً مدافعاً، وتارةً مهاجماً. وقد قسَمَ الغنائمَ، وأخذَ منها لِنَفْسِهِ. وأخذَ من أموال الأَغنياء فأعطى للفقراء. وكان في نفسه كريماً عادلاً عفيفاً، يأكلُ ويلبسُ ما وَجَدَ، ويأبى شِعارَ المُتَرفِفين. وفي أهله بَراً رَحِيماً مُشْتَغِلاً مَعَهُم في الحاجاتِ واللوازم. وفي جماعته وصحابته سَمحاً متواضعاً، مُعلِماً ناصحاً، خطيباً مُذَكِّراً، وحاكماً حَكِيماً. وفي مُخالفيه ومُعاهديه وفيه ثابتاً. وفي مُخالفيه ومناوئيه شُجاعاً مُهاباً، ومُدبِراً حازِماً، وخصماً قهَّاراً، لا يني جدُّه، ولا يفل حدُّه.

كل هذا وغيره كان من عملِ الرسولِ ﷺ، فهل المتصوِّفة على هذا النَّحو؟ أم هم ميَّالون للبطالة؟ نَظيفُ القلبِ منهم ودَنِسُهُ.

قلنا إن سيرة الرسولِ ﷺ معروفةٌ بالإجماع، والذي أشرنا إليه منها مشهورٌ متواتر، نقله المُحدِّثون والمؤرِّخون. فكلُّ قولٍ يستندُ إليه هؤلاء في مذاهبهم وطرائقهم مما يُخالِفُ سيرته فهو

إما من مُخترعاتهم كما اخترع غيرهم، كلُّ لتأييد مذهبه،
وإما يُحرفونه - في استنادهم - عن مواضعه، ويُسيئون تفسيره
عمداً، أو خطأً، والأعمالُ أحسنُ المُفسِّرات.

ولنا من البراهين على أن المتصوِّفة لم يقتدوا بالنبِيِّ ﷺ في
مُخترعاتهم ما لا يسعه مُختصرنا هذا. ولكن نُثبتُ واحداً منها
فَنقول:

نحنُ نعلمُ أن الإنسانَ من حيثُ طبيعتهُ في الوجودِ ليس إلا
حيواناً يتغذى كما يتغذى ويتناسلُ كما يتناسلُ. وإنما يمتازُ
الإنسانُ بزيادةِ الإدراكِ، وميله للتكَمُّلِ. وإذا صرفنا النَّظَرَ عن
ميله هذا كما هو موجودٌ في الأكثرين، نجدُ بين أخلاقِ
الأفرادِ وبين أخلاقِ الحيواناتِ تشابهاً، كالحرصِ والنَّهْمِ
وغلبَةِ الشَّهْوَةِ والشَّرِّهِ والقنَاعَةِ والعُدوانِ والخسَّةِ والنذالةِ
والأنفَةِ والجِراءَةِ والخَوْفِ وغير ذلك من الخِصالِ. وترى الأفرادَ
مُتباينين ومُتفاوتين فيها. فمن هنا نعلمُ أن بعضَ أخلاقِ الأفرادِ
مُشابهةٌ لنوعٍ من أنواعِ الحيوانِ. ثم يتفاوتون في تلكِ الأخلاقِ
ضعفاً وقوةً، كتفاوتِ أفرادِ ذلكِ النوعِ. ونعلمُ يقيناً أن سنةَ
التكاملِ تقضي أن يَكُونَ الجامعُ لخصالِ كلِّ الأنواعِ أكملُ
ممن اقتصر على البعضِ. لأن كثرةَ المزايا أقربُ للكمالِ من
تقصيرها. وللفرارِ من الخِصالِ المتناقضةِ الموجودةِ في غرائزِ
الحيواناتِ المتغايرةِ لزمَ للإنسانِ قانونُ الاعتدالِ.

وهذا يَتيسَّرُ متى كانَ العقلُ هوَ الحاكِمُ الغالبُ، وهذا ما يُسمَّى بالفضيلةِ والكمالِ، وهو نِسبي. وإذا طالعنا سيرة كلِّ الكُمَّلِ نجدُهُم جامعينَ لكلِّ الخُصالِ مع الاعتدالِ. إذ قد جربنا ورأينا أن الواقفينَ مع الخُصالِ القليلةِ لا بدُّ أن تغلبهم سُننُ الوجودِ، فينقلِبوا إلى أضدادِها. وحسبنا في موضوعنا هذا أن نَتخذَ مثلاً، سيرةَ أكملِ الكاملينَ، الذي هوَ نبيُّ هذه الأُمَّة.

فقد تراءى لنا من سيرته أنَّه كانَ مُتوكلاً، فلا ينبغي أن نَقِفَ عند هذه الخصلة، وننسى أنه اتخذ الأسبابَ كما بينا آنفاً. وإذا تراءى لنا أنَّه كانَ رؤوفاً رحيماً، فلا ينبغي أن ننسى أنه كانَ غيوراً للحقِّ، شديدَ الانتقامِ من الباغين. وإذا تراءى لنا بأنَّه كانَ يُصلي كثيراً، فلا ينبغي أن ننسى أنه كانَ له شغلٌ آخرٌ بالعيالِ ولوازمهم، والجماعةِ وتعليمهم وسوقهم إلى الحروبِ. وإذا تراءى لنا أنَّه كانَ متقشفاً في المأكلِ والملبسِ والمسكنِ، فلا ينبغي لنا أن ننسى أنه كانَ يُراعي مقتضى الحالِ والزمانِ، وأنه كانَ يُحِبُّ من الذبيحةِ ذراعها - وهو أطيَّبُ اللحمِ -، ومن اللباسِ أبيضه - وهو المناسبُ في الحجازِ - وكانَ يُحِبُّ النساءَ، ويُحِبُّ من زوجاته أجملهنَّ وهي عائشةُ رضي اللهُ عنها. وكانَ يُحِبُّ النُظافةَ ويأمرُ بها. ويُحِبُّ الطيبَ. وكانَ يُنظِفُ سنَّتهُ، ويكحِّلُ عينيهُ، ويرجِّلُ شعره. وكانَ

يَصُومُ وَيُفْطِرُ، وَيُصَلِّي وَيَنَام. وَلَا يَنْبَغِي أَنْ تَنْسَى أَنَّهُ كَانَ
يَسْتَدِينُ فِي حَوَائِجِهِ، وَيُرْهِنُ فِي مُقَابَلَةِ الدِّينِ. وَلَمْ يُرَوْ أَنَّهُ نَهَى
أَصْحَابَهُ عَنِ أَطْيَبِ الطَّعَامِ وَطَيِّبِ النِّكَاحِ. كَيْفَ وَهُوَ الَّذِي
نَزَلَ عَلَيْهِ: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ
مِنَ الرِّزْقِ﴾*.

فِي هَذَا الْقَدْرِ - لِمَنْ أَلْقَى السَّمْعَ وَأَحْضَرَ الْعَقْلَ - غَيْبَةٌ
وَكَفَايَةٌ. وَهَلُمَّ يَا رَفِيقِي نَرْجِعْ إِلَى هَؤُلَاءِ الْمُدْعِينَ، وَنَسِيرُ
خِصَالَهُمْ، وَنَنْظُرُ أَيَّ الْحَيَوَانَاتِ أَشْبَهُوا؟ وَأَيَّ خِصَالِهِمْ اخْتَارُوا
وَاسْتَحَبُّوا؟ فَوْقَمُوا عِنْدَهَا، وَتَلَبَّسُوا بِهَا.

نَرَى مِنْ هَؤُلَاءِ فَرِيقًا ادَّعَا الْقَنَاعَةَ، وَتَرَكَوا السَّعْيَ
لِأَنْفُسِهِمْ، وَقَعَدُوا يَنْتَظِرُونَ مِنْ غَيْرِهِمْ فَضْلَاتِ أَرْزَاقِهِمْ، وَفُتَاتِ
أَخْبَازِهِمْ، فَإِنْ أُعْطُوا شَكَرُوا، وَإِنْ حُرِّمُوا صَبَرُوا. هَؤُلَاءِ
الصَّادِقُونَ مِنْهُمْ. وَأَمَّا الْكَاذِبُونَ، فَإِنْ أُعْطُوا طَلَبُوا الْمَزِيدَ، وَإِنْ
حُرِّمُوا صَاحُوا وَبَغُوا وَاعْتَدُوا، وَمَزَّقُوا الْأَعْرَاضَ. فَهَلْ لِهَؤُلَاءِ
مِنْ شَبَهٍ إِلَّا ذَلِكَ الْحَيَوَانُ الَّذِي يَرِصُدُ الْأَبْوَابَ؟ وَيَنْتَظِرُ الْعِظَامَ؟
وَهَلْ لِلْكَاذِبِينَ مِنْ شَبَهٍ إِلَّا الْعَقُورُ مِنْ ذَلِكَ الْحَيَوَانِ؟

* سورة الأعراف، الآية /32/.

ونرى من هؤلاء فريقاً ادّعوا حبّ السلامة، فركنوا إلى التّوحّش، وقنعوا بالبطالة والراحة، فهل مثل هؤلاء إلا البوم؟ ونرى من هؤلاء فريقاً يهيمون في الأرض، لا يُبالون بحال من الأحوال، فأى فضل في هذا يا ثرى للإنسان؟ وأية مزية هذه حتى تُسمّيها تصوّفاً؟ وهل لهؤلاء من مثال إلا سوامّ الأنعام؟ بل ربّما كانت السّوامّ أهدى سبيلاً وأعمل في وظائفها الطّبيعيّة من هؤلاء الأدّمين.

الإنسانيّة غير هذا كلّها يا رفيقي. فإن كان التّصوّف غير الإنسانيّة فما أكثر تصوّف الحيوانات التي يُشبهونها؟ قال بعضهم ما معناه: "إن كان التّصوّف يلبس الصّوف، فالصّوفيّ الخروف".

وأعني بالإنسانيّة سر الكمال الذي زاد به الإنسان على الحيوان. الإنسانيّة تلك القوى التي أوتيتها الإنسان وقيل له أن الشكّر على هذه القوى إعمالها، وكفرانها إهمالها.

الإنسانيّة تلك الأسرار التي تجلّت جميلة في خصال كمال الرجال على قلتهم. وإن كان التّصوّف هو السبيل الذي يوصل للإنسانيّة، فليقلوا من غريهم، ويزدروا من غلوائهم، وليأتوا الناس بما يُفقه لفظه، ويظهِر معناه. ولا يعتدروا بالاصطلاحات، ويتعلّلوا بالأذواق، ويستتروا بالباطنيّات، ويُموهوا بالتبثّل والانقطاع.

فكلاً قد سبرنا، وكلاً قد حقّقنا، فليس إلا الإيهامُ
والإبهامُ، والتدليسُ والتّليبسُ. وأنا لا أنكرُ على البعضِ سلامةَ
الضميرِ، ولكن كم يُعكّر الصّافي ما كان رقيقاً؟ وكم
يُعدي الصّحيح ما كان جريباً؟ وهل كلُّ سليمِ الضميرِ ينفعُه
ضميرُه في اختيارِ السبيلِ انتقاءً المشاربِ؟

ونحنُ قلنا من قبل: أن كلَّ أمةٍ قامَ منها أفرادٌ قليلونَ
صادقونَ في التّسكُّ على ما تعلّموه في دينهم. ثمّ قلدّهم
جماعاتٌ كثيرةٌ، في الزيِّ والاصطلاح. وبيننا بعدُ أن أكثرَ
الذين يتسكّون أو يتصوّفون في هذه الأمة قد أساءوا التّفسيرَ
عن الرسولِ إما عمداً أو خطأً. فنشأت مذاهبهم وطرائقهم،
وتعددت مسالكهم بتنوع أغراضهم.

ولعلّ فريقاً من الذين يُقدسون الأزمنة بقدمها، يلوموننا
على هذا الكلام، أو يرموننا بالهجرِ والبُهتانِ. فنرجوهم أن
يتذكروا أن العهدَ بالفتنِ والشُّرورِ البشريّة قديمٌ جداً، وأن
وجه الأرض ما تَطهر قطُّ من رذائلِ التدليسِ، وفظائعِ
الأعمالِ، في عصرٍ من العصور. حتى يكادُ الذي يرى كثرةَ
الشّرِّ وقلةَ الخيرِ في كلِّ عصرٍ أن لا يُجوّزَ حُسنَ الظنِّ، ولا
يُلوّمَ الذين يحذرونَ من التّمويهِ والتّدليسِ، بل يُقرّعَ الذين
يتخذونَ هذا ديناً وقربات.

هذا الكتاب السماوي*، نرى فيه أن آدم، بعد أن أهبطته مخالفته إلى هذه الأرض، ورزق فيها نسلًا، قتل أحد أبنيه الآخر. فممن تعلم القاتل يا ثرى ذلك الشر؟ ونوح، كثر إفساد قومه، وفي مقدمتهم ابنه، فدعا عليهم جميعاً، فكان طوفان، وإبراهيم، نهى قومه عن عبادة الكواكب، فزجوه في النار، ولوط، نهاهم عن الفاحشة المعلومة، فأذوه، ودمرهم الله وفيما بينهم زوجته. وموسى اعترض على ملك مصر، فطلبه ليقتله، فهرب ومعه بنو إسرائيل، وما لبثوا أن طفقوا يخالفونه. وعيسى، أراد اليهود به فتكاً، وألصقوا بأمه العار إفكاً. ورسول هذه الأمة، رماه قومه بما رموه به من الصفات، وأذوه بما آذوه من الفعال، حتى هاجر عنهم، وأعاد الكرة عليهم.

وهذه الكُتُب الأرضية كلها قائلة أن عثمان بن عفان، وهو ختن النبي في عهده، وثالث خلفائه من بعده، قتل ناس من أصحاب النبي وأولاد أصحابه، عمداً وتألّباً، لا صدفةً وخطأً. وعلي بن أبي طالب، وهو ابن عمه وختنه ورابع خلفائه، حاربه أصحابه وفي مقدمتهم مرة زوجته عائشة، ومرة أحد كتبة وحيه معاوية بن أبي سفيان. وحسيناً، وهو ابن بنته،

* يقصد القرآن الكريم.

قتله المسلمون تلك القتلة المعلومة. وذريته من بعده، أساء إليهم أقاربهم العباسيون تلك الإساءات المشهورة. فمتى صلح الزمان؟ هل صلح بعد مقتل عمر؟ حين ابتدأت فرقة المسلمين، ثم عظم أمرها، حتى تباغضوا وتباعدوا، ثم تحاربوا وتحاربوا، ثم تلاحقوا وتطاعنوا، ثم تفرقوا شيعاً في الدين، وزمراً في المآخذ، ومذاهب في العلم، ومناحي في العمل. ثم تفرعت فرقتهم وربت حتى تجاهلوا وعم بينهم الأمر، وأصبح كل حزب بما عندهم فرحين، وكل شعب على ما وجدوا آباءهم مقتدين. نحن نقص عليك من أنباء القدماء ما يزداد به فقهم بأن الأمر متسلسل في كثرة الشر وقلة الخير. هنالك تبقى ديناً عاقلاً، لا تُزعزع قلبك أهواء الملقين، ولا تميل مع كل من هبت ريحه بدعوى التصوف والصلاح وما أشبههما من الأبواب الدينية التي يدخلون منها للمقاصد المعاشية (فلقد قال المتنبهون من قبل: إن تغيير الشكل لأجل الأكل). فاسمع يا رعاك الله مُمعناً واحفظ راشداً مهدياً:

قال الإمام الغزالي المتوفى سنة (505هـ) في كتاب (آداب العزلة)*: أن طاووساً جلس في بيته، فقيل له في ذلك فقال: فساد الزمان، وحيث الأئمة. ونقل في هذا الموضع أيضاً أن

* أحد أبواب كتاب إحياء علوم الدين.

عُرُوهُ لِمَا بَنَى قَصْرَهُ بِالْعَقِيقِ وَلَزِمَهُ، قِيلَ لَهُ: لَزِمْتَ الْقَصْرَ
وَتَرَكْتَ مَسْجِدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ! فَقَالَ: "رَأَيْتُمْ مَسَاجِدَكُمْ
لَاهِيَةً، وَأَسْوَاقَكُمْ لَأَغْيَةً، وَالْفَاحِشَةَ فِي فِجَاجِكُمْ عَالِيَةً،
وَفِيهَا هُنَالِكَ عَمَّا أَنْتُمْ فِيهِ عَافِيَةٌ". وَنَقَلَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ أَيْضاً
أَنَّ أَبَا الدَّرْدَاءِ قَالَ: "كَانَ النَّاسُ وَرَقاً لَا شَوْكَ فِيهِ، فَالْنَّاسُ
الْيَوْمَ شَوْكٌ لَا وَرَقَ فِيهِ".

قال رحمه الله بعد نقل هذه: "وإذا كان هذا حُكْمُ زَمَانِهِ
وهو في آخِرِ الْقَرْنِ الْأَوَّلِ، فَلَا يَبْغِي أَنْ يُشَكَّ فِي أَنَّ الْأَخِيرَ
شَرٌّ".

وبعد فَمَا لِكَ وَلِتِلْكَ الْعُصُورِ؟ انْتَقَلَ بِسْمِعِكَ إِلَى مَا كَتَبَهُ
عَنْ عَصْرِهِ نَفْسَهُ، وَهُوَ هُوَ بِالْمَعَارِفِ الدِّينِيَّةِ، وَالنَّاسُ عَلَى مَا
تَعْرِفُ مِنْ طِبَاعِهِمْ فِي تَقْدِيرِ الْقَدِيمِ، يُثَبِّتُونَ لِعَصْرِهِ مِنْ
الْفَضْلِ مَا لَا يُثَبِّتُونَ مِنْهُ ذَرَّةً لِعَصْرِكَ، لِشِدَّةِ مَا بَيْنَ الْعَصْرَيْنِ
مِنَ الْبُعْدِ لِهَذَا الْعَهْدِ. فَاسْمَعْ مَا قَالَهُ فِي (الإحياء) فِي كِتَابِ (ذَمُّ
الْغُرُورِ):

"الصَّنْفُ الثَّلَاثُ الْمُتَصَوِّفَةُ، وَمَا أَغْلَبَ الْغُرُورَ عَلَيْهِمْ!!
وَالْمُفْتَرُونَ مِنْهُمْ فِرْقٌ كَثِيرَةٌ: فَفِرْقَةٌ مِنْهُمْ، وَهُمْ مُتَصَوِّفَةٌ أَهْلُ
الزَّمَانِ. - إِلَّا مَنْ عَصَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - اغْتَرُّوا بِالزِّيِّ وَالْهَيْئَةِ
وَالْمَنْطِقِ، فَسَاعَدُوا الصَّادِقِينَ مِنَ الصُّوفِيَّةِ فِي زَيِّهِمْ وَهَيْئَتِهِمْ،

وفي ألفاظهم، وفي آدابهم ومراسمهم واصطلاحاتهم، وفي أحوالهم الظاهرة في السماع والرقص والطهارة والصلاة، والجلوس على السجادات مع إطراق الرأس، وإدخاله في الجيب كالمتمكّر، وفي تنفس الصعداء، وفي خفض الصوت في الحديث، إلى غير ذلك من الشمائل والهيئات. فلما تكلفوا هذه الأمور، وتشبّهوا بهم فيها، ظنوا أنّهم أيضاً صوفيّة، ولم يتعبوا أنفسهم قط في المجاهدة والرياضة ومراقبة القلب، وتطهير الباطن والظاهر من الآثام الخفية والجلية، وكل ذلك من أوائل منازل التصوف. ولو فرغوا عن جميعها لما جاز لهم أن يعدوا أنفسهم من الصوفية، كيف ولم يحوموا قط حولها؟ ولم يسوموا أنفسهم شيئاً منها؟ بل يتكالبون على الحرام والشبهات، وأموال السلاطين، ويتنافسون في الرغيف والفلس والحبّة، ويتحاسدون على النقيير والقطمير؛ ويخرق بعضهم أعراض بعض مهما خالفه في شيء من أغراضه، وهؤلاء غرورهم ظاهرٌ انتهى بالحرف.

وقد ضرب لهم مثلاً امرأة عجوزاً تشبّهت بالشجعان في الزي والحركات، فلما أنفذت إلى ديوان العرض، ظهر أنها عجوزٌ ضعيفةٌ، فجوزيت لأنها استخفت بالملك. ثم عدّ رحمه الله باقي الفرق المفتريين من المتصوفة، فذكر تسع فرق أخرى، كنت أود أن أنقلها هنا بالحرف، لولا ما أخشاه من

الإطالة التي تجنّبها. بيد أني أشير إليها هنا إشارة مختصرة. فالفرقة الثانية: من شقّ عليهم الاقتداء بالصوفية في بذاذة الثياب، فطلبوا المرقعات النفيسة، والفوط الرقيقة، والسجادات المصبغة. ولبس أحدهم من الثياب ما هو أرفع قيمة من الحرير والإبرسيم، وظنّ أحدهم أنه متصوّف بمجرد لون الثوب وكونه مرقعاً. والفرقة الثالثة: من ادّعا مشاهدة الحق، ومجاورة المقامات. وتلقفوا من ألفاظ الطامات* كلمات، فهم يزرون بالعلم وأهله، ويلازمهم الحائك والفلاح أياماً، فيصير كأنه يتكلم عن وحي، ويترك حياكته وفلاحته. والفرقة الرابعة: من وقعوا في الإباحة، وطووا بساط الشرع. والفرقة الخامسة: من اجتنبوا الأعمال وادّعوا المقامات من الزهد والتوكّل. والفرقة السادسة: من ضيقوا على أنفسهم في أمر القوت، وأهمّلوا تفقد القلب والجوارح. والسابعة من ادّعوا حُسن الخلق، والتواضع، والسماحة، فتصدّوا لخدمة الصوفيّة، واتخذوا ذلك شبكة للرياسة وجمع المال. والثامنة: من اشتغلوا بالمجاهدة وتهذيب الأخلاق، وتعمّقوا بالبحث والكلام عن عيوب النفس، ولم يشتغلوا بالعمل. والتاسعة: من

* هي عند الغزالي من اصطلاحات الصوفية الباطنية (انظر: المجلد الأول من كتاب إحياء علوم الدين، لاسيما صفحة 37).

أَعَجَبْتَهُمْ أَحْوَالُهُمْ، فَتَقَيَّدتْ قُلُوبُهُمْ بِاللِتَفَاتِ إِلَيْهَا. وَالْعَاشِرَةُ:
مَنْ كَادُوا أَنْ يَصِلُوا فَتَاهُوا.

قال رحمه الله بعد أن أنهاها: وأنواع العُرور في السلوك لا تُحصى. قد يكفيك هذا في بابه، ولكني أحب أن أزيدك هنا. فتنبه لما قدمنا، ولا تفهم من قول هذا الإمام: "وهم مُتصوِّفة أهل الزمان" أن الذي قبله لم يكن مُتصوِّفته على هذا النحو، أو أن المُتصوِّفة الذين وصفهم قد محا الزمان أثارهم من بعده. كلاً، بل ساعدها وربّاهها، حتّى أنبتت في كلِّ سُنْبُلَةٍ سَبْعَ سنابل. وفي القرن الثامن قام الشهير بابن الحاج* المتوفي سنة (737هـ)، وكشف النقاب عن أضاليل عصره في كتاب سماه (المدخل)** وقد أحببت أن أنقل منه شيئاً هنا لتطمئن به القلوب. قال في أواخر الجزء الثاني بعد أن ذكر المُتَشَبِّهِينَ بالمشايخ: "وأما غيرهم، فقد خرقوا السياج، وليس العجب منهم، بل العجب ممن يعتقدهم أو يميل إليهم مع ما هم فيه من مخالفة الشرع الشريف، مثل ما يفعله بعضهم من أنه يُظهِر للناس الزهد في الدنيا، وترك المبالاة بها، حتى إنه ليجلس

* ابن الحاج: توفي عام 737هـ = 1326م واسمه: محمد بن محمد بن محمد بن

الحاج ولد في فاس وتوفي في مصر.

** مدخل الشرع الشريف. وقد طبع بثلاثة أجزاء.

مكشوف العورة. ومنهم من يدخل النار على زعمه ولا يحترق
بمراى الناس، وذلك لو كان صحيحاً لكان بدعةً ومُنكراً.
إذ إن من شرط المعجزة إظهارها والتحدي بها، ومن شرط
الكرامة عكس ذلك، فإذا أظهرها خرجت من باب
الكرامة، اللهم إلا أن تقع ضرورة شرعية لإظهارها. قال: مع
أن لدخول النار أدوية تستعمل حتى لا تعدوا على من دخلها
ممن استعمل تلك الأدوية. ومنهم من يظهر الكرامة بإمساك
الثعابين، والأنس بها، وهذا فيه ما فيه من مخالفة الشرع
الشريف، والتمويه على الأمة بما لا حقيقة له، إذ إن مثل ذلك
يفعله كثير من الناس لمعيشتهم. ومنهم قوم تنزهوا عن هذه
الردائل، وعابوا على فاعلها. ثم إنهم يقعون في أشياء رذلة نهى
صاحب الشرع صلوات الله عليه وسلامه عنها، وهي عندهم
كأنها من شعار الولاية. فمن ذلك اتخاذ بعضهم الأعلام... إلى
أن قال: يجتمعون رجالاً وشباناً، فإذا أشرفوا على بلد، ذكروا
الله تعالى جهراً، يرفعون بذلك أصواتهم، ولا يقصدون به
الذكر، بل الأعلام فقط لأهل تلك البلدة ومن قاربها بورود
الشيخ والفقراء الذين معه، حتى يخرجوا إلى تلقائهم، فإذا
سمعوا ذكركم، خرجوا إليهم، رجالاً ونساءً وشباناً،
واختلطوا بهم. قال: ثم مع هذه الأحوال الرديئة، يرقص بعضهم
مع بعض، نساءً ورجالاً وشباناً.

ثم قال رحمه الله: ومنهم من يبالي في أخذ العهد، إلى حد لا شك في تحريمه، فيقول: إن المأخوذ عليه العهد لم يبق له تصرف في ماله ولا زوجه ولا نفسه، بل التصرف في ذلك كله للشيخ. فإن أراد أن يطلق لزمه، وإن أخذ ماله لزمه، إلى غير ذلك. وهم مع هذه الشروط التي يشترطونها لو تصرف الشيخ في شيء من ذلك لكان سبباً للقطيعة والترك.

ومنهم من يأخذ العهد على أن ينتمي لفلان من المشايخ دون غيره، حتى كأن عدد الطرق إلى الله تعالى على عدد المشايخ فينتسبون إليهم كما ينتسب أهل المذاهب إلى مذاهبهم فإذا انتسبوا إلى ذلك، فالطريق المحمدي أين هو؟ وحصل بينهم بسبب ما تقدم، تعصبات وشنآن كثير، حتى صاروا أحزاباً، ووقع بعضهم في حق غير شيخه الذي ينتمي إليه. والطريق المحمدي غير هذا كله، وطريق القوم واحدة، وهو الإتياع وترك الابتداع.

ومنهم من كان يكلف المأخوذ عليه العهد بأن يعترف بين يديه بكل ما فعله من الذنوب!!! وفيه ما فيه من مخالفة الشرع الشريف. "انتهى ملخصاً".

لا تحرك بالملام لسائك على اختيارنا نقل هذه الجملة، فقد كفانا هذان العالمان الفائقان في علماء الملة ملامة

اللائمين لنا على تصریحنا بالانتقاد على هذه الأعمال الضارة بالأخلاق معاشاً ومعاداً. وَصَرَّحَا، هما، أن هذه الأمور مما يفعلها أهلُ الغرورِ أو التَّغْرِيرِ. وأن الأقبَحَ منها اعتقادُ الناسِ أنها من لباب الدين. وما ذكره كُلهُ مشاهدٌ للناسِ اليوم، بل حدثتْ أمورٌ أخرى غنيَّةٌ بشهرتها عن تفصيلها. وسأحصيها في كتابٍ مبین.

ولعلَّ الذين قرؤوا ما حررناه بإمعان، قد لاح لهم الميزانُ، وعرفوا كيف يُقامُ الوزنُ، وكيف يظهرُ الفرقُ. والوصيَّةُ الجامعةُ التي أختُمُ بها المقال، وأودعَ فيها المجالَ هي أن لا يُعْتَرَّ بكل من ادعى التَّصوِّفَ، وتظاهرَ بالصلاح، لأنَّهُ إن كان صادقاً فلنفسه - ولكن الصدقُ يمنعُ من الدعوى والتَّحدي - ولا يضُرُّ تكذيبُ مدَّعي الصلاح، وإن كان صادقاً، إذ كفانا القرآنُ، وسيرةُ النبي: ﴿وَمَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ﴾* ولکنَّ تصديقهُ يضُرُّ إذا كان كاذباً: ﴿وَمَنْ النَّاسِ مِنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾**.

* سورة فصلت، الآية /46.

** سورة البقرة، الآيتان /204 - 205.

" لاحتة "

الغزالي من أساطين هذا العلم وغيره من العلوم المنسوبة للدين. فعمل الذين يروننا مؤمنين بفضله يقولون ما بالك تُنكر التصوّف وإمام كبير كالغزالي يشتهه؟ وجوابي على هذا على وجهين.

الأول على سبيل الاحتجاج والمدافعة، فنقول أولاً القاعدة المسلمة أن الحق لا يُعرف بالرجال. وثانياً الغزالي ما أثبتهُ إلا ليُهدبهُ، إذ لم يجد سبيلاً في تعليمهم أحسن من هذا، وقد فعلَ رحمه الله، ولكن أكثر الناس لا يعلمون. أما أنا وأمثالي فيجدُر بنا أن نُجهر بالحقيقة التي لم تُغن عنها المُداراة، وهي أن علم التصوف علمٌ ملققٌ من كلام فلاسفة الملل الأول وشيءٌ مماثلٌ له من متن الدين، وأن المتصوفين - أكثرهم - إما من الذين استحبوا البطالة، واخترعوا أساليبَ ليعيشوا بها، بل ليفوزوا فيها بأطيب المطاعم والمناكح. وإما من الذين فسُد مزاجهم فغيروا نعمة الله التي آتاهم، وعاكسوا سُنن الوجود. وأن الكمال الإنساني ليس بالتقشُّف، والفرار من الخلق، بل بالوقوف عند الحدود، والعدل في الحقوق، والإحسان للمخلوق. والحقوق لها حدود، ومعرفةً واجبة، والعلوم المتكفلة بها موجودة. هذا قوام الأمر، وملاك النصيحة.

والوجه الثاني على سبيل المجازة فنقول للمُعترض: إذا اعترفت أنت بفضل الغزالي كما اعترفت أنا فالأمر سهل، إذ وافقناهُ في الأكثرِ وخالفناهُ في الأقلِّ. وإن لم تَعترف، فلمْ نفسكْ قبلَ لومي. نعم أنا أوافق هذا الإمام في الأكثر، وأستشهدُ من كلامه فيما أوافقُه فيه. وليت الذين لا يجدونَ بدءاً عن التصوّف، يرجعون إلى كتابه (الإحياء). وقد حَسُنَ الآن أن آتيك بنبذة منه على شَطح الصوفية قال لله درّه: وأما الشطحُ، فنَعني به صنفين من الكلام أحدثهُ بعضُ الصوفيّة: (أحدُهُما الدّعاوي الطويلة العريضة في العشق مع الله تعالى، والوصولِ المغني عن الأعمال الظاهرة، حتى ينتهي قومٌ إلى دعوى الاتحادِ وارتفاعِ الحجاب، والمشاهدة بالرؤية، والمُشاهدة بالخطاب، فيقولون: قيلَ لنا كذا وقلنا كذا. ويتشبهون فيه بالحسين بن منصور الحلاج*، الذي صُلب لأجل إطلاقه كلماتٍ من هذا الجنس، ويستشهدون بقوله "أنا الحقُّ"، وبما حُكي عن أبي يزيد البسطامي** أنه قال: "سُبْحاني سُبْحاني"

* الحسين بن منصور الحلاج توفى 309هـ = 922 ميلادي من كبار الصوفية - اختلف القول فيه، قتل أيام الخليفة المقتدر العباسي.
 ** اسمه طيفور بن عيسى توفى 261هـ = 875م. ولد وتوفى بسطام وتقع بين خراسان والعراق.

وهذا فنٌّ من الكلامِ عظيمٌ ضررهُ في العوامِ. حتى تركَ جماعةٌ من أهلِ الفلاحةِ فلاحَتَهُمْ، وأظهروا مثلَ هذهِ الدعاوى. فإن هذا الكلامَ يستلذُّه الطبعُ إذ فيه البطالةُ من الأعمالِ، مع تزكيةِ النفسِ بدركِ المقاماتِ والأحوالِ، فلا تَعَجَزُ الأغبياءُ عن دَعْوَى ذلك لأنفسِهِمْ، ولا عن تلقُضِ كلماتٍ مخيطةٍ مزخرفةٍ. ومهما أنكرَ ذلكَ عليهم، لم يعجزوا عن أن يقولوا هذا إنكارٌ مصدره العلمُ، والجدلُ بالعلمِ حجابٌ، والجدلُ عملُ النفسِ، وهذا الحديثُ لا يلوحُ إلا من الباطنِ بمكاشفةِ نورِ الحقِ. فهذا ومثله مما قد استطارَ في البلادِ شرُّه، وعظمُ في العوامِ ضررهُ، حتى من نطقَ بشيءٍ منه فقتلَهُ أفضلُ في دينِ اللّهِ من إحياءِ عشرة.

وأما أبو يزيدِ البُسْطامي رحمه اللّهُ فلا يصحُّ عنه ما يُحكى وإن سُمِعَ ذلكَ منه. فلعلَّهُ كان يحكيه عن اللّهِ عز وجلّ في كلامٍ يُرددهُ في نفسه، كما لو سمعَ وهو يقول: ﴿إنني أنا اللّهُ لا إلهَ إلا أنا فاعبُدني﴾* فإنه ما كان ينبغي أن يفهمَ منه ذلكَ إلا على سبيلِ الحكايةِ.

(الصنفُ الثاني) من الشطحِ، كلماتٌ غيرُ مفهومةٍ، لها ظواهر راتقةٌ، وفيها عباراتٌ هائلةٌ، وليسَ من ورائها طائلٌ.

* سورة طه، الآية /14/.

وذلك: إما أن تكونَ غير مفهومةٍ عند قائلها، بل يُصدرها عن خبطٍ في عقله، وتشويشٍ في خياله، لِقلةِ إحاطتهِ بمعنى كلامٍ قرعَ سمعهُ وهذا هو الأكثرُ. وإما أن تكونَ مفهومةً له، ولكنته لا يقدرُ على تفهيمها وإيرادها بعبارةٍ تدلُّ على ضميره، لِقلةِ ممارستهِ للعلم، وعدمِ تعلمهِ طريقِ التعبيرِ عن المعاني بالألفاظِ الرشيقية. ولا فائدةٌ لهذا الجنسِ من الكلامِ إلا أنه يُشوشُ القلوبَ، ويدهشُ العقولَ، ويُحيرُ الأذهانَ. أو يحملُ على أن يفهمَ منها معاني ما أريدتَ بها، ويكونَ فهمُ كل واحدٍ على مقتضى هواه وطبعه. وقد قال ﷺ: "ما حدث أحدكم قوماً بحديثٍ لا يفقهونه، إلا كانَ فتنةً عليهم". وقال ﷺ: "كلموا الناسَ بما يعرفون، ودعوا ما يُنكرون، أتريدون أن يكذبَ اللهُ ورسولهُ". وهذا فيما يفهمه صاحبه ولا يبلغه عقلُ المستمع، فكيفَ فيما لا يفهمه قائله؟ فإن كانَ يفهمه القائلُ دونَ المستمعِ فلا يحلُّ ذكره.

(وأما الطامات)، فيدخلها ما ذكرناه في الشطح، وأمرٌ آخرٌ يخصُّها، وهو صرفُ ألفاظِ الشرعِ عن ظواهرها المفهومة، إلى أمورٍ باطنةٍ لا يسبقُ منها إلى الأفهامِ فائدةٌ. كدأبِ الباطنيةِ في التأويلات. فهذا أيضاً حرام، وضرره عظيم. فإن الألفاظَ إذا صُرفت عن مقتضى ظواهرها، بغيرِ اعتصامٍ فيه يُنقلُ عن صاحبِ الشرع، ومن غيرِ ضرورةٍ تدعو إليه من دليلِ العقل،

اقتضى ذلك بطلان الثقة بالألفاظ، وسقطت به منفعة كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ، فإن ما يسبق منه إلى الفهم لا يوثق به، والباطن لا ضبط له، بل تتعارض فيه الخواطر، ويمكن تنزيله على وجوه شتى. وهذا أيضاً من البدع الشائعة العظيمة الضرر، وإنما قصد أصحابها الإغراب، لأن النفوس مائلة للغريب، ومستليذة له.

وبهذا الطريق توصل الباطنية إلى هدم جميع الشريعة، بتأويل ظواهرها، وتنزيلها على رأيهم، كما حكيناها من مذاهيبهم في كتاب (المستظهرى)، المصنف في الرد على الباطنية. ومثال تأويل أهل الطامات قول بعضهم في تأويل قوله تعالى: ﴿اذهب إلى فرعون إنه طغى﴾* إنه إشارة إلى قلبه، وقال هو المراد بفرعون، وهو الطاغى على كل إنسان. وفي قوله تعالى: ﴿وأن ألق عصاك﴾** أي كل ما يتوكأ عليه ويعتمده مما سوى الله عز وجل، فينبغي أن يُلقيه. وفي قوله ﷺ: "تسحروا فإن في السحور بركة" أراد به الاستغفار في الأسحار، وأمثال ذلك. حتى يحرفون القرآن من أوله إلى آخره عن ظاهره، وعن المنقول عن ابن عباس وغيره من العلماء.

* سورة طه الآية /24/.

** سورة القصص الآية /31/.

وبعض هذه التأويلات يُعلمُ بطلانها قطعاً، كتنزيلِ فرعونَ على القلب، فإن فرعونَ شخصٌ محسوسٌ، تواترَ إلينا النقلُ بوجوده ودعوة موسى له. وكأبي جهلٍ وأبي لهبٍ وغيرهما من الكُفَّارِ، وليس من جنسِ الشياطينِ والملائكةِ ما لم يُدرَكُ بالحسِّ حتى يتطرَّقَ التأويلُ إلى ألفاظه. وكذلك حملُ السحورِ على الاستغفارِ، فإنه كان ﷺ يتناولُ الطعامَ ويقولُ تسحَّروا. فهذه أمورٌ يدركُ بالتواترِ والحسُّ بطلانها قطعاً. وبعضُها يَعْلَمُ بغالبِ الظنِّ، وذلك في أمورٍ لا يتعلَّقُ بها الإحساسُ، فكلُّ ذلك حرامٌ وضلالةٌ، وإفسادٌ للدين على الخلق...

انتهى ما أردتُ إيرادهُ من كلامه. وبه انتهى ما أردتُ تحريره في هذه الرسالة.

* * *

المسائل الشرعية في الخلافة

أثارت إحدى الصحف موضوع الخلافة،
وطرحت عدداً من الأسئلة، حول المسائل
الشرعية في الخلافة، فرد الشيخ عبد
الحميد الزهراوي على هذه الأسئلة؛ ونشر
الرد في المقطم، العدد 3799، تاريخ
1901/9/11م 11 جمادى الثانية 1319هـ،
بتوقيع (ع.ن). وهو ما نشره في الصفحات
القادمة.

* * *

المسائل الشرعية في الخلافة

أدرجنا منذ مدة مسائل شرعية عن الخلافة، سألتها أمير خطير، لو صرحنا باسمه لقال القراء كلهم أنه الأمير ابن الأمير الذي يعترف له المسلمون طراً بالفضل الكبير. والظاهر أن قوماً من العلماء أدركوا العين من الأثر. فعرفوا السائل، وهل يخفى القمر. وعليه أرسل إلينا عالم من أكبر العلماء الأعلام وأشهر من اشتهر فضله في بر الشام، يجيب عن تلك المسائل، بما لا يدع قولاً لقائل. قال نفعنا الله بفضله وفهمه، وهدى الأمة العثمانية بنور علمه.

سأل سائل عن الخلافة ومغزاها، وأساسها ومبناها، وعن حق الخليفة وحق الخليفة، وعن الصفات المنكرة له والخصال الخليفة. فهذا جوابنا بالحق عن كل ما سأل، ولكل مجيب سبيل.

س (1) ما هي الخلافة وما شروطها الشرعية، وكيف يلزم الخليفة أن يسير مع رعيته شرعاً؟.

ج: الخلافة عند المسلمين هي الوظيفة التي قام بها أبو بكر بعد النبي ﷺ وهي إقامة شعائر الدين وإعلاء كلمة الموحدين، فسموه خليفة رسول الله. وبمثلها قام من بعده عمر بن الخطاب، فسموه أمير المؤمنين. كيلاً يطول الشرح، إذا أرادوا أن يقولوا له خليفة خليفة رسول الله، ولمن بعده خليفة خليفة إلخ... ولمثلها نهض عثمان، فلم ترق سيرته في أعين الجماعة، فعملوا عليه ما عملوا. ثم نهض علي وقاومه من قاومه، وفي أيامه تغير طور الخلافة تغيراً عظيماً، إذ صار في المسلمين ملك في الشام وملك في العراق، وطائفة أخرى ناقمة على الفريقين.

هذه هي الخلافة الإسلامية، ولا توجل أن تقول: أنها انقطعت منذ ذلك العهد، وحلها محلها ملك. قد زعم ورأته أنه نسخة منها. وأما شروطها الشرعية، ورسومها المرعية، وقوانين تأسيسها الأصلية والفرعية، فلم تذكر في القرآن حتى تُعرف، ولا في كلام الرسول حتى تُوصف، بل غاية ما يستند إليه الناس في شأنها قصص استخلاف أبي بكر وعمر وعثمان وعلي، وكلمات سمعت من الرسول ﷺ، توصي من صار راعياً باستعمال العدل والرفق بالرعية، ومن صاروا رعية

بالطاعة والصبر على الراعين، ومجموع سير الخلفاء الأربعة في الإدارة والحكم.

ومن المعلوم أن كل أمة لا بد لها من هيئة حكومة، بها يدفع عن الضعيف كيد القوي، وبها تُردُّ هجمات العدو البعيد، ووثبات القريب الناقم. والمسلمون أمةٌ كالأمة، تُلزمهم هذه الحاجة، ويطالبهم لسان الحال بتحصيلها. وقد علم من سيرهم أنهم على اختلاف طرقهم وتعدد فرقهم، يجعلون كل أحوالهم داخلةً تحت الشرع على زعمهم، والشرع، كما لا يخفى، واحد، فتُعدُّ مسالكهم مع توحيد الحقيقة، كافي في الدلالة على أنهم يخترعون ما يخترعون، ويسمونه شرعاً. السائل يسأل ما شروط الخلافة الشرعية. فأني شرع يعني؟

أليس كل فرقة لديها شرع تعزوه إلى محمد ﷺ.

نحن نقول الحق: إن كل فرق المسلمين بحثوا في الإمامة. وكل فرقة رتبت كما زين الهوى لها. ولذا ذهب كثير من كبار العلماء، إلى أن نصب الإمام واجبٌ بالعقل لا بالسمع. وإذا كان نصبه واجباً بالعقل، فالقانون في نصبه يجب أن يكون عقلياً، بشرط أن لا تكون فيه مادة تناقض بظاهرها ومعناها ظاهر الدين ومعناه.

وقد عُرفَ من التاريخ أنّ أمراء المسلمين وسلاطينهم كانوا ينصبُّون ويعزلون بالعادة، والقوة التي تمشي القوانين على مقتضاها في الغالب، لا بأقوال الكتب التي بحثت في الإمامة، ودوّنت شروطها. وكم من صبي صار إماماً بالإرث لا بالصفات التي يجب وجودها في الإمام؟ وكم من دولة تأسست وشيِّدت أركانها بالسيف لا بالقلم الذي يخط الأسفار وينقل الآثار؟

نعم هنالك أعجوبة من أعاجيب المسلمين لم يزل لها بقية إلى وقتنا هذا. هي أن العباسيين بعد ما اضمحلَّ أمرهم، وتضاءل سلطانتهم، واستقلَّ ملوك الطوائف في أملاكهم القديمة، فتنعوا أن يكون لهم مكان السلطة المادية سلطة معنوية، فادَّعوا بما لهم من قرابة الرسول ﷺ، أن لهم الحق الحقيقي بالسلطان على المسلمين كافة. وأنَّ الملوك الذين تغلبوا على البلاد، هم نوَّابهم في السلطة المادية. ولم ينكر ذلك عليهم الملوك، لأنهم نظروا للباب الذي أخذوه، ولم يعبؤوا بالقشر الذي ادعوه، وأعانهم على ذلك العلماء الذين كانوا يميلون مع الريح كالريش، وقد حدَّث التاريخ أن نضراً ممن تسمَّوا بالخلفاء من هذا القبيل، لم يكن لهم من سلطانٍ حتى ولا في قصرهم.

أما البقية الباقية من هذه الأعجوبة، فهي أنّ السلطاناً سليماناً العثماني التركي، استوهد هذه الخلافة الروحية من آخر الخلفاء العباسيين، فوهبه إياها، وبقيت موروثاً في عقبه الترك.

ومما تقدم يُعلم أنّ اسم الخلافة في زماننا، إمّا اسم لا معنى له، وإمّا اسمٌ دالٌّ على ضد معناه الحقيقي. لأنه إمّا أن ننظر إلى أنّ الخلافة انقطعت من الزمان البعيد، الذي أومأنا إليه، فيكون لا معنى له. وإمّا أن ننظر إلى من يدعيه في وقتنا هذا، ونراه بالتحقيق ماحياً لشعائر الدين. وخافضاً لكلمة الموحدين، فيكون دالاً على ضد معناه. فليتملّ المساكين إن كان لهم بصائر وليدعوا القشور إن كانوا يعقلون.

ومما تقدم أيضاً يتبين سبيل الجواب عن الأسئلة الآتية، ولا يحتاج إلى إمعان، فتسردها للمطالع سرداً:

س: (2) ماذا يعطى للخليفة من بيت المال شرعاً؟

ج: نفسر الخليفة بالحاكم والسلطان فنقول: يعطى ما يكفيه بحسب كل زمان. هذا إن كان الإعطاء بيد الأمة. وأمّا إن كان هو الآخذ بغير رأيها، فأجدر بها أن تسأل غير هذا السؤال. يجب أن تتعلم كيف تستخدم السلطان وتسلمه قانوناً فتعتبره خادماً لها بقوتها.

س: (3) هل يجوز للخليفة تعاطي التجارة والفلاحة والزراعة؟

ج: أما وهو سلطان فلا ، وأما قبل السلطنة أو بعدها فمن محاسنه أن يكون له ما يكفيه من تجارة أو صناعة.

س: (4) هل يجوز للخليفة أن يحكم بغير ما أنزل الله ، ولو طراً عليه من الموانع ما طراً.

ج: الذي يجوز لفرد يجوز للأمة وإمامها. والفرد المكروه في نظر المتشرعين يجوز له أن يأتي المنكرات والمحرمات ، فكذا الأمة المكروهة وإمامها.

س: (5) هل يجوز له أخذ المكوس* بالطريقة المأخوذة الآن؟

ج: لا مانع من ذلك ، لأنّ المال لازم لإعداد القوة ، وإنما اللوم على إساءة التصرف.

س: (6) هل يجوز له أن يحتجب عن الرعيّة وأصحاب المظالم ، وهل يجوز له عندما يخرج إلى الصلاة ، وهو في دار الخلافة ، في وقت سلم وأمان ، أن يتخذ حُرّاساً من العساكر يزيدون عن عشرين ألفاً ، ويمنعهم من الصلاة المفروضة؟

* المكوس: الضرائب.

ج: الأمران غير جائزين.

س (7): هل يجوز له أن يتناول من بيت المال ما أراد من الدراهم، ويصرفها في ما يشاء؟

ج: لا يجوز.

س: (8) هل يجوز للخليفة إذا حكم الشرع الشريف على قاتل بالقتل، وثبت قتله بالنص الشرعي من كل الوجوه، أن يعفو عنه، ويستخدمه في خدمته الخاصة، أو يبذل القتل بسجن عشر سنين؟

ج: لا يجوز.

س: (9) هل يباح للخليفة أن يجمع إليه الأشقياء والجناة، وأن يحميهم من خصومهم، ويتخذهم حراساً له. وهل يجوز له أن يستخدم في مهام أمور الدولة من اتفقت الرعية على ذمّه، واشتهر عندهم بالفسق والفجور والتظاهر بالمعاصي وحب الأذى والتجسس والتجاهر بأخذ الرشوة، وبالعامل بما نهاه الله عنه وترك ما افترضه الله عليه.

ج: لا يباح.

س (10): ما الفرق بين الخلافة والملك، ومن هم الخلفاء ومن هم الملوك، وهل يجوز للخليفة أن ينفي أو يسجن من غير إثبات ولا بيّنة، وأن يبذل الدراهم من بيت المال على الذين

يُلقون النذور والشقاق بين الرعيّة. وهل يجوز أن يقال أن الخليفة مقدسٌ لا يُسأل عما يفعل، كما هي أوّل مادةٍ في القانون الأساسي، وهل يجوز للمسلمين اللجوء إلى الأجنبي فراراً من الظلم.

ج: الفرق بين الخلافة والملك يعلم من الجواب على السؤال الأول، والمذكورات ههنا في السؤال لا يجوز واحدٌ منها، إلا اللجوء إلى الأجنبي فراراً من الظلم.

أحد مجتهدى العصر

عز

المحتوى

| | |
|----------|---|
| 5..... | |
| 9..... | |
| 35..... | |
| 69..... | |
| 71..... | : |
| 90..... | : |
| 122..... | : |
| 155..... | |

**إصدارات سلسلة
كتاب الجيب السابقة**

| سنة الكتاب | اختيار الكتاب | تقديم الكتاب | عنوان الكتاب | م |
|------------|---------------|--------------|-------------------|----|
| 2006 | . | . | | 1 |
| 2006 | . | . | | 2 |
| 2006 | . | . | | 3 |
| 2007 | . | . | | 4 |
| 2007 | . | . | ... | 5 |
| 2007 | . | . | | 6 |
| 2007 | . | . | - | 7 |
| 2007 | . | . | ./ - - - - . - | 8 |
| 2007 | | | /()): (| 9 |
| 2007 | | . | | 10 |
| 2007 | | . | | 11 |
| | | | | |

| سنة الكتاب | اختيار الكتاب | تقديم الكتاب | عنوان الكتاب | ٢ |
|------------|---------------|--------------|--------------|----|
| 2007 | | . | | 12 |
| 2007 | . | . | | 13 |
| 2007 | . | . | | 14 |
| 2008 | | . | | 15 |
| 2008 | | . | | 16 |
| 2008 | | . | | 17 |
| 2008 | | . | 1944 | 18 |
| 2008 | | . | | 19 |
| 2008 | | . | - | 20 |
| 2008 | | . | | 21 |
| 2008 | | . | - | 22 |
| 2008 | | . | | 23 |
| 2008 | | . | | 24 |
| 2008 | | . | | 25 |
| 2009 | | . | - | 26 |
| 2009 | . | . | - | 27 |

| سنة الكتاب | اختيار الكتاب | تقديم الكتاب | عنوان الكتاب | ٢ |
|------------|---------------|--------------|--------------|----|
| 2009 | . | . | - | 28 |
| 2009 | . | . | - | 29 |
| 2009 | . | . | - | 30 |
| 2009 | . | . | - | 31 |
| 2009 | . | . | - | 32 |
| 2009 | . | . | -1971 | 33 |
| 2009 | . | . | - - | 34 |
| 2010 | . | . | | 35 |
| 2010 | . | . | -() | 36 |
| 2010 | . | . | () | 37 |
| 2010 | . | . | - - | 38 |
| 2010 | . | . | - | 39 |
| 2010 | . | . | | 40 |
| 2010 | . | . | - | 41 |
| 2010 | . | . | . - | 42 |
| 2010 | . | . | - | 43 |

| سنة الكتاب | اختيار الكتاب | تقديم الكتاب | عنوان الكتاب | ٢ |
|------------|---------------|--------------|--------------|----|
| 2010 | - | - | . | 44 |
| 2011 | . | . | . | 45 |
| 2011 | . | . |) (| 46 |
| 2011 | . | . | 004 - | 47 |
| 2011 | . | . | . | 48 |
| 2011 | . | . | . | 49 |
| 2011 | . | . | : - | 50 |
| 2011 | . | . | . | 51 |
| 2011 | . | . | . | 52 |
| 2011 | . | . | . | 53 |
| 2011 | . | . | . | 54 |
| 2012 | . | . | - | 55 |
| 2012 | . | . | - | 56 |
| 2012 | . | - | . | 57 |
| 2012 | . | . |) 1968 (| 58 |

| سنة الكتاب | اختيار الكتاب | تقديم الكتاب | عنوان الكتاب | ٢ |
|------------|---------------|--------------|--------------|----|
| 2012 | | | 1 | 59 |
| 2012 | | | 2 | 60 |
| 2012 | | | - | 61 |
| 2012 | | | - | 62 |
| 2012 | | | | 63 |
| 2012 | . | . | - | 64 |
| 2012 | | | | 65 |
| 2012 | | | | 66 |
| 2012 | | | | 67 |
| 2013 | . | | () | 68 |
| 2013 | . | | | 69 |
| 2013 | | .. | | 70 |
| 2013 | | .. | | 71 |
| 2013 | | | | 72 |
| 2013 | . | . | | 73 |
| 2013 | | .. | | 74 |